محامية سعودية

وخطوات عملية

عدنان عبدالله الصالح البريكان



يقول الله تعالى



﴿قَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوۡلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي



المحاماة نبل وشرف

لا استعلاء وترف

عدنان الصالح

إهداء

إلى والدي رحمة الله الذي سيبارك هذا الجهد وان كان قاصر

وإلى والدتي التي اتلمس فضل دعائها وبركة رضاها علي

الى أساتذة لهم الفضل بعد الله في وقوفهم ودعمهم لي في حياتي المهنية وأخص منهم د. عمر الخولي ود.عبدالله بن محفوظ وفضيلة الشيخ د. قيس آل الشيخ مبارك

لحراس الحق وفرسان العدالة وأبطال الإنسانية من محامين وقانونيين

لفتيات أقبلن على مهنة المحاماة وحاربن لإثبات وجودهن ونيل شرف تحقيق العدل والمساواة في مجتمعنا السعودي أهدي لكن هذا العمل البسيط

عدنان عبدالله الصالح البريكان

جــــــدة



بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

حين تدرس علم المعرفة وتنتهي تجد أن علم الحياة العملية اكثر صعوبة لانك تتعامل مع مجتمع مختلف الاطياف، يحتاج منك فنون لا توجد في الكتب، الا إذا قرر صاحب التجربة ان يدمج لك علمين في عالم واحد.

كثير ممن رغبوا في ممارسة مهنة المحاماة يسألون في بداية الطريق (كيف نبدأ؟، ماذا نقرأ ؟، ما هي أهم الكتب؟، ما هي أهم الخطوات العملية؟...... إلى آخر هذه الأسئلة، إن الاهتمام بالبحث عن أصحاب الخبرة (النظرية والعملية) والاستماع لنصحهم وتوجيههم لهو أقصر طريق للنجاح والتميز بمهنة المحاماة.

وهنا بين أيدينا كتاب «محامية سعودية» وبه 44 مبحث، ومنها تناول الكاتب النظرة التاريخية للمحاماة، وأجاب عن الأسئلة التي تهم الكثير في بداية طريقهم،

واستطاع إلقاء الضوء على الجوانب العملية بمهنة المحاماة، كما وضح أهمية الاطلاع على السوابق القضائية وتطويعها واستخدامها لبيان أحقية المطالب وصحة الاستدلال. ونصح أصحاب الحق أن يهتموا بقوة الحجة وطريقة عرضها، وتأمل ثمرات حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال «إنما أنا بشرٌ، وإنكم تختصمون إليَّ، ولعلَّ بعضَكم أن يكون ألحنَ بحُجَّته من بعض، فأقضي له على نحو ما أسمعُ، فمن قضيتُ له بحقِّ أخيه شيئًا فلا يأخذْه، فإنما أقطعُ له قطعةً من النار». والله أسأل أن يجزي سعادة المستشار عدنان عبدالله الصالح البريكان خيراً على هذا الاثراء الطيب والعملي.

كتبه

عبدالله بن مرعي بن محفوظ

15 / **شوال** / 1435**هـ**

مُقَدِّمَة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعد:

من المؤكد أيها القارئ الكريم أنك تبحث عما هو مختلف وجديد في أسطر هذا الكتاب، وماذا سيقدم من خلال ملايين من الكتب التي تحدثت عن المحاماة سواءً كانت تلك المؤلفات بحوث أو شروح أو سرد قصص مثير، ولكني وخلال الخمس عشرة سنة الماضية أجد أن القوانين والأنظمة عندما تقدم وتعرض وترصد من منطلق قانوني لأي دولة فهي لاشك مختلف عما نعيشه وقعاً في المملكة العربية السعودية، ولا أعني بالاختلاف من حيث القصور بل من حيث التنوع، والواقع يحكي أن مصادر التشريع في السعودية تختلف اختلافا كليا عن مصادر التشريع في الدول الاخرى حيث ان ارتباط المملكة بالشريعة الاسلامية اوجد مسار مختلف عن واقع

الدول الاخرى، بل أن المملكة العربية السعودية وفي النظام الأساسي للحكم نصت على أن الكتاب والسنة هما المصدران الأساسيان للتشريع، ويقصد بالكتاب القرآن الكريم ويقصد بالسنة أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم التي صحت عن النبي الكريم.

وتوجد مصادر أخرى كالإجماع والقياس، ولكن ما يعنينا أن أساس التشريع مختلف عن غيرها من الدول، والحقيقة أن هذا الأمر لا يعتبر قصور بل ميزة حظيت به هذه البلاد المباركة وواقع الحال أن الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان، وتأتي معضلة فهم النصوص وإسقاطها على أرض الواقع تحدي يثير الكثير من التساؤلات المنطقية وضرورة إعادة النظر في بعض المسائل والأحكام الاجتهادية كما هو حادث في كافة القوانين العالمية، وأقرب مثال على ذلك القوانين التي صدرت في دول أوربية حول مزاولة المرأة لمهنة المحاماة والصراع الكبير الذي واجهته المرأة في المطالبة بحقها في مزاولة مهنة المحاماة، واليكم سرد لتلك الحقبة التاريخية التي في نهايتها تم تعديل القوانين وإعادة النظر في الدساتير والتشريعات كي تتوافق مع حق المرأة بمزاولة مهنة المحاماة.

محاماة سعودية
وخطوات عملية

الفَصْلُ الأَوَّلُ

المبحث الاول

المحاماة عبر العصور

مقدمة

عرفت المجتمعات الدولية مراحل عديدة تطور فيها القانون أبرزها مرحلة القوة والانتقام الفردي، أي أن القوة تنشأ الحق وتحميه، ثم انتقل الانسان إلى مرحلة مهذبة حيث عرف حقوقه وحقوق الآخرين تطورت المجتمعات تطورًا قانونيًا وقامت الدولة واعتمدت على القضاء الذي سمح بحق الدفاع، وهكذا استقرت المحاماة أو الوساطة القانونية مهنة حرة ترجع أصولها إلى العصور القديمة،حيث تعرضت لمشاكل عويصة صمدت أمامها ناجمة عن الصراعات الاجتماعية والسياسية والاثنية في العديد من الحضارات الفرعونية وعند الإغريق والمرحلة اليونانية وعند الرومان ثم انتقلت المجتمعات البشرية إلى مرحلة أرقى فقامت الجمهوريات في أوربا وانعكس ذلك على الشرق القديم حتى مرحلة الدفاع عند العرب، هذه المسائل نفصلها في المطالب والفروع التالية:-

الفرع الأول: حق الدفاع في الحضارات القديمة.- حق المتهم في الدفاع لدى المصريين القدماء.

قام التشريع الجنائي الفرعوني على مبادئ تقليدية وهي حماية البريء ويقينية العقاب والبحث عن الحقيقة، ومنح الأفراد حق التقاضي وله الضمانات بذلك وحق سماع الدفوع وإجبار القاضي على تطبيق القانون وعدم التحيز والإنصات للشكوى ولا تعاقب أحد حتى تسمع دفاعه، وبهذا عرف المصريون إجراءات المحاكمة كالقبض والحبس والمعاينة وندب الخبير والشهود وتحليف اليمين للمتهمين.

وكانت الجلسات علنية وحضورية ومكتوبة يحررها الكهنة، تطور التقاضي على درجتين في كل مقاطعة أمام محاكم السراة ومحاكم الست العليا برئاسة الوزير وللمحكوم حق الطعن حتى تتحقق العدالة. ثم جاءت المرحلة الفرعونية حيث نظم أمازيس نظام السرقة وعاث في الأرض فسادًا، حتى جاء الملك حرب حب فقرر عقوبات على بعض الجرائم، مثل قطع الأنف والأذنين والجلد لمن يمتنع عن إنقاذ الملهوف أو إلقاء القبض على اللصوص، وحرق من يقتل أباه، وكان الملك فرعون يصدر تعليمات لموظفيه تستوجب

تطبيق القانون والامتثال لأوامره وممارسة العدالة الفرعونية التي يطبقها الوزير المشرك بالله وعبادة الفراعنة[1].

عرفت المحاماة في مصر الفرعونية أثناء حكم الأسرة الثالثة حيث أنشأت المحاكم التي يرأسها أحد الأمـراء ثم استقلت وأصبحت تدار بغير الأمراء.

كان الدفاع علني في جلسات يدونها كتاب، وكان دور المحامي يتمحور حول رفع الدعوى وتقديم دفاعه عن موكله الحاضر معه[2].

الفرع الثاني: حق الدفاع عند الإغريق:

أرسى الإغريق نظام المحلفين في المحاكم الذين يتم اختيارهم بعناية ليساهموا في المحاكمات استنادًا إلى السيادة الشعبية، وفرقوا بين الجريمة العامة والخاصة. يتم التصويت أولاً على الإدانة والثانية على العقوبة، التي تفترض البراءة. وأول فن عرف فكرة المدافع عن المتهم من بين الخطباء والرجل البليغ ليؤثر في المحلفين ومنهم نشأت

(1) د عبد الرحيم صدقي: القانون الجنائي عند الفراعنة، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة 1986 ص 22

(2) د صوفي أبو طالب: تاريخ النظم القانونية والاجتماعية، دار النهضة العربية القاهرة 1988 ص 202



فكرة المحاماة، وله الحق التكلم بحرية والسب الشفوي للخصم شريطة أن يكون رجلًا حرًا وحسن السيرة والسلوك.

تدار المحكمة بصورة علنية وبحضور المتهم الذي يدافع عن نفسه شكلًا وموضوعًا. يتداول القضاة سريًا وينطقون بالحكم ضمانًا لكفالة حق المتهم في الدفاع. عرفت المرحلة اليونانية قانون دراكون تدوين الأعراف السائدة مع تنظيمها وإدخال عقوبات شديدة عليها وخاصة القانون الجنائي ليمهد لقانون صولون التي عرفت القضاء الأثيني التي اعتمدت محكمة المحلفين كمحكمة شعبية تفرعت إلى عشرة مجالس مكونة من 510 عضوًا تحكم بقضايا السرقة والحالة المدنية وأمن الدولة[1].

الدفاع لدى الرومان: نظم الرومان الأنظمة القانونية قبل الميلاد التي عرفت الألواح الاثني عشرية منها الأول والثاني والثالث تتعلق بالإجراءات الشكلية العامة للدعوى من تكليف واستدعاء وشهود والثامن والتاسع والعاشر عرف نظام الجرائم والعقوبات، وعلى من يدعي أمرًا أن يثبته وللمتهم الحق في الاستعانة بمحام للدفاع عنه.

(1) د فاضلي ادريس: المدخل الى تاريخ النظم، ديوان المطبوعات الجامعية 2006 ص95

أحاط أباطرة الرومان مهنة المحاماة بكثير من التكريم والتمجيد إلى درجة توازي بنفس القيمة مهنة القضاة، وفي عهد جستنيان تشكلت أول نقابة للمحامين التي تسمح له بالدفاع عن شخص واحد في الجريمة، ويحلف القاضي والمحامي في كل قضية معروضة بأن يقضي القاضي بالحق وألا يقول المحامي الا الحق، غير أن حسد الأباطرة من تطور مكانة المحامين ونفوذهم ووجاهتهم إلى درجة سمح الأباطرة لأنفسهم بممارسة هذه المهنة تطور النظام الروماني في العهد الملكي بفض المنازعات عن طريق التحكيم وهو آلية قانونية يلجا فيها المتخاصمون الى محكم لفض نزاعهم وهو تحكيم اختياري وتحكيم اجباري. أما مهنة المحاماة فقد كانت خلال هذا العهد تقتصر على تقديم وجهات نظر أطراف الخصومة وتقديم دفوعاتهم واحترام الاجراءات الشكلية[1].

يعزى تطور النظام القضائي إلى الحاكم القضائي البريتور المتخصص بالأجانب، سميت قانون الشعوب الذي يعتبر الطبيعة مصدر كل شيء ويعرض الدعوى وعلى المحامون تحديد الادعاءات

(1) محمود توفيق اسكندر: المحاماة في الجزائر، دار المحمدية العامة 1998 ص 9



والدفوعات وجميع التصريحات أمام البريتور. تطور القانون حتى وصلنا إلى مرحلة جوستنيان الذي نظم الجرائم وسن العقوبات ضد الأشخاص الذي ينفذها المجني عليه أو عشيرته دون تدخل من الدولة، واستعان جوستنيان بالفقهاء والمحامين الذين نالوا الاحترام اللازم ونظموا أنفسهم في نقابات ؛ لحل مشاكلهم وتقوية ثقافتهم والإلمام بأفكار الفقهاء في جميع النواحي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقانونية، واتفقوا على مدة للتدريب للإلمام بأخلاقيات المهنة ليرتقي إلى أسمى آيات النبل في المجتمع. ويرى دكتور فركوس بحق أن جملة النظم القانونية القديمة إنما نشأت من معتقدات وأفكار كان أصحابها دعاة أشراك وكفر وإلحاد حتى جاءت النظم الإسلامية لتصحح هذا الواقع[1].

تطور حق الدفاع عبر العصور: المحاماة مهنة حرة عبر مختلف المجتمعات المتصارعة والتي تنشد الاستقلال، ويمكن القول بأن عصر ما قبل الميلاد لم تعرف ممارسة المحاماة بمعناها الحالي، غير أنها كانت معروفة بأشكال مختلفة انسجامًا مع الأنظمة الاجتماعية

(1) محمد بكري آغا: المحاماة هي رسالة الحق والحرية والمساواة، مجلة المحاماة العدد السابع سبتمبر 1971 ص 82.

والسياسية،حتى قامت الدولة ونظمت العلاقات القانونية مع مواطنيها. - في أثينا: لم تعرف الأنظمة القانونية الا بعد غزوها لمصر الفرعونية في عام 232 ق م. ولم يعرف الإغريق مهنة المحاماة المحترفة نظرًا لغياب الإجراءات القانونية التي تنظم ذلك والقضاة المحترفين، ثم تطور الواقع فأنشأت القوانين الخاصة بكل مدينة التي عرفت حق التقاضي لكل أفراد المجتمع، بل عرفت الدفاع الذي يعمل على تحسيس القضاة بسجايا أحد أطراف الدعوى واستحقاقه، وقد يقوم المتهم بالدفاع عن نفسه بشجاعة كما فعل سقراط في الدفاع عن فلسفته بامتناعه طلب العفو ومتحديا القضاة الجهلة وغير المحترفين. واقتصر الدفاع من قبل أشخاص مؤهلين يتمتعون بالفصاحة والخطابة والإقناع عن أبناء العوائل أو الأصدقاء بدون مقابل، بل هدايا مقابل أتعابه، ويكون لهم نفوذ واسع. حدد الامبرطور كلوديوس أتعابًا للمحامين أقصاها 1000وحدة نقدية تدفع بعد صدور الحكم. ثم تجمع المحامون وشكّلوا نقابة لهم أمام قضاة منتخبين من طرف الشعب يساعدهم في ذلك محلفون للفصل في المنازعات المطروحة[1].

(1) د مسلم يوسف: هل المحاماة حلال أم حرام، المجلة معهد المعارف لتخريج الدعاة، الفلبين الموقع الالكترونى ص 46 www.arabiclaw.org



الوضع في النظام الفرنسي: وضع ملك فرنسا الأول قيودًا بموجب أمرين ملكيين مانعاً المتهم من الاستعانة بمحام في الدعوى الجنائية، التي يجب أن تكون سليمة، ثم تطور الأمر ليفرض تعيين محام في تلك الدعاوى تحت طائلة البطلان إذا اعتدى على الخصم، حتى قيام الثورة الفرنسية التي ألغت كافة القوانين عام 1790، وكرست حقوق الانسان والمواطن وضمانة أساسية ضد انتهاك الحقوق، ومع تطور القانون تراجع المصدر الآلهي الخادم للملوك والأمراء إلى فكرة العقد الاجتماعي والسلطات الثلاث في الدولة وتقنين الجرائم والعقوبات.

تمت محاكمة الملك لويس وزوجته انتوانيت، والذين تولوا الدفاع عنهما مدافعون هم محامون أصلا لكنهم جردوا من ألقابهم، ولم يرتدوا جبتهم، ولم يجدوا من يدافع عن حقوقهم في ظل حالة من الفوضى وانعدام الهياكل النقابية حتى أعاد نابليون الأول عام 1810النقابة. وضع برلمان فرنسا قواعد تحدد أسماء من يبقون مقيدين بجداول المحاماة يؤدي المحامي اليمين، وألا يقبل قضية باطلة، وألا يدلي ببيانات كاذبة وألا يحصل على مقابل لأسباب مصطنعة. ومع سقوط نابليون انتصر المحامون على من أراد بهم

السوء، وزالت دولة الظلم، وبقيت المحاماة تضيء دروب المدافعين عن الحق، ثم زالت التفرقة بين أصناف المحامين ووكلاء الدعوى وممثلوا الدفاع أمام المحاكم التجارية. يعتبر المحامي من أعوان القضاة لإظهار الحقيقة، ونصرة المظلوم وأحيط المحامي بحصانة تشبه حصانة القاضي تحميه من الاعتداء الذي قد يقع عليه في نطاقه الاقليمي، ويقدم الاستشارات القانونية[1].

البلدان الانجلو سكسونية: اختلفت تلك النظم في نظرتها للمحاماة من الناحية التنظيمية حيث مارس المحامي مهنته ويرتدي جبة وقبعة بيضاء وشعر مستعار وعليه التردد على نواد القضاة والمحامين ؛ للاطلاع على المكتبات الثرية وسماع الحوار والنقاش بينهم، ليتدرج في الأقدمية ليصبح مستشارًا للملكة بعد مرور عشر سنوات ؛ لتضع لهم علامة مميزة في جبته والذي يمكن أن يختار منهم القضاة، يتعامل المحامي مع موكله عبر وسيط يقوم بمختلف المهام الإجرائية والاستقبالات وتحرير العقود وضمان نقل الملكية ويبقى للمحامي المرافعة في مختلف القضايا. تطور الأمر في أمريكا

(1) د عبد السلام الترمانيني: الوسيط في تاريخ القانون والنظم القانونية، جامعة الكويت ط 3 1986 ص 246



حيث ركز المحامي كافة المهام فهو الموثق والمستشار القانوني وسماع الشهود ويقوم بمساع لدى الإدارة. ينتمي المحامي لنقابة مهنية بعد أن تسلم له شهادة المحاماة، حيث يمر بامتحان صعب ومعايير دقيقة ومتنوعة وصارمة[1].

الدفاع لدى الشرق القديم ظهر في بلاد الرافدين عدة شرائع قانونية أهمها عشتار وحمورابي ويقول الباحثون في تاريخ القانون: إن أقدم مجموعة قانونية هي نظم السومرية التي قررت العقوبات لبعض الجرائم. جاء بعد ذلك حمورابي الذي قدس تمثال الشمس واستوحى منه قوانينه، رخص حمورابي لكل طرف توكيل غيره من المؤهلين من الحكماء للدفاع عنهم، وله الحق في أن يطعن في الحكم ويترافع أمامه وكانوا يتمتعون بمكانة رفيعة داخل المجتمع ويتم اختيار القضاة منهم. يترافع المحامون عن جرائم القتل من الفاعلين والشركاء وتحكم المحكمة بالعقوبة أو البراءة، ويقوم الدفاع بعمله وقد سجل ذلك في الألواح السومرية.

وافترضت مبدأ براءة المتهم وتطبيقه عملا، ولم يعتدي على

(1) د صالح فركوس: تاريخ النظم القانونية والاسلامية، دار العلوم عنابة 2001ص 38

الحرية الشخصية ومعاملة المتهم أثناء التحقيق، ومنعت الانتقام الفردي، وقررت أن الدولة هي التي توقع العقوبة، ولكل متهم الحق بمدافع يتولى المرافعة وإبداء طلبات الدفوع، ومحاسبة الشريك، وبراءة المرأة التي لم تبلغ عن زوجها بسبب عدم الانفاق.

نقل حمورابي القضاء من الكهنة إلى الدولة لتقاضي علانية وأمام الجميع، وكفل حمورابي للمتهم محاكمة عادلة يديرها قضاة نزهاء، وتعددت الدرجات والطعن لإحقاق الحق ورفع الظلم ويعاقب حمورابي القاضي الظالم ويغرمه إثنى عشر ضعفا ويعزل مكان القضاء ولا يعود اليه[1].

الدفاع عند العرب: كانت الحياة عند العرب تتمثل بالبداوة، تمثل العائلة الخلية الأساسية ثم توسعت إلى القبيلة وكان التنظيم الاجتماعي الذي يحكم العرب يسند مهمة فض المنازعات لشيخ القبيلة نظرًا للمكانة التي كان يحتلها ولنبل خصاله وسماته وقد عرف العرب عمر بن هشام أبو الحكم حكيم قريش لفض تلك المنازعات بالتحكيم. لم يعرف العرب مهنة المحاماة بل كان هناك ما

(1) د محمد خميس: الاخلال بحق المتهم في الدفاع، منشاة المعارف الاسكندرية 2001ص 20ـ



يسمى حجاجًا، فاذا حدث نزاع بين رجلين جاز لأي منهما أن يوكل عنه حجيجًا وكانت صيغة الوكالة هي أن يقول لوكيله(وضعت لساني في فمك لتحج عني)وهم من الشعراء المعروفين بالخطابة في فن الالقاء.ثم جاء الإسلام وعين القضاة العادلون حيث لا يحتاج الخصم محام نظرًا للعدالة التي كرسها عمر بن الخطاب في مقولته الشهيرة متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارًا.

ومع وصول الحكم العثماني للجزائر الذي كان يطبق المذهب المالكي والحنفي على بعض العثمانيين لذلك وجد القاضيان يساعدهم الشهود العدول ويحميهم الشاوش ولم يعرف نظام المحاماة حتى الاستعمار الفرنسي[1].

(1) د محمد خميس: الاخلال بحق المتهم في الدفاع، منشاة المعارف الاسكندرية

المبحث الثاني:

مراحل السماح للمرأة بممارسة مهنة المحاماة

١ - الدول الغربية

وإذا كنا اليوم نجد الأمر طبيعيًا فإنه لم يكن على ذلك المنوال الى غاية القرن الماضي، إذ لم يكن يسمح للمرأة في فرنسا مثلا بأن تدافع حتى عن نفسها إلا بحضور زوجها، وقد حاولت سنة 1897 السيدة جان شوفان ولوج مهنة المحاماة حيث طلبت أداء اليمين القانونية أمام محكمة الاستئناف بباريس، إلا أن محاولتها باءت بالفشل، حيث رفضت هذه المحكمة قبول طلبها بعلة أن القانون لا يسمح للمرأة بأن تزاول مهنة المحاماة، هذه المهنة التي كانت منذ قرون ذكورية فقط.

وقد انتظرت المرأة الفرنسية الفاتح من دجنبر 1900 ليقوم



السيدين بوانكاري وفيفياني بفرض التصويت على قانون يسمح للمرأة بمزاولة مهنة المحاماة وكانت أولكا بوتي Olga Petit أول امرأة ولجت المحاماة، بل أكثر من ذلك فإن دورية 1892 كانت تمنع على النساء بصفة عامة ارتداء السروال، وكان ولا بد من انتظار سنة 1909 ليتم التنصيص على أن ارتداء السروال لا يشكل جنحة بالنسبة للمرأة التي تسوق الحصان أو الدراجة النارية، وبقي المنع على ما هو عليه بالنسبة للباقي، إلا أن العادة انتشرت سنة 1920 ليصبح ارتداء السروال عادي بالنسبة للنساء سنة 1960. و للمقارنة فقط فإن المحاميات القبرصيات كانت مجبرات على ارتداء كسوة كلاسيكية وقميص ابيض (tailleur classique et chemisier blanc) كما كانت ممنوعات من ارتداء السروال، وبقي الأمر على هذا النحو حتى بداية سنة 2005 حيث تم السماح لهن بارتداء السروال شريطة أن يكون كلاسيكيا وقاتم اللون. أما في إيطاليا فإن مجلس هيئة المحامين بتوران كان هو السباق سنة 1883 لاتخاذ قرار يسمح للمرأة بالتسجيل في سلك المحاماة، ولكن هذا القرار ألغي من قبل محكمة الاستئناف، وتم تأييد القرار الاستئنافي من قبل محكمة النقض باعتبار أن المساواة نسبية وأن هناك تباينات

ضرورية بين الرجل والمرأة، وقد ضل الأمر بين أخذ ورد وبقيت الأمور على حالها إلى ما بعد سنة 1920 حيث ولجت ليديا بوويت (Lidia Poët) مهنة المحاماة. أما في كندا فإن دراسة القانون كانت مفتوحة في وجه الرجال فقط، وكان ولا بد من انتظار يوم 29 أبريل 1941 ليتم تغيير قانون الكيبيك، وكان الفصل 28 من قانون 25 أكتوبر 1917 ينص على أنه «لا يمكن أن يقبل لدراسة القانون إلا البريطاني من جنس ذكوري» ورغم الطلبات المتعددة للسيدة لانكستاف (Langstaff) والسيدة فلورانس سيمول بيل واليزابيث مونك (Florence Symour Bell، Elizabeth C. Monk) فإن مطالبتهن للالتحاق بمعاهد لدراسة القانون كانت ولمدة ثلاثين سنة تقابل بالرفض القاطع.

وفي نفس الوقت فإن ايوا (iowa) في الولايات المتحدة كانت أول ولاية قبلت أول امرأة لولوج كلية الحقوق سنة 1869، إلا أن الملاحظ كذلك أنه في سنة 1920 ومن مجموع 129 معهد للقانون 27 منهم كانت ولازالت مقفلة في وجه النساء. أما فيما كان يعرف بالكندا الانجليزي وبعد ست سنوات من المعارك المستمرة والمسترسلة، فإن السيدة كلارا بريت مارتان (Clara

(Brett Martin) أصبحت أول امرأة محامية بفضل قانون خاص تم التصويت عليه بالبرلمان الانطاري (Otarien) بتاريخ 2/ 2/ 1897. بقيت المناطق الكندية الأخرى تتبع تدريجيا نفس النهج، وبقيت منطقة تيرنوف(Terreneuve) هي المنطقة ما قبل الأخيرة التي سمحت للنساء بمزاولة مهنة المحاماة سنة 1933 ليبقى الكيبيك هو الأخير إلى غاية سنة 1941، والنساء لم تدخلن المحاماة من بابها الواسع في الكيبيك إلا بصعوبة وبصوت واحد زكى الأغلبية داخل المجلس العام لهيئة المحامين سنة1942. وبتاريخ 3 ديسمبر 1888 كانت أول امرأة تقدمت بطلب أداء اليمين القانونية لممارسة مهنة المحاماة في بروكسيل ببلجيكا هي الاستاذة ماري بوبلين، ورغم أن هذه الأخيرة كانت حاصلة على الدكتوراه في الحقوق فإن محكمة الاستئناف رفضت طلبها بتاريخ 11 نوفمبر 1889 بعلة أن المشرع لم يقنن إمكانية السماح للمرأة بممارسة مهنة المحاماة، وبقيت الاستاذة ماري تناضل من أجل حقوق المرأة إلى أن توفيت يوم 5 يونيو 1913 منهكة بالمعارك والنضال التي كانت تقودها، ولم يسمح للمرأة في بلجيكا بولوج مهنة المحاماة الا سنة 1922.

٢- الدول العربية

وهذا سرد آخر لواقع دولة عربية، وهي المغرب التي كانت من أوائل الدول العربية التي زاولت المرأة مهنة المحاماة، ففي المغرب كان يمنع إبان عهد الحماية على المغاربة ذكورًا ام نساءً مزاولة مهنة المحاماة، بحيث كانت هذه المهنة مخصصة فقط لحاملي الجنسية الفرنسية أو لجنسية أجنبية (الفصل 34 من ظهير 12 اوغسط 1913 بخصوص المسطرة المدنية) ولم يسمح للمغاربة بولوج مهنة المحاماة ومزاولتها أمام المحاكم الفرنسية إلا بمقتضى ظهير 10 نوفمبر 1924 المتعلق بتنظيم هيئة المحامين ومزاولة مهنة المحاماة. وكانت المرأة محجورة أبيها أو زوجها أو وليها... ولم يكن يسمح لها حتى برؤية زوجها قبل الزواج حيث كان المثل الشعبي يقول بأن «المرأة تخرج مرتين في عمرها، مرة لبيت زوجها ومرة لقبرها». وعانت المرأة المغربية كباقي النساء في العالم من الحيف والتهميش. وكانت أول امرأة مغربية التحقت بهيئة المحامين بالرباط كمحامية متمرنة سنة 1963 ليتم تسجيلها في الجدول بتاريخ 11 سبتمبر 1966 هي الاستاذة نجاة الشرايبي برادة تبعتها بعد ذلك الاستاذة

لطيفة بودخيل الفلوس التي التحقت كمتمرنة سنة 1965 وتم تسجيلها بالجدول بتاريخ 16 ديسمبر 1968 لتتبعهما فيما بعد محاميات أخريات كالاستاذة عائشة بن مسعود (4 يناير 1969) وحميدة الصائغ (22 سبتمبر 1969) وعائشة العلوي الشدادي (4 يونيو 1971) وفتيحة ابو زيد (17 ديسمبر 1971) وفاطمة ضاكة الدكالي (29 مارس 1974) ولطيفة المانوني (14 مارس 1975)، وكانت أول محامية تقلدت منصب العضوية في مجلس هيئة المحامين بالرباط من سنة 1980 إلى غاية سنة 1982 تم من سنة 1983 إلى غاية سنة 1985 هي الاستاذة فتيحة ابوزيد) نقلا عن الاستاذ خالد خالد في مقالة المرأة والمحاماة في موقع الحوار المتمدن.

الفَصْلُ الثَّانِي

المبحث الاول:

اسباب تعثر مهنة المحاماة

ولا شك أن تعثر بروز مهنة المحاماة في الدول الاسلامية ارتبطت ببعض الآراء الفقهية التي تحدد جواز امتهانها لذلك صدرت الكثير من الفتاوى التي تحرم أو تجيز العمل كمحامي ولكن إن غالبية من ذهب الى تحريمها كان يرى أنها تدعم القوانين الوضعية التي تخالف الأحكام الشرعية وإليك أبرز تلك الفتاوى والآراء:

الشيخ المودودي رحمة الله:

قال الإمام المودودي يرحمه الله: (هذه المهنة من أكبر معايب النظام الحاضر للمحكمة، بل لعلها أكبرها وأشنعها ولا يمكن أن تقال أي كلمة في تبرير بقائها من الوجهة الخلقية.

أما من الوجهة العملية، فليس هناك حاجة حقيقية لأعمال المحكمة لا يمكن سدّها بطريق غير طريق المحاماة.

إن حرفة المحاماة مما يأبى مزاج الإسلام وجوده إباءً شديداً..).



فالإمام المودودي يقرر أن المحاماة محرمة في الشريعة الإسلامية لعدة أسباب لعل أهمهـا:

1 – هذه الحرفة من أكبر معايب النظام الحاضر للمحاكم الوضعية

2 – عدم وجود أي مبرر خلقي، أو عملي لبقاء هذه المهنة في المحاكم.

3 – إن وجودها يؤدي إلى تلاعب المحامين بالقانون الإلهي، كما يتلاعبون الآن بالقوانين الوضعية.

4 – إن المحامي يأخذ محلّه في السوق ببضاعة مهارته، فهو يخرج الحجج القانونية لمن يوكله، ولا يهمه إن كان موكله على حق أم على باطل.

5 – إن هذه الحرفة ما ضرت نظام العدالة فحسب بل تسربت مضرتها إلى كل مظهر من مظاهر الحياة الاجتماعية.

6 – إن الحكم الإسلامي عمر أكثر من نصف الدنيا، دون أن ترى لهذه الحرفة أثراً.

ثم يورد الشيخ حرفة أخرى لتحل محل المحاماة مكونة من منصب الإفتاء والوالة بالخصومة:

1 – منصب الإفتاء: طالب الشيخ بتجديد منصب الإفتاء عن طريق تعيين من لهم خبرة في القانون على أن تقتطع لهم الرواتب

المعقولة من الخزانة العامة حسب حاجة كل بلدة ومقاطعة. ويكون تزويد أي من الخصمين لهذا الموظف بأي مبلغ من المال غير مشروع بحكم القانون. ولا يكون للحكومة أي حق في الضغط عليهم أو التأثير على آرائهم عندما يحضرون المحكمة ويدلون بدلائلهم.

2 - الوكالة: كما طالب الشيخ - رحمه الله - بإحياء وتطوير الوكالة التي كانت رائجة في محاكمنا أيام الحكم الإسلامي، عن طريق إنشاء صفوف ثانوية يعلُم فيها ذوي الثقافة المتوسطة قانون سير القضايا نظرياً وعملياً.

والمتخرجون من هذه الصفوف لا ينبغي أن يكون من واجبهم إلا إعداد القضايا وتهذيبها للضابطة حتى تصير قابلة للمرافعة في المحاكم ولا بأس بالإذن لهم بتقاضي أجرة مناسبة من المراجعين على مثل هذه الأعمال.هذا الأمر وما ذكرناه من ظروف وتحديات وما واجهته المحامية لم يكن بعيدًا عن المرأة السعودية، فقد مرت بما يشبه هذه الظروف ولكن بمبررات وظروف أخرى، ولكنها تصب في خانة رفض المجتمع الذكوري لتوليها ومزاولتها لمهنة المحاماة فتعالت أصوات تنادي بان عمل المرأة في مهنة المحاماة نوع

من الفرنجة والتغريب والبعض يراها نوع من التمرد على العادات والتقاليد والأعراف بل

وصل الامر الى تحريمها. استنادا الى قاعدة سد باب الذريعة وقاعدة. درئ المفسدة. مقدم على جلب المصلحة ولعل تصريح معالي وزير العدل السابق يظهر لك مدى الصراع الثقافي بي الأمس القريب عندما صرح بما يلي:

تصريح معالي وزير العدل السابق الشيخ عبدالله آل الشيخ:

في مسألة حضور المرأة كموكلة وذلك في:(صحيفة المدينة السعودية في تاريخ 1426/ 6/ 1ه) فقال معالي وزير العدل السابق: «أنه شيء لا يتصور في هذه البلاد التي تطبق الشريعة الإسلامية، ولا نية لوزارة العدل للسماح للمرأة بمزاولة مهنة المحاماة».

و الواقع الآن يثبت أن هذا التصريح لم يكن معاليه لديه تصور منطقي لحقيقة التغيير والتطوير العدلي في المجتمع السعودي اوأنه صرح تصريح دبلوماسي لإرضاء بعض.الأصوات المعارضة للفكرة، وهذا الأمر لم يأتي من فراغ بل سبقه له العديد من الفقهاء والمشرعين والعلماء المعتبرين في عدم الرغبة لقبول مزاولة المرأة لمهنة

المحاماة، وإن كان هيئة كبار العلماء قد حددوا مسار وشروط جواز مهنة المحاماة بشكل عام إلا أن الأمر كان مغلقًا في وجه مزاولة المرأة لمهنة المحاماة.

ولعلي ومن خلال بعض فصول الكتاب أذكر جزء من المؤيدين والمانعين لجواز مهنة المحاماة.

المبحث الثاني

المحامـــاة
في المملكة العربية السعودية

كان أول تنظيم لمنح تراخيص مزاولة مهنة المحاماة في السعودية في عام 1372 هجرية ولم يكن يشير الى مهنة المحاماة باسمها الحال بل باسم ذات الاشتقاق الشرعي الوكيل او الوكيل بالخصومة ويتضمن شروطاً حسب إمكانيات ومتطلبات ذلك الوقت حيث جاء في تنظيم الأعمال الإدارية في الدوائر الشرعية ما يلي :

(نظام تنظيم الأعمال في الدوائر الشرعية الصادر بالأمر السامي رقم 109 وتاريخ 14/ 1/ 1372هـ، من المواد 59-66، ص12-13): يشترط لمنح إجازة التوكيل للمتقدم توافر الشروط الآتية:

أ - أن يكون سعودي الجنسية.

ب - ألا يقل عمره عن إحدى وعشرين سنة.

ج - أن يكون حسن السيرة والسلوك.

د - الحصول على الشهادة النهائية من المعهد السعودي أو القسم العالي من مدارس الفلاح أو ما يعادلها.

هـ- مَنْ مارس القضاء أو حصل على شهادة تدريس أو شهد لهم قاضي البلد أو عالم معتبر بأهليتهم للوكالة (المادة رقم 63).

ثم بعد ذلك بعد التقدم التعليمي في مجال العلوم الشرعية والقانونية أضيف إلى ذلك شروط التنظيم لمنح ترخيص مزاولة مهنة الوكالة بالخصومة الحصول على شهادات إتمام الدراسة في كليات العلم الشرعي أو القانوني بالجامعات السعودية أو من يحملون مؤهلات مماثلة بعد اجتيازهم اختباراً خاصاً للتأكد من إلمامهم بالأصول الفقهية المطبقة بالمحاكم الشرعية.

(نظام تنظيم الأعمال في الدوائر الشرعية الصادر بالأمر العالي رقم 1 وتاريخ 14/ 1/ 1372هـ من المواد 59-66): وكذلك بعض الاشتراطات الاجرائية للتأكد من أهلية وكيل الخصومة وهي حسب مواد تنظيم الأعمال الإدارية في الدوائر الشرعية كالتالي: تعطى إجازة ممارسة المهنة من قِبل هيئة علمية تنتخب من قِبل

القاضي في بلد طالب الإجازة (المادة رقم 62). وتختص هذه الهيئة أيضاً باختيار الأشخاص الذين لا يحملون الشهادات المشار إليها لإثبات كفاءتهم (المادة رقم 64). وتصبح الإجازة صالحة للعمل بعد تصديقها من قبل هيئة التدقيقات الشرعية (المادة رقم 65). حق التوكيل مكفول لكل شخص بلا تقييد (المادة رقم 59). ولا تقبل وكالة أي شخص عن أكثر من ثلاثة أشخاص مختلفين ويمكنه استمرار المباشرة عن موكليه الثلاثة مهما تعددت قضاياهم (المادة رقم 60). ولا يحق للموظف التوكل عن غيره إلا إذا كان من أقربائه من النسب (المادة رقم 61). ويجوز للقاضي حق طلب الموكل بالذات لإتمام مرافعته إذا ظهر له من أحد الوكلاء كثرة استمهاله بسؤال موكله بقصد المماطلة (المادة رقم 66). وإذا عزل الوكيل في الخصومة نفسه أو عزله موكله فإن كان الموكل داخل البلاد كُلف بالحضور لسماع دعواه، وإن كان غائباً عن البلدة مطلقاً حكم عليه غيابياً بالبينة والغائب على دعواه إذا حضر (المادة رقم 95). وقد صدرت عدة تعميمات من رئاسة القضاة والمحاكم وكتّاب العدل لتنظيم أعمال الوكالة في الخصومة نعرض لبعض ما تضمنته فيما يلي يجوز للمرأة السعودية أن توكّل محرماً تثبت قرابته بوثيقة رسمية

ولو لم يكن محامياً. وفي حالة الدعوى مع الزوج تستطيع المرأة إثبات القرابة بشهادة العمدة (تعميم رئاسة القضاء رقم 1244/ 3 وتاريخ 20/ 5/ 1381هـ.).

. 2 تكليف المرأة الأجنبية معروفة الهوية إذا احتاجت بتوكيل شخص من ذوي قرابتها أو من المحامين المرخص لهم من الجهة المختصة والمرأة الأجنبية مجهولة الهوية لا توكل إلا أحد المحامين المرخص لهم (تعميم رئاسة القضاة رقم 469/ 30 وتاريخ 30/ 1/ 1383هـ. الصادر بناء على قرار مجلس الوزراء رقم 20 وتاريخ 6/ 10/ 1380هـ).

3 يجب على من يعمل بالمحاماة والمرافعة عن الغير أن يُبرز الرخصة التي أهلته لذلك(تعميم رئاسة القضاء رقم 659 وتاريخ 6/ 4/ 1386هـ). ¨ الاستشارات القانونية تختص وزارة التجارة بإعطاء رخصة مزاولة مهنة الاستشارات القانونية تنظيم مهنة الاستشارات القانونية وجاء في بعض مواده (قرار وزارة التجارة رقم 1190 لعام 1402هـ):

1 يشترط لمنح ترخيص مزاولة مهنة الاستشارات القانونية أن

يتوافر في الشخص ما يلي (المادة رقم 2)

أ – التمتع بالجنسية السعودية.

ب – حُسن السيرة والسلوك والإقرار بعدم ارتكاب أية جريمة مخلة بالشرف والأمانة. أو صدور قرار تأديبي ضده لأمور تمس الشرف والنزاهة خلال الخمس سنوات السابقة على طلب الترخيص.

ج – الحصول على إجازة القانون أو ما يعادلها، وأن يكون له خبرة في الأعمال القانونية مدة سنتين، تخفَّض لسنة واحدة للحاصلين على الماجستير في القانون أو ما يعادلها.

د – الإقامة بصفة مستمرة في المملكة

2 – يجوز تكوين مكتب للاستشارات القانونية في صورة شركة تضامنية من اثنين أو أكثر من المصرح لهم بمزاولة مهنة الاستشارات، بعد موافقة جهة الاختصاص (المادة رقم 3).

3 – يحظر على غير السعوديين فرداً كان أم شركة مزاولة المهنة في المملكة بأية صورة من الصور (المادة رقم 6).

4 – يجوز للمستشار السعودي الاستعانة بمستشار قانوني أو أكثر من غير السعوديين للعمل بمكتبه تحت مسئوليته وإشرافه، على

أن يُودع صورة من عقد عمله ومؤهلاته بعد التصديق عليها بوزارة التجارة. على أن يقيم مدة ستة شهور مستمرة في السنة (المادة رقم 4).

5 - يصدر الترخيص صالحاً لمدة خمس سنوات تُجدَّد بناءً على طلب صاحب الشأن، على أن يتقدم بالطلب خلال شهرين قبل انتهاء الترخيص (المادة رقم5).

6 - يستمر العمل بالتراخيص التي صدرت لغير السعوديين قبل صدور قرار مجلس الوزراء رقم 116 وتاريخ 12/ 7/ 1400هـ(*) بشرط أن يكون أصحابها متفرغين، ومقيمين بالمملكة بلا انقطاع مدة لا تقل عن تسعة أشهر في السنة، وإلا اعتبر الترخيص منتهياً (المادة رقم 7).

7 - يزاول المرخص له المهنة بنفسه، على أن يحافظ على أصول المهنة، والامتناع عن أي عمل يخل بكرامتها (المادة رقم 8).

8 - تم تشكيل لجنة دائمة بـوزارة التجارة للإشراف على مزاولة المهنة، وتختص بما يلي (قرار وزير التجارة رقم 4 وتاريخ 2/ 7/ 1402هـ.):

أ - مراقبة ومتابعة تنفيذ أحكام مزاولة المهنة



ب - دراسة أوضاع المهنة، والسعي لتطويرها ورفع مستواها.

ج - النظر في المخالفات المتعلقة بمزاولة المهنة. ولهذه اللجنة حق الاستعانة بمن تراه من الموظفين أو المستشارين القانونيين المرخص لهم بتقديم المعلومات والآراء، أو بتقديم الخدمات أو الدراسات للارتقاء بالمهنة.

تنظيم مهنة المحاماة الحالي

أعدت شعبة الخبراء بمجلس الـوزراء في المملكة العربية السعودية مشروعاً لنظام المحاماة وإحالته إلى اللجنة القانونية في مجلس الشورى لدراسته وإبداء الملاحظات حوله تمهيداً لاتخاذ الإجراءات النظامية لإصداره. ويعد ذلك إشارة إيجابية تؤكد اتجاه ولاة الأمر في المملكة العربية السعودية نحو تنظيم مهنة المحاماة والإقرار بوجودها كمهنة تمثل القضاء الواقف وتساعد على إقرار العدالة. وقد أصدر معالي وزير العدل موافقته على اللائحة التنفيذية لنظام المحاماة بناءاً على ما تضمنه النظام في المادة (42) وذلك بموجب قرار وزير العدل رقم تاريخ 8/ 6/ 14 هـ إبلاغه للجهات المختصة ولمن يلزم لاعتماد العمل بموجبها اعتباراً من تاريخ القرار.

وصدر بتوفيق من الله نظام المحاماة بعد البحث والدراسة وإبداء الملاحظات حول نظام المحاماة من قبل الأعضاء المختصين بمجلس الشورى ثم لجنة الخبراء بمجلس الوزراء بموجب المرسوم الملكي رقم (م38-) وتاريخ 28/ 7/ 1422هـ في صورته النهائية، وقد تضمن النظام ثلاثة وأربعون مادة في أربعة أبواب هي: الباب الأول: تعريف مهنة المحاماة وشروط مزاولتها. الباب الثاني: واجبات المحامين وحقوقهم. الباب الثالث: تأديب المحامي. الباب الرابع: أحكام عامة وانتقالية. ونشرباختصار إلى بعض المواد الهامة التي تضمنها نظام المحاماة فيما يلي(- واشترط فيمن يمارس مهنة المحاماة أن يكون مقيداً في جدول المحامين الذي تعده وزارة العدل ويشتمل على أسماء المحامين المقيد وحدد الشروط الواجب توافرها فيمن يقيد اسمه بهذا الجدول. وقرر الأحكام التنظيمية للقيد بالجدول والتي ورد بها إخطار المحاكم وديوان المظالم واللجان المشكلة بأسماء المحامين المقيدين الجدول (المواد من 1 حتى8). - ونص النظام على الواجبات التي يلتزم بها المحامون المقيدون بالجدول في إطارها العام وتمثل الواجبات المتعارف عليها في مختلف النظم النظيرة المواد من حتى 28). - وقرر النظام بعض الحقوق الهامة ومنها: أن المحاكم

والهيئات القضائية والدوائر الرسمية وسلطات التحقيق ألزمت المحامي الذي يمارس مهنته أمامها بتقديم التسهيلات التي يتطلبها القيام بواجبه المادة 19وقد أقر حق المحامي في التقاضي للأتعاب (المادة 26). ونص النظام على عقوبات لمن يخالف ما ورد به من أحكام مثل انتحال صفة المحامي أو ممارسة المهنة على غير الحقيقة، أو ممارسة المحامي للمهنة أثناء إيقافه المؤقت عن العمل أو بعد شطب اسمه من جدول المحامين (المواد من 36 حتى 37). – وقرر النظام على أن يكون تأديب المحامين من اختصاص لجنة تشكل بقرار من وزيرالعدل يتكون من: قاض وأثنين من أهل الخبرة أحدهما من فئة المحامين الذين أمضوا في ممارسة المهنة مدة لا تقل عن عشر سنوات ويختار وزير العدل من بينهم (رئيساًوأوضح العقوبات التي توقع على المحامي في حالة إخلاله بواجباته ونظم إجراءات التأديب وأجاز للمحامي حق الاعتراض على القرار الذي يصدر في غيبته (المواد من 29 حتى 34).

لقد كان من الضروري إصدار هذا النظام الذي استمرت دراسته عدة سنوات، لأهميته في العصر الحاضر مع تسارع التطورات والمستجدات الحالية حتى تستقر أوضاع مهنة

المحاماة في المملكة العربية السعودية في إطار قواعد نظامية تكفل حسن قيام العاملين بتلك المهنة بواجباتهم، وتكفل لهم حقوقهم، وتدفعهم إلى الالتزام بأخلاقيات مهنة المحاماة ونبل مقاصدها، وليتمكنوا من أداء واجبهم تجاه إقرار الحق والعدالة في ساحة العدل. وقد صدر تعميم من وزارةالعدل رقم (17/ 2/ ت) في 1392هـ، بمنع الجمع بين الوظيفة والعمل في مهنة المحاماة، والمبني على خطاب رئيس ديوان الموظفين العام رقم 4333/ 1/ 1/ في 23/ 12/ 1391هـ، والمتضمن الآتي: حيث أن المادة (20) من نظام الموظفين العام لا يجيز للموظف الجمع بين وظيفته وممارسة مهمة أخرى ما لم يحصل الموظف على ترخيص بذلك، وقد لوحظ في الآونة الأخيرة قيام بعض الموظفين الحكوميين من سعوديين ومتعاقدين بمزاولة مهنة المحاماة أمام بعض الجهات المختصة في أوقات الدوام الرسمي، وحيث أن من شروط منح الترخيص أن تكون ممارسة الموظف للمهمة المرخص له بمزاولتها في غير أوقات الدوام الرسمي، وأن لا تمنعه ممارسة المهمة وتعطله عن أداء عمل الوظيفة وذلك وفقاً للفقرتين (4-5) من نظام الموظفين العام، لذا نرجو التنبيه

على المختصين لديكم بالتأكد من هوية المحامين والأفراد الذين يترافعون أمامهم ومن كونهم غير موظفين ويستثنى من كان يحمل معه ما يثبت أنه مرخص له بذلك وفي أوقات لا تتعارض مع الـدوام الرسمي، وإبلاغ ديوان الموظفين العام وهيئة الرقابة والتحقيق بمن يخالف ذلك. ومن وجوه الاهتمام بعمل الوكالات والمحاماة، فقد شددت التعليمات على اشتراط توافر الأمانة والثقة فيمن يمنح الترخيص بالتوكل عن الغير. وفي هذا السياق صدر قرار مجلس القضاء الأعلى بهيئته العامة رقم (69 في 11/ 4/ 1404هـ، وهو جواب لاستفسار من وكيل وزارة العدل حول طلب إجازة مهنة الوكالات من بعض القضاة المحالين إلى التقاعد، لفقدهم الثقة والاعتبار، وبدراسة المجلس لهذا الموضوع، وبما أنه يشترط فيمن يمنح رخصة المحاماة أن يتصف بالثقة والأمانة لذا فإن المجلس يقرر:

1 - على المحاكم إذا تقدم لها أي شخص بطلب إجازة مهنة الوكالات التأكد من أمانته وعدالته.

2 - عدم قبول طلبات الأشخاص الذين سبق أن عملوا في

الدولة، وانتهت خدماتهم لفقد الثقة والاعتبار، أو لأسباب تأديبية. ويعد هذا القرار ضماناً لحماية مهنة المحاماة من الدخلاء الذين لا تتوفر فيهم العدالة والأمانة المطلوبة في المحامي، مما يعزز الثقة والاطمئنان إلى أن من ينتسبون إلى هذا القطاع على قدر من الأمانة والعدالة التي تؤهلهم للمساعدة في الدفاع عن المظلومين وحماية الحقوق.

المبحث الثالث:

المحامية السعودية

- تمهيد:

بعد أن عرجنا وبشكل سريع ومبسط حول تاريخ المحاماة، والعصور التي مرت بها المهنة، وذكرنا الصراع الذي مرت به المرأة في نيل شرف الدفاع والترافع عبر دول عدة، ذكرنا المراحل المهمة في واقع المحاماة السعودي، والمراحل التي مرت به مهنة المحاماة في المملكة، نبدأ في التحدث عن الخطوات العملية التي لابد وأن تكون المحامية السعودية على إدراك واستيعاب، من خلال عرض لأهم المراحل المفصلية في حياتها العملية، كمحامية استكملت كافة الشروط وتحصلت على رخصة المحاماة من وزارة العدل.

ولعلي لا أخفيكم سرًا أن المحامية ليست في نزهة، بل في عمل جاد له أساليبه وأدواته التي من خلالها تبرز المرأة السعودية حقيقة وجودها ومكانتها بين نساء العالم، وقد يتبادر للمرأة المقبلة على مهنة

المحاماة هل ستواجه صعوبة أم أن الأمر مجرد وقت ومن ثم نتجاوز الصعوبات ؟.

إن واقع مهنة المرأة للمحاماة في السعودية يختلف اختلاف كلي عن المحاماة في كل بلدان العالم، لأن تجربة المحاماة للمرأة في الدول الأخرى تم التعاطي معها وفق أدوات مختلفة عما نراه في المملكة العربية السعودية.

ولعل أبرز هذه التحديات:

- أولاً: العرف والعادات والتقاليد.
- ثانيًا: النظرة الدونية لبعض أطياف المجتمع وعدائهم لمزاولة المرأة السعودية للمحاماة.
- ثالثًا: اعتراض شريحة من المجتمع وليست بالقليلة على مزاولة المرأة للمحاماة كشكل من أشكال التغريب أو الانفتاح ويجدون أن نظرية المؤامرة حاضرة في أذهانهم.

إن المرأة التي تزاول مهنة المحاماة في المملكة حاليًا سيكون عليها عبء ثقيل، ولابد أن تكون على قدر المسؤولية فهي من ستواجه المجتمع والواقع بما لديها من عزيمة وإصرار وطموح، وبنجاحها

ستكون الأبواب مفتوحة لمثيلاتها في المستقبل وسيقل الضغط التي واجهته في بداية مزاولة المهنة.

الدافع والحافز في تأليف كتاب أتحدث فيه عن خطوات عملية في فهم واستيعاب المحامية لمهنة المحاماة التي تعرف (بمهنة المتاعب) التي لا يخوض غمارها إلا من علم أسرارها وعرف خباياها وسبر أغوارها.

لذا فقد كان من المهم والضروري أن نسلط الضوء عليها من خلال التجارب السابقة، وذلك على ضفتي أبواب وفصول، ولا أدّعي أنني أتيت بعلم جديد أو استيعاب مختلف، بل هي عصارة فكر وخلاصة تجربة، أقدمها لكل محامية ترغب في خوض غمار هذا المجال، لعلها تستفيد منها ويكون سببًا في الإمساك ببعض خيوط هذه المهنة.

محاماة سعودية
وخطوات عملية

الفصل الثالث

الخطوات العملية للمحاماة

المبحث الاول:

المحاميـــــــة
ومكاتب المحاماة والحقوق

بعد المراحل الشاقة التي مرت على الخريجين بشكل عام هو الحصول على مكتب يستطيع من خلالها أن يمارس المهنة بشكل جيد، وكذلك أن يتحصل على قدر مقبول من التجربة وصقل الموهبة، هذا الأمر يعتبر معاناة حقيقية للجميع، فكيف هو إذا اقترن بالمرأة، حيث أن الأمر بحاجة إلى استيعاب وإدراك ومسؤولية من قبل الفتاة ومن قبل تلك المكاتب القانونية، ولكي تدرك المحامية بعض العلامات والإشارات التي من خلالها تستطيع تقييم ومعرفة أن هذا المكتب سيقدم لها التجربة وصقل الموهبة، لذلك فعليها أن تحرص على ما يلي:

أولاً: لا بد أن يكون المكتب وطبيعة قضاياها التي تباشرها منبئة لميولها وتخصصها، حيث أنه جرت العادة أن يحرص المحامي



المستجد على الارتباط بمكاتب تشبع رغبتها وهذا الأمر يشكل مرحلة نجاح، حيث أعلم أن بعض المحامين قاموا بمباشرة العمل لمكاتب كبرى وكانت طبيعة تلك المكاتب تباشر القضايا البنكية والمالية على الأغلب، وكان الشاب ميوله ورغبته متوجهة إلى القضايا الجنائية والقضايا العقارية مما يعني أن تلك الرغبات مع ذاك الواقع لم يلتقيا مما يعني الحرص على معرفة ميولها لهذا المكتب أو ذاك، جديرة على أن توفر لك الوقت والجهد.

ثانياً: لا تستعجلي في معرفة كل شيء وأعلمي أن عدد الكم الهائل من الأسئلة والاستفسارات لدى الخريجين في بداية العمل هائلة جداً، لكن الوقت والتواصل والتجربة والصبر جديرة بالإجابة على كثير من التساؤلات وأن من أهم الأساليب التي تجعل من الإجابة متوفرة وميسرة هي كثرة الاحتكاك بالمستشارين داخل المكتب، والدخول معهم في نقاشات هي أشبه في بداياتها ما تكون بين التلميذ وأستاذه، ولا يمنع أن نقوم بعمل مذكرة للتساؤلات التي قد تمر عليك أثناء النقاش، كذلك فإن الأرشيف لدى مكاتب المحاماة يعتبر كنز لا يقدر بثمن، حيث أنه يحوي تجارب الآخرين نتائجهم النهائية.

فلا بد أن يكون له حيزًا من تفكيرك، ولا يمنع أن تطلبين من المسؤول رغبتك في إعادة ترتيب الأرشيف والملفات القديمة للاطلاع على تلك القضايا والاستفادة منها.

إن الواقع العملي للمحاماة يختلف عن الواقع العلمي، حيث أن التجربة تصقل ذاك العلم وتجعل من المعرفة أدوات تحقق نتيجة.

إن الواقع يشهد أن كثير من المصطلحات والإجراءات لا يتسنى للمرء معرفتها إلا عبر التجربة، لذلك فلا يمنع أن تضعي مكتوبًا بالجيب أو حاسوب كفي لتدوين بعض العبارات والمصطلحات والألفاظ التي قد تمر عليك أثناء النقاش لكي تدركين معناها ومغزاها.

المبحث الثاني:

زمــــلاء المهنـــــة

إن الزميل قد يكون مصدر إلهام وكذلك مصدر منافسة، لذلك فإن الحرص على علاقة راقية وطيبة مبنية على الأخلاق الفاضلة والقيم الإسلامية الشريفة، ولا أخفيكم سرًا، خاصة في البدايات أن الأمر لن يكون بالهين، فإن الخط الأحمر لا بد أن يكون حاضرًا وواضحًا كي لا يقع المحظور، وهذا الأمر ليس من واقع سوء ظن، ولكن على سبيل الحرص والحيطة والحذر وقد وقفت على قصص ومواقف دمرت فيها حياة كانت عامرة، وضاعت فيها قيم بسبب عدم الحرص والفهم، فالأولى بل الأجدر أن تكون العلاقة علاقة رسمية مبنية عل أساس المهنة والاستفادة منها.

إن مهنة المحاماة مهنة جادة وشريفة، وليس للمهاترات

وابتذال الحديث مكان فيها،وهذا الأمر سيعطي الآخرين انطباعًا راقيًا عندك.

في بعض الأحيان قد تكون الجهة التي تعملين بها ليس لديها ارتباط بمكاتب المحاماة، لكن ارتباطها بالجمعيات الحقوقية للإنسان وهي كثيرة، وما ذكرته سابقًا ينسحب على ما ذكرته لاحقًا.

المبحث الثالث:

المحامية والمراجع القانونية

الأصل في الإنسان أن يتطور بتطور معرفته، وكما أن الأبدان تتغذى بالأكل والشرب، فكذلك الفعل يتغذى بالعلم والمعرفة.

إن المراجع القانونية والنظامية تعتبر الأسلحة التي تستخدم للدفاع والهجوم، فلذلك عليك أن تحرصي على جميع كل ما يقع عينيك عليه من كتب ومراجع ومعاجم، فلعله أن تكون تلك المراجع تعينك في حل قضية ما.

وكذلك فإن الاستحواذ على كافة الأنظمة والقوانين يعتبر أمرًا لازمًا لكل محامية، وأسرد لك ابتداءً أهم تلك الأنظمة:

الأنظمة السعودية:

1. النظام الأساسي للحكم:

يعتبر النظام الأساسي للحكم أهم وثيقة دستورية، يعد الوثيقة

الدستورية الأم فهو يعرف طبيعة الدولة وأهدافها ومسؤولياتها، والعلاقة بين الدولة والمواطن ونظام الحكم ومقومات المجتمع السعودي وسلطات الدولة الثلاث، التنفيذية والتنظيمية والقضائية، وتنظيم الشؤون المالية والاقتصادية، وحقوق المواطنين وواجباتهم وأخيرًا الرقابة على إيرادات الدولة ومصروفاتها وعلى الأداء الإداري للأجهزة الحكومية.

تعريف النظام الاساسي للحكم:

هو مجموعة من القواعد العامة التي تبين شكل الدولة والحكومة وتكوين السلطات واختصاصاتها والعلاقات بينهما وماهية العلاقة بين الفرد والدولة فيما يتعلق بالحقوق والواجبات والتحريات في ضوء الشريعة الاسلامية.

قرارات الملك:

لقرارات الملك صور عديدة:

1 - الأمر الملكي:

وهو قرار مكتوب في شكل محدد، يحمل توقيع الملك بوصفه رئيسًا للدولة، ويصدر بتوجيه شخصي من الملك لموضوع لم يسبق



عرضه على مجلس الشورى أو مجلس الوزراء، ومن أمثلة ذلك: تعيين ولي العهد وتعيين الوزراء وإقالتهم وتعيين أمراء المناطق وتعيين السفراء.

2 - المرسوم الملكي:

وهو قرار مكتوب، وله شكل معين يحمل توقيع الملك بوصفه رئيسًا للدولة، ويكون لموضوع سبق بحثه في مجلس الشورى أو مجلس الوزراء وتمت الموافقة عليه، ومن أمثلة ذلك: الموافقة على الأنظمة والاتفاقيات الدولية، والموافقة على الميزانية السنوية للدولة (والذي تتم دراستها والموافقة عليها من قبل مجلس الوزراء وحده).

3 - التوجيه الملكي:

وهو قرار الملك، ويتم توجيهه لمتابعة أمر من الأمور، وليس له شكل محدد ويكون في الغالب شفهيًا ويبلغ كتابيًا عن طريق ديوان رئاسة مجلس الوزراء.

4 - الأمر السامي:

وهو قرار مكتوب، ولكن ليس له شكل محدد، وهو يحمل توقيع الملك بوصفه رئيسا لمجلس الوزراء، كما يمكن أن يصدر من

النائب الأول أو الثاني.

والسلطة التنظيمية تتمثل في المملكة العربية السعودية في مجلس الوزراء الذي يرأسه الملك، وهو يملك صلاحية عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية.

2 - نظام مجلس الوزراء

يقصد بنظام مجلس الوزراء مجموعة القواعد القانونية التي تحدد طبيعة وشكل مجلس الوزراء، والدور الذي يقوم به في العملية التشريعية والتنفيذية في المملكة، ورئاسة المجلس والتشكيلات الإدارية له.

فنظام مجلس الوزراء يحدد طبيعة مجلس الوزراء من حيث كونه هيئة نظامية، ومقره، والشروط الواجب توافرها في عضو المجلس، ومدة العضوية، وطريقة التعيين والإعفاء، ومسؤوليات الأعضاء وحقوقهم.

كما يحدد نظام مجلس الوزراء بالمملكة تشكيل مجلس الوزراء، وكيفية ونظام عقد اجتماعاته، وكيفية اتخاذ القرارات فيه.

كما يحدد هذا النظام اختصاصات مجلس الوزراء في كل من الشؤون التنظيمية والشؤون التنفيذية والشؤون المالية الداخلية والخارجية.

كما يحدد نظام مجلس الوزراء بالمملكة رئاسة المجلس التي يتولها الملك وسلطاته باعتباره السلطة العليا في الدولة وبوصفه أهم مؤسسة دستورية في المملكة ومرجع السلطات في الدولة.

كما يحدد نظام مجلس الوزراء التشكيلات الإدارية للمجلس والتي تشمل ديوان رئاسة مجلس الوزراء والأمانة العامة لمجلس الوزراء وهيئة الخبراء.

وعلى هذا يتضح لنا الفرق بين نظام مجلس الوزراء ومجلس الوزراء ذاته.

فنظام المجلس هو مجموعة القواعد القانونية التي توضح الأمور التي تتعلق بمجلس الوزراء، في حين أن مجلس الوزراء هو هيئة نظامية من هيئات الدولة وجهاز من أجهزة الدولة مسئول عن رسم وتنفيذ السياسات الداخلية والخارجية والمالية والاقتصادية والتعليمية والدفاعية والشؤون العامة للدولة السعودية، كما يعد السلطة النهائية في الشؤون المالية والتنفيذية والإدارية وقراراته ملزمة بعد التصويت عليها وموافقة الملك.

وبعد قرأة مبسطة لنظام الاساسي للحكم ونظام مجلس

الــوزراء. إليكم سرد لكافة الانظمة السعوديةوبالإمكان الرجوع اليها عبر المراجع الحكومية والمواقع القانونية المعنية بتلك القوانين والأنظمة.

الأقسام

أنظمة التجارة والاستثمار

أنظمة تجارية، أنظمة عقارية، أنظمة مهنية، إتفاقيات تجارية دولية، مال وإستثمار، نظام إختصاصات وزارة التجارة، نظام التحكيم، نظام الشركات، نظام تصنيف المقاولين، هيئات وجمعيات.

أنظمة العمل

التأمينات الإجتماعية، الخدمة العسكرية، الخدمة المدنية، نظام العمل...

أنظمة أساسية

النظام الأساسي للحكم، نظام المناطق، نظام مجلس الشورى، نظام مجلس الوزراء، نظام هيئة البيعة

أنظمة الأمن الداخلي والجنائية

إتفاقيات أمنية سعودية دولية، إستبدال الغرامة بالحبس، الاتفاقية



الأمنية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربيةجديد!، السجن والتوقيف، العفو عن العقوبة، النظام الأساسي لمركز مجلس التعاون لدول الخليج العربية لإدارة حالات الطوارئ، النظام الجزائي الخاص بتزييف وتقليد النقود، تنظيم الفحص الفني الدوري للمركبات، تنظيم اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات، مكافحة التزوير، مكافحة الرشوة، مكافحة غسل الأموال، نظام أمن الحدود، نظام الأسلحة والذخائر، نظام الحراسة الأمنية المدنية الخاصة، نظام الدفاع المدني، نظام المتفجرات والمفرقعات، نظام المرور، نظام تنفيذ حظر تطوير وإنتاج وتكديس الأسلحة البيولوجية والتوكسينية، نظام جرائم الإرهاب وتمويله، نظام عقوبات انتحال صفة رجل السلطة العامة، نظام عقوبات نشر الوثائق والمعلومات السرية وإفشائها، نظام مزاولة نقل النقود والمعادن الثمينة والمستندات، نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية...

أنظمة الإعلام والثقافة والنشر

اللائحة المالية للنشاطات الثقافية لوزارة الثقافة والإعلام، تنظيم الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع، تنظيم هيئة الإذاعة

والتلفزيون، تنظيم وكالة الأنباء السعودية، قواعد تنظيم لوحات الدعاية والإعلان، نظام الإيداع، نظام المؤسسات الصحفية، نظام المطبوعات والنشر، نظام حماية حقوق المؤلف، نظام دارة الملك عبدالعزيز، نظام مكتبة الملك عبد العزيز العامة، نظام مكتبة الملك فهد الوطنية، نظـام الـمركز الوطـني للوثـائق والمحفوظـات...

أنظمة البلدية والتخطيط والتطوير الحضري

تنظيم تملك مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الإطار العام المطور للاستراتيجية السكانية لدول مجلس التعاون، تنظيم اللجنة الوطنية لتقنين أعمال التشغيل والصيانة وتقييسها، تنظيم الهيئة العامة للإسكان، نظام إدارة النفايات البلدية الصلبة، نظام استئجار الدولة للعقار واخلائه، نظام الأنشطة المقلقة للراحة أو الخطرة أو المضرة بالصحة أو البيئة، نظام الإحصاءات العامة للدولة، نظام البلديات والقرى، نظام التسجيل العيني للعقار، نظام التصرف في العقارات البلدية، نظام الطرق والمباني، نظام تعداد السكان العام، نظام تملك غير السعوديين للعقار واستثماره، نظام حماية المرافق العامة، نظام صندوق التنمية العقارية، نظام ملكية

الوحدات العقارية وفرزها، نظام نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ووضع اليد المؤقت على العقار.

أنظمة التشريفات والمراسم

نظام الأوسمة السعودية، نظام العلم، نظام الميداليات المدنية والعسكرية

أنظمة التعليم والعلوم

القواعد التنظيمية الخاصة بإنشاء وحدات التدريب غير الربحية في مجال التدريب التقني والمهني، تنظيم المركز السعودي لكفاءة الطاقة، تنظيم مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، تنظيم هيئة تقويم التعليم العام، لائحة تنظيم المدارس الأجنبية، مذكرات تعاون علمية وتعليمية دولية، نظام إنتاج المواد التعليمية المساعدة وتسويقها، نظام المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، نظام تعليم الكبار ومحو الأمية، نظام مجلس التعليم العالي والجامعات، نظام مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، نظام معهد الإدارة العامة، نظام معهد الدراسات الدبلوماسية...

أنظمة الجنسية والأحوال المدنية والإقامة

لائحة زواج السعودي بغير السعودية، نظام الأحوال المدنية، نظام الإقامة، نظام الجنسية السعودية، نظام جوازات السفر السياسية والخاصة، نظام وثائق السفر.

أنظمة الرعاية الاجتماعية

الضوابط الخاصة بوضع الأطفال السعوديين في الخارج من أب سعودي وأم غير سعودية، اللائحة التنظيمية لمراكز الإرشاد الأسري الأهلية، اللائحة التنظيمية لمراكز التنمية الاجتماعية، تنظيم الصندوق الخيري الاجتماعي، تنظيم المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية، تنظيم صندوق تنمية الموارد البشرية، توعية الشباب والفتيات المقبلين على الزواج، قواعد ترشيح رواد العمل التطوعي واختيارهم وتكريمهم، لائحة الجمعيات والمؤسسات الخيرية، لائحة دور الرعاية الاجتماعية، مذكرة تفاهم بين وزارة الشؤون الاجتماعية في المملكة والبنك الإسلامي للتنمية للتعاون في المجالات الاجتماعية والإنسانية، نظام الجمعيات التعاونية، نظام الحماية من الإيذاء، نظام الضمان الاجتماعي، نظام الضمان الصحي التعاوني، نظام رعاية المعوقين

أنظمة الرياضة والشباب

اتفاق تعاون بين المملكة وحكومة جمهورية الصين الشعبية في مجال الرياضة، النظام الأساسي للاتحادات الرياضية واللجنة الأولمبية السعودية، تنظيم الهيئة العليا لأندية الفروسية، نظام أندية السيارات والدراجات النارية، نظام جمعية الكشافة العربية السعودية...

أنظمة الزراعة والمياه والثروة البحرية والحيوانية

اتفاقية إطارية بين المملكة وجمهورية أثيوبيا، اتفاقية إطارية للتعاون بين المملكة وجمهورية السودان، الترتيب التنظيمي لمصانع المياه، اللائحة التنفيذية لقواعد تنظيم الاتجار بالآلات الزراعية، النظام العام للبيئة، تنظيم الجمعية السعودية للزراعة العضوية، شروط الترخيص للمختبرات البيطرية الخاصة، قانون (نظام) الأسمدة ومحسنات التربة الزراعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربيه، قانون (نظام) الرفق بالحيوان لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، قانون (نظام) المبيدات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، قانون (نظام) مزاولة المهن الطبية البيطرية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، قانون (نظام) مصادر المياه

السطحية والجوفية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، قانون (نظام) مصادر مياه التحلية لدول مجلس التعاون الخليجي، مذكرة تفاهم بين وزارة المياه والكهرباء في المملكة واليابان في مجال إدارة المياه ومياه الصرف الصحي، مركز البذور التقاوي، نظام (قانون) الحجر البيطري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، نظام (قانون) الحجر الزراعي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، نظام الاتجار بالكائنات الفطرية المهددة بالانقراض ومنتجاتها، نظام البحث العلمي البحري في المناطق البحرية التابعة للمملكة العربية السعودية، نظام الثروة الحيوانية، نظام المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة، نظام المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق، نظام المحافظة على مصادر المياه، نظام المراعي والغابات، نظام المناطق البحرية للمملكة العربية السعودية، نظام المناطق المحمية للحياة الفطرية، نظام الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها، نظام تربية النحل، نظام توزيع الأراضي البور، نظام صندوق التنمية الزراعية، نظام صيد الحيوانات والطيور البرية، نظام صيد واستثمار وحماية الثروات المائية الحية في المياه الاقليمية للمملكة العربية السعودية، نظام مياه الصرف الصحي المعالجة وإعادة استخدامها.

أنظمة السلطة القضائية وحقوق الإنسان

النظام (القانون) الموحد لمحاكم الأسرة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تنظيم هيئة حقوق الانسان، ديوان المظالم، قضايا الإعسار، قواعد الحد من أثار الشكاوى الكيدية والدعاوى الباطلة، معاهدة قضاء الأحكام الجنائية في الخارج فيما بين الدول الأمريكية، نظام الإجراءات الجزائية، نظام التنفيذ، نظام القضاء، نظام المحاماة، نظام المرافعات أمام ديوان المظالم، نظام المرافعات الشرعية، نظام المعهد العالي للقضاء، نظام الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن فى حكمهم، نظام تركيز مسؤوليات القضاء الشرعي، نظام محاكمة الوزراء، نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، هيئة التحقيق والإدعاء العام.

أنظمة السياحة والأثار

اللائحة التنظيمية لمهنة الاستشارات الفندقية، نظام الآثار، نظام التصوير في الأماكن العامة، نظام الفنادق والوحدات السكنية، نظام المشاركة بالوقت فى الوحدات العقارية السياحية، نظام الهيئة العامة للسياحة والآثار، نظام حماية التراث المخطوط.

أنظمة الشئون الإسلامية

اتفاقية تأسيس مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات، اللائحة التنظيمية لمنع غير السعوديين من التعامل في مجال إسكان الحجاج والمعتمرين والزوار، اللائحة المالية لبند النفقات الطارئة للحجاج، تنظيم المجمع الفقهي في المملكة العربية السعودية، تنظيم خدمات المعتمرين وزوار المسجد النبوي الشريف القادمين من خارج المملكة، تنظيم معاملة القادمين للمملكة بتأشيرات دخول للحج أو العمرة وغيرها، لائحة تحري رؤية هلال أوائل الشهور القمرية، مذكرة تفاهم بين وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد في المملكة العربية السعودية ووزارة الشؤون الدينية في الجمهورية التونسية في مجال الشؤون الإسلامية، نظام الأئمة والمؤذنين وخدم المساجد، نظام خدمة حجاج الداخل، نظام مجلس الأوقاف الأعلى، نظام نقل الحجاج إلى المملكة وإعادتهم إلى بلادهم، نظام هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

أنظمة الشئون الصحية

النظام الموحد لإدارة نفايات الرعاية الصحية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المؤسسات الطبية العامة، المركز السعودي لاعتماد المنشآت الصحية، المركز الوطني للوقاية من الأمراض ومكافحتها، النظام الأساسي لهيئة الهلال الأحمر السعودي، النظام الصحي، تنظيم المركز السعودي لزراعة الأعضاء، تنظيم المركز الوطني للطب البديل والتكميلي، تنظيم المركز الوطني للمعلومات الصحية، تنظيم صندوق مدينة الملك فهد الطبية، تنظيم نفقات المرضى السعوديين ومرافقيهم المحولين للعلاج خارج مناطق إقامتهم، لائحة البحوث والدراسات في وزارة الصحة، نظام المؤسسات الصحية الخاصة، نظام المختبرات الخاصة، نظام المراقبة الصحية في منافذ الدخول، نظام المنشآت والمستحضرات الصيدلانية، نظام الهيئة السعودية للتخصصات الصحية، نظام الهيئة العامة للغذاء والدواء، نظام تداول بدائل حليب الأم، نظام مزاولة المهن الصحية، نظام وحدات الإخصاب والأجنة وعلاج العقم...

أنظمة الطاقة والصناعة والتعدين

اتفاقية تعاون بين المملكة وحكومة جمهورية الأرجنتين في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، اتفاقية تعاون بين المملكة وحكومة كوريا في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، اعتماد بيان التكاليف لإستخدام منظومة النقل، التنظيم الخاص بمركز الدراسات والبحوث البترولية، التنظيم الخاص بهيئة المساحة الجيولوجية السعودية، بروتوكول بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية فيتنام الاشتراكية للتعاون في قطاعات البترول والغاز والمعادن، تنظيم المجلس الأعلى لشؤون البترول والمعادن، تنظيم الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية، تنظيم الهيئة العامة للمساحة، تنظيم الهيئة الملكية للجبيل وينبع، تنظيم هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج، نظام (قانون) التنظيم الصناعي الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، نظام إمدادات الغاز وتسعيره، نظام الاستثمار التعديني، نظام الكهرباء، نظام حماية وتشجيع الصناعات الوطنية، نظام صندوق التنمية الصناعية السعودي، نظام مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة...

أنظمة المالية العامة

نظام المنافسات والمشتريات الحكومية، نظام تعريفة الطيران المدني، نظام جباية أموال الدولة، نظام ديوان المراقبة العامة، إتفاقيات جمركية سعودية دولية، تنظيم الجمعية السعودية للمراجعين الداخليين، مذكرات مالية سعودية دولية، نظام إيرادات الدولة، نظام البنك السعودي للتسليف والادخار، نظام المعلومات الائتمانية، نظام الممثلين الماليين، نظام النقد العربي السعودي، نظام جباية الزكاة، نظام رسوم تسجيل السفن والوحدات العائمة، نظام رسوم وأجور خدمات الموانئ، نظام ضريبة الدخل، نظام مؤسسة النقد العربي السعودي، نظام مراقبة البنوك، نظام وظائف مباشرة الأموال العامة...

أنظمة المواصلات والاتصالات

نظام الطيران المدني، اتفاقية النقل متعدد الوسائط للبضائع بين الدول العربية، اتفاقية بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت في مجال خدمات النقل الجوي، الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات، السكك الحديدية، الطيران، المؤسسة العامة

للخطوط الحديدية، المرور والسيارات، الموانئ والبحرية، النظام الأساسي لنادي الطيران السعودي، انضمام المملكة لاتفاقية بطاقة التأمين الموحدة عن سير السيارات عبر البلاد العربية، تنظيم الهيئة العامة للطيران المدني، تنظيم مؤسسة البريد السعودي، تنظيم هيئة الاتصالات السعودية، تنظيم هيئة الخطوط الحديدية، تنظيم هيئة النقل العام، توصيات تقنين المحتوى الأخلاقي لتقنية المعلومات في المملكة، نظام الاتصالات، نظام البريد، نظام التعاملات الإلكترونية، نظام المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية، نظام المؤسسة العامة للموانئ السعودية، نظام الموانئ والمرافئ والمنائر البحرية، نظام النقل العام على الطرق بالمملكة العربية السعودية، نظام النقل بالخطوط الحديدية، نظام حماية خطوط السكك الحديدية، نظام مكافحة جرائم المعلوماتية، نظام نقابة السيارات...

ويجدر الاشارة الى المنظمات الدولية والمعاهدت والقوانين والاتفاقيات الثنائية التي وقعت عليها المملكة في تلك المنظمات واليكم توضيح مبسط لتلك المنظمات وانقل لكم ماذكرة المحاضِر الدكتور حاكم عبد ناصر.

المبحث الرابع:

المنظمات الدولية

ظهر اصطلاح التنظيم الدولي، اول مرة في فقه القانون الدولي سنة 1908، في ترجمة لمقال كتب باللغة الالمانية ونشرت ترجمته الفرنسية في المجلة العامة للقانون الدولي، ثم ذاع استعماله من قبل فقهاء القانون الدولي الالمان.

والواقع ان تعريف المنظمة الدولية امر غير يسير، وذلك لحداثة عهد هذه الظاهرة وتعدد انواعها وطوائفها، هذا اضافة الى الخلط المتوقع بين هذا المصطلح، وبين غيره من المصطلحات التي تقترب معه وتتصل به.

وقبل الخوض في تعريف المنظمة الدولية، لا بد من التمييز بين هذا المصطلح والمصطلحات التي تقترب منه:

- النظم الدولية International institution
- التنظيم الدولي The International Organization
- المنظمة الدولية An International Organization

فالنظم الدولية (International Organization)، تعني مجموعة القواعد القانونية المنظمة لموضوع رئيسي معين او المرتبط بإطار موضوعي محدد، مثل نظم الملكية في القانون الداخلي او نظم الحياد او التمثيل الدبلوماسي والقنصلي في القانون الدولي العام، او هي كافة التنظيمات والتقاليد والقواعد الاساسية التي تميز الجماعة الدولية وتقوم الجماعة بإتباعها في تنظيم ما ينشأ من علاقات وروابط، ومن ثم تشمل المنظمات الدولية والعلاقات الدبلوماسية والمؤتمرات والحرب.

اما التنظيم الدولي (The International Organization)، فيقصد به الاطار الذي تشكل داخله الجماعة الدولية، وبالتالي يمكن ان تتبين ما به من اوجه النقص.

والتنظيم الدولي بهذا المعنى يشمل كل مظهر للعلاقات الدولية، مثل العلاقات الدبلوماسية والقنصلية وإبرام المعاهدات وعقد المؤتمرات الدولية وغير ذلك من الانظمة القانونية الاخرى.

وتعّرف المنظمة الدولية (An International Organization) بأنها ذلك الكيان الدائم الذي تقوم الدول بإنشائه من اجل تحقيق اهداف مشتركة يلزم لبلوغها منح هذا الكيان إرادة ذاتية مستقلة، او هي وحدة

قانونية تنشءها الدول لتحقيق غايات معينة وتكون لها إرادة مستقلة يتم التعبير عنها عبر اجهزة خاصة بالمنظمة. كما تعّرف بأنها كائن قانوني دولي يتمتع بإرادة ذاتية يمارسها من خلال اجهزة او فروع تابعة له ويهدف الى رعاية بعض المصالح المشتركة او تحقيق اهداف معينة على الصعيد الدولي. ونعرّف المنظمة بأنها (كيان قانوني دولي مستمر. تنشئه مجموعة من الدول، يجمع بينها مصالح مشتركة تسعى الى تحقيقها، ويتمتع هذا الكيان بإرادة ذاتية مستقلة يتم التعبير عنها بأجهزة خاصة ينشئها ميثاق المنظمة).

ومن استعراض التعاريف السابقة للمنظمة الدولية، يتبين لنا، ان لهذا الكيان عدة عناصر هي:-

اولاً: الصفة الدولية:-

ويقصد بهذا العنصر، ان يتم تأسيس المنظمة من قبل كيانات تتمتع بوصف الدولة كاملة السيادة، وتقوم حكومة كل دولة باختيار من يمثلها في المنظمة.

والمنظمة بهذا الوصف، هي المنظمة الدولية الحكومية، وبالتالي يخرج عن هذا الوصف المنظمات التي يتم تأسيسها باتفاق الافراد

والهيئات والجماعات الخاصة، إذ يطلق على هذه الكيانات، المنظمات غير الحكومية، كمنظمة العفو الدولية، وجمعيات حقوق الانسان ومنظمة أطباء بلا حدود واتحاد المحامين العرب والاتحاد البرلماني الدولي وجمعية الصليب والهلال الاحمر.

ثانياً: الارادة الذاتية (الشخصية القانونية الدولية):-

والعنصر المميز الاخر للمنظمة الدولية، هو تمتعها بإرادة الذاتية مستقلة عن إرادة الدول الاعضاء، تلك الارادة التي تمّكن المنظمة من اكتساب الحقوق والالتزام بالواجبات.

وتم الاعتراف للمنظمة بالرادة الذاتية اول مرة في الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية في 11 ابريل 1949 بشأن التعويضات عن الاضرار التي تلحق بموظفي الامم المتحدة.

وعنصر الارادة الذاتية، هو ما يميز المنظمة الدولية عن المؤتمر الدولي، إذ لا يتمتع الاخير بإرادة ذاتية مستقلة عن إرادة الدول المشتركة فيه، وبالتالي فأن قرارات المؤتمر لا تلزم الا الدول التي وافقت عليها، في حين تلزم القرارات الصادرة بالاغلبية كافة الدول الاعضاء في المنظمة الا اذا اشترط الميثاق صدور القرار بالاجماع.

ويترتب على تمتع المنظمة الدولية بالارادة الذاتية عدة نتائج:-

1 - تنسب الاعمال القانونية الصادرة عن المنظمة اليها لا الى الدول الاعضاء فيها.

2 - تمتع المنظمة بذمة مالية مستقلة عن الذمة المالية للدول الاعضاء فيها، من هنا قد تكون المنظمة دائنة ومدينة للدول الاعضاء فيها او للغير.

3 - اهلية المنظمة الدولية للتقاضي، وبالتالي قد تكون المنظمة مدعية او مدعى عليها، فالمنظمة الدولية مثلا تتحمل المسؤولية عن اعمالها غير المشروعة، وبصفة عامة عن الاعمال التي تستوجب المسؤولية طبقا لأحكام القانون الدولي.

4 - أهلية المنظمة الدولية لإبرام الاتفاقيات الدولية، والمشاركة في انشاء قواعد القانون الدولي عن طريق العرف او من خلال ما تصدره من قرارات ذات طابع تشريعي.

5 - للمنظمة التعاقد مع من تحتاج اليهم من العاملين، ولها تنظيم مراكزهم القانونية، لا بد من الاشارة الى ان هناك جانب من الفقه يشكك في ضرورة تمتع المنظمة الدولية بالارادة الذاتية، على

اساس انه في الحالة التي يشترط فيها الاجماع لصدور القرارات من المنظمة تكون الارادة المنسوبة لها عبارة عن مجموعة ارادات الدول الاعضاء، وهذا ما يقرب المنظمة الدولية من المؤتمر الدولي.

ان هذا الرأي صحيح، لو كانت إرادة المنظمة عبارة عن مجموع إرادات الدول الاعضاء فيها، ولكن ارادة المنظمة، هي ارادة مستقلة عن ارادة الدول الاعضاء فيها بدليل ان غالبية مواثيق المنظمات الدولية تكتفي بالأغلبية لصدور القرار عنها ولا تشترط الاجماع الا استثناءً، ويحصل ان يصدر في الجلسة الواحدة للمنظمة قرارين، يشترط الميثاق في احدهما الأغلبية وفي الآخر الاجماع، وأما هذا الاحتمال يُثار التساؤل هل من المقبول ان تمتلك المنظمة الارادة المستقلة ثم تفقدها في ذات الجلسة؟ وسبق وان اشرنا الى ان واحداً من أهم اسباب فشل عصبة الامم اشتراط العهد الاجماع لصدور قرارات الجمعية العامة ومجلس العصبة.

هذا اضافة الى ان ارادة المنظمة بعد تكوينها تنصرف الى عمل معين في حين تنصرف ارادة الدول المشتركة في التصويت الى مجرد واقعة التصويت ذاتها.

ثالثاً: الاستمرار والديمومة:

من خصائص المنظمة الدولية، الاستمرار والديمومة فالمنظمة تنشأ أصلاً من التقاء ارادة مجموعة من الدول لتحقيق غايات مشتركة مستمرة، من هنا كان لا بد من استمرار المنظمة واجهزتها.

وصفة الدوام لا تستلزم الاستمرار المادي بجميع اجهزة المنظمة، بل ان تكون هذه الاجهزة في حالة تسمح لها بالالتئام متى دعت الضرورة لذلك.

وعنصر الاستمرار لا يعني ان تظل المنظمة قائمة الى ما لا نهاية بل يعني أن يكون وجودها عرضاً كما في المؤتمرات الدولية، فاذا كانت المؤتمرات الدولية تشبه في طريقة عملها أجهزة المنظمة الدولية من حيث الاجراءات المتبعة أو عملية اتخاذ القرارات الا انهما يختلفان من حيث ان المؤتمر الدولي ينعقد لبحث مسألة معينة ينفض بعدها بغض النظر عن النتيجة التي يتوصل اليها، على عكس اجهزة المنظمة التي تتسم بالدوام وتنعقد بصفة دورية محددة سلفاً في الميثاق المنشأ لها.

رابعاً: الاهداف المشتركة:

لكل منظمة دولية اهداف تسعى الى تحقيقها، فالمنظمة ليست غاية في حد ذاتها بل وسيلة لتحقيق غاية، ويتم تحديد اهداف المنظمة عاة في ميثاق انشاؤها.

وقد تكون هذه الاهداف عامة شاملة (سياسية، اقتصادية، ثقافية، اجتماعية...) كما في منظمة الامم المتحدة او خاصة محددة على وجه الحصر كأن تكون اقتصادية مثلاً، كما في منظمة التجارة العالمية، او ثقافية كما في منظمة اليونسكو، او صحية كما في منظمة الصحة العالمية، أو اجتماعية كما في منظمة العمل الدولية.

خامساً: الاتفاق الدولي:

لكل عمل قانوني سند يثبت وجوده، ولا تشذ عن ذلك المنظمات الدولية، وسند وجود المنظمة الدولية هو ميثاق انشاؤها الذس يعبر عن التقاء ارادات الدول الاعضاء فيها بغض النظر عن التسمية التي يتخذها هذا السند، فقد يطلق عليه عهد (Covenant) كما في وثيقة انشاء عصبة الامم، او ميثاق (charter) كما في وثيقة انشاء الامم المتحدة، او دستور (constitution) كما في وثيقة انشاء

منظمة الصحة العالمية...الخ.

والأصل ان الدولة ذات السيادة هي التي لها ابرام اتفاقيات انشاء المنظمات الدولية، ويرد على هذا الأصل استثناء، اذ قد يتم انشاء المنظمة من قبل كيانات لا ينطبق عليها وصف الدولة، ولكن يقتصر هذ الاستثناء على انشاء المنظمات غير الحكومية (Les Org'anisation internationles non governmenales).

وحيث ان سند انشاء المنظمة هو الوثيقة التي تجتمع فيها ارادة الدول الاعضاء، فان هذا يعني بالضرورة ان لكل دولة حرية الانضمام الى المنظمة في حدود توافر شروط وضوابط الانضمام اليها، وليس للمنظمة ولاعضائها ارغام دولة ما على الانضمام اليها دون ارادتها بغض النظر عن نوع او طبيعة المنظمة.

ولا بد من الاشارة الى ان تعاوناً يمكن ان يقوم بين المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، فقد أشارت المادة (71) من ميثاق الامم المتحدة الى انه (للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ان يجري الترتيبات المناسبة للتشاور مع الهيئات غير الحكومية التي تعنى بالمسائل الداخلة في اختصاصه).

المبحث الخامس:

الشخصيــة القانونيــة للمنظمــة الدوليــة

تقوم القواعد القانونية في ظل نظام قانوني معين بترتيب الحقوق وفرض الالتزامات، ويسمى شخصاً قانونياً من تخاطبه تلك القواعد القانونية ومن الثابت ان الشخصية القانونية ليست الا مجرد حيلة قانونية، فهي تمثل أداة يمنح نظام قانوني معين بعض الحقوق الى كائن ما ويلزمه ببعض الالتزامات.

وتبرز اهمية منح الشخصية القانونية للمنظمة الدولية، من كونها تحدد الوضع القانوني الذي تتمتع به المنظمة الدولية على الصعيد الدولي، كما انها هي التي تسمح بالمحافظة على وحدة المنظمة خصوصاً قبل الغير، اضافة الى ان الاعتراف للمنظمة بالشخصية القانونية يعني الاعتراف لها بذاتية قانونية خاصة تجعلها قادرة على ان تقيم لحسابها الخاص علاقات مع غيرها من أشخاص القانون الدولي، وفي ذات

الوقت تجعلها (المنظمة) كائناً منفصلاً عن الاعضاء.

وكان من المتفق عليه في فقه القانون الدولي التقليدي، ان وصف الشخصية القانونية الدولية لا يثبت الا للدول، فالدول وحدها هي اشخاص القانون الدولي التي يكون لها اكتساب الحقوق والالتزام بالواجبات والقيام بالتصرفات القانونية واللجوء الى القضاء.

إلا أن هذا المفهوم بدا يهتز بفعل ظهور المنظمات الدولية بصورتها الاولى حيث نادى (بروسبير فيدوزي) (Prospero Fedozzi) في سنة 1897 بضرورة تمتع الاتحادات الدولية بالشخصية القانونية، وفي سنة 1914 نادى (جيدو فيز يناتو) (Guido Fustnato) باعتبار معهد الزراعة الدولي شخصاً من اشخاص القانون الدولي.

كما نادى بعض الفقهاء باعتبار لجنة التعويضات المنشئة في اعقاب الحرب العالمية الاولى ولجنة المضايق التركية المنشأة بمقتضى معاهدة لوزان سنة 1932، واللجنة الاوربية للدانوب من قبيل اشخاص القانون الدولي.

على ان منح الشخصية القانونية للمنظامت الدولية ليس غاية في ذاتها بل وسيلة لتمكينها من الدخول في علاقات مع غيرها

من الكيانات القانونية الاخرى وبذلك يمكنها المساهمة في الحياة القانونية الدولية.

والجدير بالذكر ان الجدل بشأن هذا الموضوع لم يشتد الا مع انشاء عصبة الامم، حيث لم يشر عهد العصبة الى تمتع او عدم تمتع العصبة بالشخصية القانونية، ومع ذلك نصت المادة الاولى من اتفاقية المقر التي عقدت بين العصبة وسويسرا سنة 1926 على انه (العصبة التي تتمتع بالشخصية الدولية والأهلية القانونية لا يمكن -كقاعدة وطبقاً لاحكام القانون الدولي- ان تخاصم امام المحكمة السويسرية دون موافقتها الصريحة.

وتجدد هذا الخلاف والنقاش مرة اخرى في مناقشات وضع ميثاق الامم المتحدة، وللتوفيق بين الاتجاهين المتعارضين، نصت المادة (140) من ميثاق الامم المتحدة على انه (تتمتع الهيئة في بلاد كل عضو من اعضائها بالاهلية القانونية التي يتطلبها قيامها باعباء وظيفتها وتحقيق مقاصدها.)

والواقع ان هذا النص وصياغته لم يحسم الخلاف الفقهي بشأن تمتع المنظمة بالشخصية القانونية بصورة نهائية، بل واثار جدل من

نوع آخر، مفاده هل تتمتع المنظمة الدولية بالشخصية يسري في دائرة القوانين الوطنية وحدها ام يمتد الى نطاق القانون الدولي؟

وعملياً لم يحسم الخلاف حول هذا الموضوع الا بالرأي الاستشاري الشهير الذي اصدرته محكمة العدل الدولية سنة 1949 والذي اعترفت فيه بالشخصية القانونية للامم المتحدة، مؤكدة ان الدول ليست وحدها اشخاصاً للقانون الدولي العام، وان الهيئات الدولية التي انشئت نتيجة للظروف الدولية يمكن اعتبارها اشخاصاً قانونية من طبيعة خاصة متميزة عن طبيعة الدول، تتمتع باهلية قانونية خاصة تتناسب في اتساع مجالها او ضيقه مع الاهداف التي انشأت من أجل تحقيقها.

وقد تعرضت محكمة العدل الدولية لمسألة تمتع المنظمة بالشخصية الدولية، بمناسبة البحث عن مدى أهلية الامم المتحدة للمطالبة بالتعويض عن الاضرار اللاحقة بموظفيها اثناء تأديتهم الخدمة، وترجع ظروف هذه الفتوى الى ما حدث خلال عامي (1947-1948) من اصابة بعض العاملين في الامم المتحدة بأضرار متفاوتة والتي كان من ابلغها مقتل (الكونت برنادوت)

وسيط الامم المتحدة لتسوية الحرب الفلسطينية خلال زيارة قام بها للاراضي المحتلة، ونتيجة لهذا الحادث تساءلت الامم المتحدة ومن بعدها الفقه ما اذا كانت من حقها (الامم المتحدة) رفع دعوى المسؤولية الدولية في حالة اصابة احد العاملين لديها بأضرار أثناء تأدية الخدمة أو لسببها؟ وكانت الاجابة على هذا التساؤل تقضي بالضرورة البحث في مدى تمتع الامم المتحدة، وبصفة عامة المنظمات الدولية بالشخصية الدولية؟ انتهت المحكمة في رأيها الاستشاري الى ان (الاشخاص القانونية في أي نظام قانوني ليسوا بالضرورة متماثلين في طبيعتهم وفي نطاق حقوقهم بل تتوقف طبيعة كل منهم على ظروف المجتمع الذي نشأ فيه وعلى متطلباته...، كما انتهت الى ان الدول ليست وحدها أشخاص القانون الدولي العام، إذ قد تتمتع بالشخصية القانونية كائنات اخرى غير الدول اذا ما اقتضت ظروف نشأتها وطبيعة الاهداف المنوطة بها تحقيقها الاعتراف لها بالشخصية،... وتضيف المحكمة، ان ميثاق الامم المتحدة لم يقتصر على جعل المنظمة مجرد مركز قانوني يتم في تنسيق جهود الشعوب نحو تحقيق الغايات المشتركة التي نصّ عليها بل زودها بعدد من الاجهزة والفروع وأناط بكل منها مهمة خاصة،

كذلك نظّم الميثاق المركز القانوني للدول الاعضاء تجاه المنظمة، حيث نصت المادة (105) منه على انه (-1 تتمتع الهيئة في أرض كل عضو بالمزايا والاعفاءات التي يتطلبها تحقيق مقاصدها، -2 كذلك يتمتع المندوبين عن اعضاء -الامم المتحدة- وموظفو هذه الهيئة بالمزايا والاعفاءات التي يتطلبها استقلالها في القيام بمهام وظائفهم المتصلة بالهيئة، -3 للجميعة العامة ان تقدم التوصيات بقصد تحديد التفاصيل الخاصة لتطبيق الفقرتين الاولى والثانية من هذه المادة، ولها أن تقترح على أعضاء الهيئة عقد اتفاقات خاصة لهذا الغرض).

ولاحظت المحكمة أخيراً انه بينما تتمتع الدول بكافة الحقوق والالتزامات الدولية المعترف بها في القانون الدولي، فان المنظمة لا تتمتع بكل هذه الحقوق والالتزامات وانما يتوقف مقدار ما تتمتع به على القدر الضروري الذي يحقق اهدافها ووظائفها كما هو مشار اليه صراحة أو ضمناً في الوثيقة المنشأة لها وما جرت عليه المنظمة في ممارساتها الواقعية، واذا كان القرار الدولي قد اقر بتمتع المنظمات الدولية بالشخصية القانونية فان جانب من الفقه العربي والغربي، ما زال ينكر على المنظمة الدولية تمتعها بالشخصية القانونية، فبعض الفقه الايطالي يهب الى ان من العب القول باستقلال المنظمة الدولية

عن الاعضاء فيها لأن الاخيرة (المنظمة الدولية) تعتمد بصفة اساسية على اعضائها كما انها لا تتمتع باستقلال مالي تجاه الدول الاعضاء بل تتكون ميزانيتها بصفة اساسية من اشتراكات الدول الاعضاء.

أما الأستاذ الدكتور علي صادق أبو هيف فيذهب إلى أنه (الشائع في الفقه الدولي اعتبار الهيئات الدولية التي لها كيان مستقل من اشخاص القانون الدولي العام كما هو شأن الدول والبابا، غير ان في هذا الشائع انحراف بتلك الهيئات عن وضعها الحقيقي وخلط بين الشخصية الدولية والاهلية القانونية، فهذه الهيئات ولا نزاع يمكن ان تتمتع بالاهلية القانونية اللازمة لقيامها بمهامها، انما هذا لا يستتبع حتماً اعتبارها من اشخاص القانون الدولي العام لانه لا تلازم حتمي بين هذه الاهلية وبن الشخصية الدولية بمفهومها الدقيق، فالدولة ناقصة السيادة لا تتمتع في محيط العلاقات الدولية باهلية كاملة ولا يحول هذا مع ذلك دون اعتبارها من اشخاص القانون الدولي العام...)

ونشير الى ان هذا الرأي لا يمثل الا اتجاه ضعيف في فقه القانون الدولي العام، اذ تقر الغالبية العظمى من الفقه بالشخصية القانونية للمنظمة الدولية.

انواع المنظمات الدولية

ان تصنيف اية ظاهرة من شأنه الاسهام في معرفة طبيعتها بطريق اعمق وبأسلوب اكثر تنظيما، كونه يظهر الخصائص الغالبة في الظاهرة.

ولا تشذ عن ذلك المنظمات الدولية، بل ان التصنيف في الظاهرة الاخيرة يبدو اكثر اهمية، لحداثة هذه الظاهرة وانتشارها واتساع نطاقها، حتى امتد الى كل بقاع العالم وفي شتى المجالات.

ويجري تصنيف المنظمات الدولية اعتمادا على عدة معايير وعلى التفصيل التالي:-

اولا: من حيث نطاق العضوية:

تنقسم المنظمات الدولية من حيث نطاق العضوية، الى منظمات عالمية واقليمية:-

1 - المنظمات العالمية (De Vocation Universelle)

هي المنظمات التي تكون العضوية فيها مفتوحة لكل دول العالم الراغبة في الانضمام اليها متى توافرت فيها شروط العضوية المنصوص عليها في ميثاق المنظمة.

على ذلك لا تتحدد العضوية في هذا النوع من المنظمات في نطاق جغرافي معين بل تمتد لتشمل كل دول العالم، ومن امثلة هذه المنظمات، (عصبة الامم، الامم المتحدة)، والمنظمات الدولية المتخصصة كـ (اليونيدو، واليونسكو، واليونسيف، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية).

ويذهب جانب من الفقه، الى ان منظمة دولية لا يمكن ان تكون عالمية بصفة مطلقة، وذلك لأن انضمام لمنظمة ما، فحصل ان اعترض الكونغرس الامريكي على انضمام الولايات المتحدة الامريكية لعصبة الامم.

وقد تنضم الدولة للمنظمة بإرادتها الا انها تنسحب بعد حين، ومثل هذا ما حدث في عصبة الامم، حيث انسحبت ايطاليا والمانيا واليابان منها قبل حلها.

وقد يفرض الوضع القانوني لدولة ما عدم انضمامها للمنظمة الدولية، فالوضع القانوني لسويسرا باعتبارها دولة حياد حتم عليها عدم الانضمام للامم المتحدة.



2 – المنظمات الاقليمية (re'gionales):

ويقصد بهذا النوع من المنظمات، المنظمات التي تضم في عضويتها عدد محدد من الدول، او التي يكون نطاق اختصاصها محدد برقعة جغرافية معينة، وتتنوع الاسس التي يقوم عليها المنظمات الاقليمية، فقد تقوم على اساس قومي كجامعة الدول العربية او جغرافي كمنظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الدول الامريكية، او امني كحلف شمال الاطلنطي وحلف وارسو وحلف النايتو، او اقتصادي كمنظمة التجارة العالمية ومنظمة الدول المنتجة للبترول (الاوبك)، او ديني كمنظمة المؤتمر الاسلامي.

والجدير بالذكر ان المنظمات العالمية والاقليمية غير ملزمة بقبول عضوية كل الدول الراغبة في الانضمام اليها، بل ان بعض المنظمات تفرض شروطا لقبول عضوية الدول.

وبصفة عامة يمكن التمييز من حيث شروط العضوية بين ثلاث انواع من المنظمات الدولية:

أ- منظمات تترك باب العضوية مفتوحا لكل الدول الراغبة في الانضمام اليها، كما في اتحاد البريد العالمي حتى سنة 1947، وكما في

انضمام الدول الاعضاء في الامم المتحدة للوكالات المتخصصة.

ب- منظمات تفرض شروطا موضوعية معينة لقبول عضوية الدول، وتختلف هذه الشروط من منظمة لأخرى، فالمادة (1/ 2) من عهد عصبة الامم تشترط في الدولة طالبة الانضمام ان تحكم نفسها بحرية.

ت- منظمات تمنح الدول الاعضاء او الدول المؤسسة سلطة تقديرية في قبول

الـدول والكيانات الدولية الاخـرى الراغبة في الانضمام للمنظمة، ومن ذلك منظمة الامم المتحدة التي اشترطت لقبول العضوية، صدور قرار من الجمعية العامة بناء على توصية مجلس الامن، ومن ذلك ايضاً الشروط التي فرضها النظام الاساسي لمجلس اوروبا ومعاهدة حلف شمال الاطلنطي.

ثانياً: من حيث الاختصاص:

تقسم المنظمات الدولية من حيث الاختصاص الى منظمات عامة ومتخصصة وأساس هذا التقسيم، هو وحدة او تعدد الاهداف التي تسعى المنظمة الى تحقيقها وعلى التفصيل التالي:



1 – المنظمات العامة (Organisations ge’rales):

هي المنظمات التي يمتد اختصاصها ليشمل مظاهر متعددة في العلاقات الدولية، كمنظمة الامم المتحدة التي تسعى الى المحافظة على السلم والأمن الدوليين وتدعيم التعاون السياسية والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

وقد يكون هذا النوع من المنظمات عالميا، كالامم المتحدة (Les Nations unies)، وعصبة الامم (The united nations)، أو اقليمية كمنظمة الوحدة الافريقية (Organization of Africana Unity)، وجامعة الدول العربية (The Arab League).

2 – المنظمات المتخصصة (Specialized Agencie):

هي المنظمات التي يقتصر نشاطها على مجال واحد من مجالات العلاقات الدولية أو التي تسعى الى تحقيق التعاون بين اعضائها في موضوع معين او في مجال محدد، وقد تكون هذه المنظمات عالمية او اقليمية، وعلى حد سواء مع المنظمات العامة.

ولا يتحدد نشاط هذه المنظمات في مجال دون غيره، فقد يكون نشاطها اقتصادياً كما ف صندوق النقد الـدولي (Les Fonds

(mone'taire internation)، والبنك الدولي للانشاء والتعمير La Banque internationale pour la reconstruction) de la develpement)، او اجتماعي كمنظمة العمل الدولية (Organisation international du travail)، او صحي كمنظمة الصحة العالمية (L'org'anisation modiale de la sant'e)، او ثقافي كمنظمة اليونسكو للتربية ولعلوم والثقافة (Unesco).

وقد ينصب نشاط المنظمة على النقل والمواصلات، كاتحاد البريد العالمي (L'Union postle universelle)، ومنظمة الطيران المدني (L'organisation de L'Aviation civile internationale)، وقد ينصب على الجانب القضائي كما في محكمة العدل الدولية والمحكمة الاوروبية لحقوق الانسان.

وانقسم رأي الفقه بشأن اعتبار الاحلاف العسكرية منظمات دولية متخصصة كحلف شمال الاطلنطي وحلف وارسو ومعاهدة الدفاع المشترك الموقعة بين الدول العربية سنة 1950، الاتجاه الاول يذهب الى ان هذه الاحلاف منظمات دولية متخصصة بشرط ان لا يمتد نشاطها الى ميادين أخرى، أما الاتجاه الثاني والذي نؤيده فيذهب

الى انه من الصعب عملاً ان يقتصر نشاط الاحلاف العسكرية على التعاون العسكري البحت، اذ تحتم عليها اعتبارات الاستراتيجية الحديثة ان تمد نطاق نشاطها ايضاً، التعامل في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية....

ثالثاً: من حيث الصلاحيات:

تتمتع المنظمات الدولية بموجب الميثاق الذي يضم انشاؤها ونشاطها بمجموعة من الصلاحيات، الا ان هذه الصلاحيات تتباين سعةً وضيقاً من منظمة لأخرى.

وبصفة عامة يمكن تقسيم المنظمات الدولية من حيث الصلاحيات التي تتمتع بها الى:-

1 - منظمات تتمتع بصلاحيات فعلية واسعة، ومثل هذه المنظمات تعد استثناءً على الأصل، فالاصل محدودية الصلاحيات التي تتمتع بها المنظمات الدولية في مواجهة اعضاؤها.

ولهذا النوع من المنظمات صلاحيات تخولها تنفيذ قراراتها بوسائلها الخاصة مستقلة في ذلك عن رغبات الدول والاعضاء، من ذلك قرارات محكمة العدل الدولية، ومجلس الامن في حالة تهديد السلم

والامن الدوليين، وقرارات السلطة العليا لمنظمة الفحم والصلب.

2 - منظمات لا تملك الا صلاحية ابداء الآراء والرغبات وهذا النوع من المنظمات هي الصورة الغالبة فيها، حيث تتحدد صلاحياتها باقتراح الاتفاقيات واصدار التوصيات والاقتراحات التي يتوقف تنفيذها على رغبات الدول الاعضاء.

ويميز جانب من الفقه بين هذين النوعين من المنظمات فيطلق على الاولى (التي تملك صلاحيات فعلية) المنظمات الدولية القائمة على فكرة الاتحاد او على السيادة الدولية، ويسمي الثانية (التي لا تملك الا صلاحيات شكلية) المنظمات الدولية القائمة على التعاون.

رابعاً: من حيث اعضاؤها:

تقسم المنظمات الدولية من حيث اعضاؤها الى منظمات حكومية وأخرى غير حكومية، ومنظمات مختلطة.

1 - المنظمات الحكومية، ويقصد بهذا النوع من المنظمات، المنظمات التي لا تضم في عضويتها سوى الدول، كعصبة الامم، والأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الافريقية، ومنظمة الدول الاميركية، ومنظمة المؤتمر الاسلامي، ومجموعة

الدول الثمان.

2 - المنظمات غير الحكومية ويقصد بها، المنظمات التي يتم تأسيسها من قبل الافراد، وازدادت اهمية هذا النوع من المنظمات في الآونة الاخيرة، حيث استطاعت هذه المنظمات زيادة الاتصال بين الأفراد والجماعات على الصعيدين الدولي والوطني، ومن امثلة هذه المنظمات، منظمة العفو الدولية، ومنظمة أطباء بلا حدود، وجمعية الصليب والهلال الاحمر، وجمعيات حقوق الانسان.

وتأكيداً لأهمية الدور الذي تلعبه هذه المنظمات على العيد الدولي، نصّت المادة (71) من ميثاق الامم المتحدة على انه (للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ان يجري الترتيبات المناسبة للتشاور معها في المسائل الداخلة في اختصاصها. وهذه الترتيبات يمكن ان يجريها المجلس مع هيئات دولية، كما انه قد يجريها مع هيئات اهلية، وبعد التشاور مع عضو الامم المتحدة ذي الشأن.

3 - المنظمات المختلطة، هي المنظمات التي تكون فيها باب العضوية مفتوحة للدول والجماعات التي لا تحمل وصف الشخصية الدولية والافراد.

ويتخذ تمثيل الافراد والجماعات في هذه المنظمات احدى ثلاث صور، اما ان تسمح المنظمة للعضوية، أو العضوية بالانتساب لاقاليم لا تتمتع بالحكم الذاتي كما في اتحاد البريد العالمي، او ان يسمح ميثاق المنظمة لكل دولة عضو بأن يضم وفدها افراد يمثلون فئة معينة كما في ميثاق منظمة العمل الدولية، الي سمح لوفود الدول الاعضاء (ان تضم في عضويتها ممثلين عن العمال وارباب العمل.

أو ان يكون احد اجهزة المنظمة مكون فقد من افراد عاديين كما في الجمعية العامة لمجلس أوروبا.

المبحث السادس:

المصادر الرسمية

الصحف:

ومن المراجع المهمة، الصحف الرسمية وأهمية ذلك أن الأصل في القوانين بالمملكة هو الإشهار والإعلان، والمعلوم أن جريدة (أم القرى) تعتبر الجريدة الرسمية التي تنشر كافة أنظمة وتعاليم الدولة، فعليك أن تحرصي على الاشتراك بها، بل واقتناء القديم منها.

المواقع الإلكترونية:

وتكمن أهمية المواقع الإلكترونية في سرعة الوصول للمعلومة بشكل مباشر وفي أي وقت، وتوجد مواقع مهمة، وتقدم لك المعلومة الحقيقية دون لبس، ولعل من أقدم المواقع

الإلكترونية هي (موقع المحامون العرب)، ونضيف إلى ذلك (موقع وزارة العدل السعودية)، (موقع وزارة الداخلية)، (موقع هيئة التحقيق والادعاء العام)، وجدير بالذكر أن في أغلب الأحيان، فإن المواقع الحكومية الرسمية ستجدين بها الأنظمة واللوائح التي تنظم سير العمل داخل كل وزارة، وكذلك الأنظمة المرتبطة بها.

المبحث السابع:

المحامية والسوابق القضائية

مقدمة

من الضروري أن تدرك المحامية أهمية السوابق القضائية فهي عبارة عن (خلاصة تجربة الآخرين لقضايا قد تكون حاضرة الآن، حيث أننا في بعض الأحيان وعند تقديم دفوعنا لدى القضاء نقوم بتقديم تلك السابقة كدليل على صحة ما نطلعه وتعتبر قرينة،أو ما يعرف في مصطلح القضاء (ما جرت عليه العادة)، وقد لا تكون السابقة مطابقة بشكل كامل، لكن في ظاهرها وتوافر أركانها مع اختلاف في بعض الملابسات، قد تكون متشابهة، وعليك أن تنتبهي أنه ليس كل سابقة تعتبر صحة ودليل، فإن بعض الأحكام طرأت عليها فيما تخص تعديل بالإلغاء أو الفسخ، وهذا الأمر يتطلب البحث والتدقيق لكل مدع كافة جوانبها تلا تحسن بها أن تحتج بسابقة قضائية ليس لنظام الجرائم الإلكترونية حيزًا فيها على مماثلة

بعد صدور نظام الجرائم الالكترونية، فعليك أن تنتبهي، وإن كنا نرغب في تعريف السوابق القضائية فهو (حكم قضائي يكون دليلًا لأحكام قضائية متشابهة في المستقبل)، ويمكن استعمال نفس الكلمة بالنسبة للقرارات الإدارية المتخذة من قبل الجهات التنفيذية.

فإن موضوع حجية السوابق القضائية من المواضيع المهمة التي ينبغي على من كان في المنظومة القضائية - من قضاة ومحامين ومستشارين أن يعرفوها ولعل مع مرور الوقت والتجربة تدركين كمحامية اهمية تلك السوابق وظرورة. جعلها جزء لا يتجزأ من. ادوات الدعم والقوة اثناء الترافع

اولاً: تعريف السوابق القضائية

عرفت السوابق القضائية بعدة تعريفات:

فعرفها عبد الفتاح مراد في معجم مراد القانوني والاقتصادي والتجاري بأنها: قضية مفصول فيها أو قرار محكمة يعتبر مثالاً أو مرجعاً لحالة مطابقة أو مماثلة فيما بعد تنشأ عن مسألة قانونية مماثلة وتحاول المحاكم أن تفصل في القضايا على أساس المبادئ الراسخة في الحالات السابقة.

وعرفها عبد الواحد كرم في معجم المصطلحات القانونية بأنها: قضية مفصول فيها من محكمة مختصة تعتبر قاعدة أو مرجعاً قانونياً لما تلاها من القضايا المماثلة.

وعرفها حارثي سليمان فاروق في قاموس فاروق القانوني بأنها: أثر قضية مفصول فيها من محكمة مختصة تعتبر قاعدة أو مرجعاً قانونياً لما تلاها من القضايا المماثلة من حيث الموضوع والنقاط الجوهرية).

وعرفها الشيخ عبد الله آل خنين بأنها: ما صدر من الأحكام القضائية على وقائع معينة مما لم يسبق تقرير حكم كلي لها.)

ويعرف عبد السلام العسري السوابق القضائية بتفسير كيفية مجيئها فيقول: للأحكام وظيفتان:

الأولى: هي الفصل في النزاع المعروض على المحكمة وحسمه ذلك أنه وفقاً لمبدأ حجية الأحكام لا يجوز للخصوم أن ينازعوا من جديد فيما فصل فيه حكم صحيح صادر في مواجهتهم .

الثانية: هي أن المحكمة بقضائها تنشئ سابقة قضائية بحيث إن القضايا المماثلة التي قد تقام في المستقبل غالباً ما يقضى فيها بالطريقة

ذاتها، فالسوابق القضائية تعتبر كمتون القانون يرجع إليها القاضي في فصل النزاعات الجديدة.

ثانياً: الأسس التي تقوم عليها السوابق القضائية

تقوم السوابق القضائية كما هي جارية اليوم في انجلترا على الأسس التالية، ويذكرها بعض الباحثين في آثار السوابق القضائية:

١- أن كل محكمة ملتزمة باتباع قرارات المحاكم التي هي أعلى منها درجة. ويعتبر الحكم المخالف للسابقة القضائية غير شرعي.

٢- أن كلا من محكمة اللوردات ومحكمة الاستئناف ملزمة باتباع قراراتها الخاصة السابقة مع ملاحظة أن لمحكمة الاستئناف بعض التحفظ في هذا الشأن.

٣- كل القرارات ذات العلاقة الصادرة من أي محكمة كانت والتي فيها نقطة قانونية يجب أن تكون حَرية بالاعتبار أثناء النظر في القضايا المماثلة في أي محكمة.

٤- أن الشيء الملزم في السابقة القضائية هو حكمة القرار وليس ألفاظه وصيغه وإذا احتج بها فإنها تصلح لأن يسبب بها أيضاً.

٥- أن السابقة القضائية لا تلغى بمجرد مرور الزمن الطويل



عليها وينقض أي حكم مخالف لها ومع ذلك فإن السوابق القضائية القديمة جداً لا يمكن عملياً تطبيقها على الظروف الحادثة المستجدة مالم تكن السوابق قد تعاقبت وتطورت تدريجياً مع الزمن.

٦- تجمع السوابق القضائية وتنشر اليوم في مسلسلات خاصة بكل محكمة كمحكمة منصة الملكة، ومحكمة الاستئناف ومحكمة مجلس اللوردات وغيرها من المحاكم المهمة.

ثالثاً: مبررات وفوائد العمل بالسوابق القضائية وعيوبها

سنذكر بعضاً من فوائد ومبررات العمل بالسوابق القضائية وبعضاً من فوائد نشر هذه السوابق لارتباطهما ببعضهما وسنذكر ما يعيب الإلزام بالعمل بالسوابق:

أولا: فوائد ومبررات العمل بالسوابق القضائة (وجوباً أو جوازاً

١- أن تطبيق القاعد ذاتها باستمرار في القضايا المماثلة يؤدي إلى المساواة في معاملة من يمثلون أمام المحاكم

٢- أن اتباع السوابق القضائية بصفة مستمرة يساهم في معرفة كيفية حسم المنازعات المستقبلية مقدما.

٣- أن استخدام القواعد المستقرة للفصل في القضايا يوفر الوقت والجهد

٤- أن إعمال المبادئ التي قررتها أحكام سابقة يعكس احتراما واجباً نحو حكمة وخبرة جيل سابق من القضاة.

٥- أنه يستعان بها لتقرير الحكم الكلي للواقعة القضائية عند خلوها من قول لمجتهد فالقضاء حي متحرك يتحرك مع الإنسان لأنه يعيش معاناته ويعالج أقضيته فإذا حدث للقاضي ما لا قول فيه للعلماء ثم اجتهد في تأصيلها وتقعيدها وحكم فيها فيكون ذلك أصلاً يستضيء به من بعده.

٦- حرص المحاكم على تجنب تغيير الاجتهاد السابق بصورة مستمرة حتى لا توصم بالتردد وعدم الاستقرار أو بالتحيز وعدم الحياد في بعض الأحيان.

٧- وجود التسلسل بين المحاكم حيث تحرص المحاكم الدنيا على العمل بالاجتهادات الصادرة عن المحاكم العليا حتى لا تتعرض أحكامها للنقض. (7)



ثانيا: فوائد نشر الأحكام القضائية:

١- توحيد وتأصيل الإجتهادات والأحكام القضائية بين مختلف القضاة حيث ستتأسس مجموعة من المبادئ والقواعد الشرعية والنظامية تكون المرجعية للقضاة في القضايا المماثلة،وكذلك للمحامين وجميع المهتمين.

٢- أن نشر الأحكام القضائية سيؤدي إلى التروي والتدقيق في القضايا كما أنه سيكون أداة من أدوات تطوير العمل القضائي.

٣- تعزيز الثقة في القضاة والقضاء في المملكة والتأكد من مدى إلتزامهم بالحيادية وتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة على أكمل وجه. وستكون فرصة لنشر العدالة السعودية في الخارج.

٤- نشر الوعي والثقافة الشرعية والقانونية بين أفراد المجتمع مما سيؤدي بطريقة أو بأخرى إلى تخفيف الضغط على المحاكم وتقليل حالات الالتجاء للقضاء فمعرفة الموقف القانوني قبل اللجوء للمحاكم والناتج من الثقافة القانونية سيؤدي إلى إحجام البعض رفع دعاوى غير سليمة من الناحية القانونية قياساً على قضايا مماثلة.

٥- أن الكثير من المتخصصين في الشريعة والقانون يحملون

طاقات وكفاءات معطلة ولم تستغل جيداًونشر الأحكام سيكون سبباً في استنهاض همم عن طريق طرح آرائهم ومناقشة المبادئ الشرعية والقانونية التي أستند عليها القضاة في أحكامهم.)

ثالثاً: عيوب الإلزام بالعمل بالسوابق القضائية:

مما يعاب على العمل بالسوابق القضائية:

١- أن سرعة التغيير والتطور يضعف من قابليتها للانطباق على القضايا الحديثة التي قامت في ظل ظروف اجتماعية واقتصادية اختلفت على مرِّ السنين.

٢- أن الاعتماد على نظام السوابق يجعل القضاء يقوم بمهمتين: التشريع والقضاء وفي هذا خلط بين السلطات واعتداء على مهمة السلطة التشريعية أو التنظيمية.)

رابعاً: حجية السوابق القضائية

أولاً: حجية السوابق القضائية وإلزاميتها في الفقه الإسلامي:

كان القضاء بما قضى به الصالحون منهجاً عند سلفنا فهذا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه فيما روى عنه عبد الرحمن بن يزيد يقول: من عرض له منكم قضاء بعد اليوم فليقض بما في كتاب الله فإن جاء أمر

ليس في كتاب الله فليقض بما قضى به نبيه صلى الله عليه وسلم فإن جاء أمر ليس في كتاب الله ولا قضى به نبيه صلى الله عليه وسلم فليقض بما قضى به الصالحون فإن جاء أمر ليس في كتاب الله ولا قضى به نبيه صلى الله عليه وسلم ولا قضى به الصالحون فليجتهد رأيه).

ففي هذا الأثر دلالة على مكانة السوابق القضائية ورجوع القاضي لها واستناده إليها ما دام قد صح مأخذها وعلم أصلها وبان تقعيدها وقد ذكر الفقهاء أن من آداب القاضي كونه مطلعاً على أحكام من قبله من القضاة بصيراً بها كي يستضيء بها ويستفيد منها:

القوانين الانجلوسكسونية:

يشمل النظام الانجلو سكسوني كلا من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والهند وأستراليا وجنوب أفريقيا وغيرها.

ويعتبر القضاء في القانون الانجليزي ومن تبعه المصدر الرسمي للقاعدة القانونية فالقانون الانجليزي في أساسه قانون قضائي إذ يتكون من مجموع السوابق التي حكمت بها المحاكم الانجليزية فيما عرض عليها من أقضية، فالقاعدة التي أخذ بها القاضي في حكمه تعتبر – وفقاً لنظام معين يعرف بنظام السابقة القضائية – قاعدة

قانونية يجب على بقية القضاة احترامها وتطبيقها في المنازعات التي ترفع إليهم.

ويتلخص نظام السابقة القضائية في أن الحكم الذي يصدر من محكمة انجليزية (أي القاعدة التي استخلصها هذا الحكم) يلزم في حدود معينة جميع المحاكم الانجليزية التي في مرتبة المحكمة التي أصدرته بما فيها هذه المحكمة الأخيرة وكذلك جميع المحاكم الأدنى مرتبة منها. فالأحكام التي تصدرها محكمة الاستئناف تعتبر سوابق قضائية ملزمة لجميع المحاكم الانجليزية بما فيها محكمة الاستئناف ولكنها لا تلزم مجلس اللوردات (الهيئة القضائية العليا) لأنه أعلى درجة منها وهكذا.. (18 ومن ثم فلا يمكن العدول عن هذا القضاء أو عن القاعدة التي أخذ بها إلا بسن قانون صريح يقضي بذلك أي إلا بإصدار نص تشريعي يلغي ما اتخذ من قرار وعلى هذا الأساس تكون من هذه المجموعة الضخم من القرارات القانون الانجليزي المعروف باسم Common law والذي يعتبر أصل القانون الانجليزي حتى العصر الحاضر ولذلك يلتزم القاضي عند فصله في دعوى مرفوعة إليه بأن يفتش عن السوابق القضائية الصادرة من قبل

في مثل هذه الدعوى ومن هذه السوابق يستطيع أن يستخلص القواعد القانونية الواجب تطبيقها في النزاع المعروض عليه.

القوانين اللاتينية:

يشمل النظام اللاتيني كلا من فرنسا وبلجيكا وإيطاليا كما أنه مطبق في دول كثيرة ومنها ألمانيا والنمسا وهولندا وسويسرا ومصر ولبنان.

وتنحصر مهمة القاضي في هذا النظام على تطبيق القانون فيما يرفع إليه من أقضية لا إيجاد قواعد قانونية فإن لم يجد في القانون شيئاً فإنه ينشئ الحل باجتهاده ويقتصر أثر ما يصدره من أحكام على الدعوى التي فصل فيها ولا يتعداه إلى أي قضية أخرى ولو كانت مشابهة لها كما أنه لا يلزم أي محكمة أخرى ولو كانت أدنى ممن أصدرت الحكم سابقاً وقد نص القانون المدني الفرنسي على هذا المبدأ في المادة الخامسة حيث منع القضاة من أن يضعوا مبدأً عاماً يطبق في القضايا المتماثلة.

وسبب هذا الاتجاه عائد إلى مبدأ الفصل بين السلطات الذي اعتبرته الثورة الفرنسية مبدأً أساسياً فلا يجوز للسلطة القضائية أن تتدخل بموجبه وتتجاوز في اختصاصها على اختصاص السلطة

التشريعية أو أن تعرقل عملها وليس معنى هذا أن تكون السوابق القضائية عديمة القيمة في تكوين القانون، فهي مصدر تفسيري لقواعده بحيث يستأنس القاضي بالأحكام السابقةMويسترشد بها في اختيار الحلول فيما لا يجد له قاعدة قانونية منطبقة في أحد المصادر الشكلية عند الفصل في الدعاوى التي تعرض عليه،وكلما اطردت هذه الأحكام واستقرت على وجه معين كلما كانت لها قوة إقناع أكبر في نفسية القاضي.

خامساً: من تطبيقات السوابق القضائية في السعودية

(من مجموعة المبادئ الشرعية والنظامية التي قررتها هيئات ولجان ودوائر ديوان المظالم في السعودية)

قرار رقم 17/ 85/ 1399هـ القضية رقم170/ 1/ ق لعام 1399هـ

ديوان المظالم ـ اختصاص ـ اختصاصه بإقرار العذر المشروع في الحالات التي يتأخر أصحاب الحقوق عن المطالبة بصرفها لأكثر من سنتين أو ثلاث سنوات بحسب الأحوال ومدى مشروعية الضرر المدعى به من أصحاب الحقوق طبقاً لقرار مجلس الوزراء رقم90 تاريخ 15/ 6/ 1396هـ

المطالبة بالحقوق طبقاً لقرار مجلس الوزراء رقم 968 بتاريخ 16/ 6/ 1392هـ

ميعادها ـ الميعاد يبدأ من التاريخ الذي تكون فيه الحقوق مستحقة الأداء وواجبة الدفع من الخزانة العامة طبقاً للأنظمة والقرارات الصادرة في خصوصها ـ مثال ذلك: تعويضات نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة تستحق بعد إخلاء العقارات وتسليمها للجنة صاحبة المشروع وإفراغها في الصك الشرعي لدى كاتب الصك.

بيان ذلك:

1ـ صدر قرار مجلس الوزراء رقم 990 تاريخ 15/ 6/ 1396 بتخويل ديوان المظالم إقرار العذر المشروع في الحالات التي يتأخر أصحاب الحقوق عن المطالبة بصرفها لأكثر من سنتين أو ثلاث سنوات بحسب الأحوال ومدى مشروعية العذر المدعى به من أصحاب الحقوق.

2ـ إن الميعاد النظامي للمطالبة على النحو الموضح بقرار مجلس الوزراء رقم 968/ 92 يبدأ من التاريخ الذي تكون فيه الحقوق

مستحقة الأداء وواجبة الدفع من الخزانة العامة طبقاً للأنظمة والقرارات الصادرة في خصوصها ويستفاد من سياق المادتين 8من نظام نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة الصادرة بالمرسوم الملكي رقم 15بتاريخ 16/ 11/ 1392هجري أن تعويضات نزع الملكية تستحق لأصحاب الشأن بعد إخلاء العقارات وإفراغها لحساب الجهة صاحبة المشروع في الصك الشرعي لدى كاتب العدلالمختص فالتعويض يستحق ويتم دفعه بعد الإخلاء والتسليم ونقل الملكية بمعرفة كاتب العدل المختص إذ أنه بتمام هذه الإجراءات ينتقل حق الرقبة بالمنفعة إلى الجهة صاحبة المشروع فتصبح المالكة والحائزة للعقارات وتلتزم الخزانة مقابل ذلك بأداء التعويض المستحق ويبدأ من ذلك التاريخ الميعاد النظامي للمطالبة.

الوقائـــع:

(1) بتاريخ 15/ 4/ 1399 هـ تقدم المدعو/ .... بصفته وكيلاً عن ورثة المرحوم / .... لمعالي رئيس ديـوان المظالم وقد أوضـح المذكور في استدعائه بأن موكليه ورثة/ .... لهم تعويض لدى وزارة ....

عما اقتطعه طريق الحجاز من ملك مورثهم المملوكة له بموجب الصك رقم 517 / 7 بتاريخ 21/ 11/ 1385 هـ الصادر من محكمة الرياض، وبموجب المخطط المعتمد من الجهات المختصة رقم 2/ 4/ 7 ومن مدينة الرياض وبرقم3850 في10/ 3/ 1386هـ وأنه عندما تقدم إلى وزارة / .... بأن صاحب الحق لم يتقدم بطلب التعويض في وقته وقد تأخر عن المطالبة مدة طويلة مما يستلزم وجود عذر شرعي وقد أفهم الوكيل المسؤولين في الوزارة بأن صاحب الحق كان وقتها مصاب بمرض ولم يستطع المطالبة بحقه واستمر معه المرض حتى تُوفي وقد طلبت الوزارة من الوكيل إثبات صحة العذر، وقد أحضر الوكيل البينة للوزارة فأفادوه بأن الإقرار من اختصاص ديوان المظالم ولا بد من رفع هذه البينة إلى الديوان.

(2) بتاريخ20/ 5/ 1399هـ أرسل الديوان كتابه رقم 1437/ 1 إلى مدير قسم التعويضات بوزارة / .... بطلب الإفـادة عن تاريخ ثبوت حق / .... بالتعويض عن قيمة الأرض المقتطعة من ملكه لطريق الحجاز.

وبتاريخ 10/ 6/ 1399 هـ تلقى الديوان خطاب رئيس

قسم التعويضات بوزارة / .... رقم 4/ 3 مفيداً بأن الوزارة قد نفذت طريق الرياض / الطائف في الجزء الذي تضمن ملك / .... عام 1385هـ ولم يتقدم بالمطالبة إلا بتاريخ 3/ 7/ 1397 هـ أي بعد حوالي اثني عشر عاماً من تاريخ مرور الطريق.

(3) وبتاريخ 1/ 7/ 1399 هـ أرسل الديوان كتاب رقم 1844/ 1 إلى مدير قسم التعويضات بوزارة/ .... بطلب الإفادة هل نقلت ملكية الأرض المقتطعة إلى الوزارة طبقاً لنص المادة التاسعة من نظام نزع الملكية وبيان تاريخ نقل الملكية.

وبتاريخ 16/ 7/ 1399هـ تلقى الديوان خطاب رئيس قسم التعويضات بوزارة / .... مفيداً بأنه حتى تاريخه لم يتم نقل ملكية ما اقتطع من ملكه.

(4) تقدم صاحب الطلب بمستندات شرعية أرفقها بطلب تضمن:

أ -صك إثبات وفاة وحصر الورثة في والد/ .... وفي زوجته / .... وفي ابنه / .... ويحمل رقم 135/ 8 في 3/ 12/ 1396هـ.



ب- صك توكيل من موكليه / ....
وابنه/ .... ، ابن أخيه / .... بموجب الصك الصادر من المحكمة الكبرى بالرياض بعدد 75/ 3 بتاريخ 26/ 1/ 1397 هـ، وهذا الصك موثق من قبل قاضي محكمة عرقة برقم 07828/ 8 وتاريخ 17/ 1/ 1397هـ.

جـ- صك توكيل صادر من كتابة عدل الرياض برقم 5474 بتاريخ 10/ 4/ 1397هـ، فيه توكيل من ....
بموجب الوكالة عن / .... بالوكالة رقم 90603 في 1/ 1/ 1397هـ إلى / ....

د- وثيقة مصدقة من وزير العدل ومن الشيخ / ....
رئيس هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. تثبت العذر الشرعي في تأخر صاحب الحق عن المطالبة بحقه وذلك بإثبات مرضه مدة خمسة عشر سنة وعدم قدرته على متابعة واستخلاص حقوقه لدى الآخرين.

الأسباب:

تقدم المدعو / .... بصفته وكيلاً عن ورثة المرحوم/ .... بطلب صرف التعويض المستحق لموكليه قِبل وزارة / .... عن الأرض التي اقتطعت لصالح طريق الحجاز وبرر تأخره في المطالبة إلى مرض مورث موكليه حتى تاريخ وفاته عام 1396هـ.

ومن حيث أنه صدر قرار مجلس الوزراء رقم 968 وتاريخ 16/ 9/ 1392هـ، بالموافقة على القواعد التالية:

1 - تسقط المطالبة تجاه الخزانة بأي حق يتعلق برواتب أو مخصصات أو ما في حكمها إذا تأخر صاحب الحق أو وكيله أو خلفه عن المطالبة بصرفه بدون عذر مشروع لمدة سنتين فأكثر.

2 - تسقط المطالبة تجاه الخزانة العامة بأي حق عدا ما ذكر في الفقرة السابقة إذا تأخر صاحب الحق أو وكيله أو خلفه عن المطالبة بصرفه بدون عذر مشروع لمدة ثلاث سنوات فأكثر، ثم صدر قرار مجلس الوزراء رقم 990 بتاريخ 15/ 6/ 1396هـ بتخويل ديوان المظالم إقرار العذر المشروع في الحالات التي يتأخر أصحابها عن

المطالبة بصرفها لأكثر من سنتين أو ثلاث سنوات بحسب الأحوال ومدى مشروعية العذر المدعى به من أصحاب الحقوق.

ومن حيث أن الميعاد النظامي للمطالبة على النحو الموضح بقرار مجلس الوزراء رقم 968 عام 1392هـ، يبدأ من التاريخ الذي تكون فيه الحقوق مستحقة الأداء وواجبة الدفع من الخزانة العامة طبقاً للأنظمة والقرارات الصادرة في خصوصها.

ومن حيث أن المادة (8) من نظام نزع الملكية للعقارات للمنفعة العامة الصادرة بالمرسوم الملكي رقم 15 بتاريخ 16/ 11/ 1392هـ، تنص على أنه يتم دفع التعويضات لأصحاب الحقوق بعد إخلاء العقار وتسليمه للجهة صاحبة المشروع وذلك دون المساس بحقوق أصحاب الشأن في الاعتراض على قدر التعويض طبقاً لأحكام النظام وتنص المادة (9) منه على أنه «يتم نقل ملكية العقارات المنزوعة ملكيتها للدولة عن طريق كتاب العدل المختصين وفق الأنظمة المعمول بها» ويستفاد من سياق المادتين أن تعويضات نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة تستحق لأصحاب الشأن بعد إخلاء العقارات وإفراغها لحساب الجهة صاحبة المشروع في الصك

الشرعي لدى كاتب العدل المختص فالتعويض يستحق ويتم دفعه بعد الإخلاء والتسليم ونقل الملكية بمعرفة كاتب العدل المختص إذ أنه بتمام هذه الإجراءات ينتقل حقا الرقبة والمنفعة إلى الجهة صاحبة المشروع فتصبح المالكة والحائزة

للعقارات وتلتزم الخزانة مقابل ذلك بأداء التعويض المستحق ويبدأ من ذلك التاريخ الميعاد النظامي للمطالبة.

ومن حيث أن الثابت من أوراق القضية أن الوزارة نفذت طريق الرياض الطائف في الجزء الذي يخص مورث الطالبين عام 1385هـ، وأنه حتى تاريخه لم يتم نقل ما اقتطع من ملكية إلى وزارة/ .... هذا فضلاً على أن المورث كان مريضاً وغير قادر على متابعة استخلاص حقوقه لدى الآخرين طبقاً للشهادة المرفقة والمعتمدة من مكتب معالي وزير العدل بتاريخ 5/ 4/ 1399هـ وبالتالي فإن التعويض عن الأرض المقتطعة لحساب طريق الرياض/ الطائف لمورث الطالبين / .... لم يستحق بعد قِبَل وزارة المواصلات نظراً لعدم إفراغ الصك الشرعي بنقل الملكية لدى كاتب العدل المختص ويبدأ ميعاد المطالبة

من تاريخ استحقاق ذلك التعويض بالإفراغ.

لذلك انتهى الديوان إلى:

أحقية ورثة المتوفى / .... في صرف التعويض المستحق عن عقارهم الداخل في مشروع طريق الرياض/ الطائف بعد موافقتهم على إفراغ العقار لحساب وزارة / .... صاحبة المشروعة لدى كاتب العدل المختص. (24)

المبحث الثامن:

المحامية والنماذج النظامية

بعد تطور القضاء بالمملكة، حرص المسؤولون على إيجاد أساليب عملية، فقد تم صدور عدد كبير من النماذج المدخلة إلكترونيا والتي من خلالها تستطيعين الاطلاع عليها، فوزارة التجارة ـ وزارة العمل ـ وكافة الجهات القضائية وشبه القضائية.

ومن المهم الحصول على كافة تلك النماذج كي تحددين بشكل عملي القضايا والاختصاص القضائي فيما يتعلق بالاختصاص الولائي والموضوعي والمكاني.

المبحث التاسع:

المحامية والنقاشات القانونية

إن تحديد مكان وزمان لعدد من المحاميات بشكل دوري (أسبوعي - شهري)، لنقاش المستجدات أمر مهم وفيه إعمال للعقل واستفادة في صقل الموهبة والتجربة لديكم، وفي القديم قيل (العاقل من أضاف عقله إلى عقول إخوانه).

إن متعة الفهم وفرحة معرفة معلومة ما أثناء النقاش لا تقدر بثمن، فهما سر النجاح، ومن المهم أن يتم تدوين كل معلومة مهمة أو غريبة أو استفسار يعجز البعض تفسيره ومن ثم نقاشه عبر المختصين وأهل الاختصاص.

من استهوته المهنة وأغرم بها، فإنه لا يمل ولا يكل في الحديث عنها، لذلك فإن ترك المهاترات والحديث فيما لا ينفع هو أمر يقدسه المحامي.

المبحث العاشر

المحامية والمراجع الشرعية:

لا يخفى عليكن أن القضاء السعودي قضاء شرعي في مجمله، وليس وضعي، بمعنى أن القضاء يستمد أحكامه من الشريعة الإسلامية، وقد نص على ذلك صراحة في النظام الأساسي للحكم في مادته (الاولى) والتي تنص على:

«المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية، ذات سيادة تامة، دينها الإسلام، ودستورُها كتاب الله تعالى وسنةُ رسوله، صلى الله عليه وسلم ولغتُها هي اللغة العربية، وعاصمتها مدينةُ الرياض».

وتسمية الكتاب والسنة بالدستور يأتي من باب التجوز وإلا فهما أعظم وأشمل من أي دستور، والمقصود بالتسمية هو توضيح الأمر وهذا يعني أن تلك الأحكام القضائية هي الشريعة الإسلامية، وقد عنيت المحكمة بالتأكيد على ذلك في أول قراراتها على يد المؤسس الملك عبد العزيز ـ رحمه الله ـ فحدد مصادر التشريع وهي الأساس



في استصدار الأحكام القضائية، بل ذهب إلى أبعد من ذلك من التأكيد إلى أن المذهب المعتمد هو المذهب الحنبلي، وصدرت تعاميم وتمت دراسة القضية من قبل هيئة كبار العلماء وإليكم أهم ما توصلت إليه هيئة كبار العلماء فيما يتعلق بتدوين الأحكام خشية من ضياع الحقوق وتفاوت الاحكام.

رسالة الشيخ راشد بن صالح بن خنين حول موضوع التدوين وذلك عام 1393/4/5 هجرية

أحمد الله، وأصلي وأسلم على رسوله، وأسأل الله أن يهدينا جميعًا سواء السبيل...و بعد: فمما لا شك فيه أن هذا الأمر الذي نبحثه أمر خطير، وله شأن كبير، وآمل أن تنظره هذه الهيئة نظرة فاحصة مبنية على ارتكاب أدنى المفسدتين لتفويت أعلاهما، وتحصيل أعلى المصلحتين بتفويت أدناهما، وقد ظهر لي من إثارة هذا البحث ومما سمعته من كلام بعض من حضره - أن هناك اتجاهًا لتدوين الأحكام الشرعية على شكل مواد، وأخشى أنه إذا رفضت هذه الهيئة الإشراف على هذا الأمر. أو وضع بديل عنه - أن يسند إلى غيرها فتحصل مفسدة أكبر، وفي نظري أنه لو تولى هذا الأمر أهل

العلم بالشريعة، وأخذوا بزمامه، واشترطوا إشرافهم عليه، وقيدوه بالقيود الشرعية، أو اقترحوا له بديلًا - لكان ذلك أصلح، وأكثر محافظة على تحكيم الشريعة في كل شيء. وبناء على ما تقدم، وعلى ما هو معلوم لدى الجميع من ضعف المستوى العلمي لدى كثير من القضاة، بحيث لا يمكن اعتبارهم من أهل الاجتهاد والترجيح مع وجود قضايا كثيرة جدّت في هذا الزمن، وهي غير منصوص عليها في كتب المذهب، بالإضافة إلى وجود اختلاف الأحكام في كثير من المسائل المتساوية، من أجل ترجيح قول على قول، أو رواية في المذهب على أخرى، لا من أجل اختلاف وقائع القضية أو ملابساتها- فإنني أرى أن تبحث من قبل هذه الهيئة في دوراتها القادمة المسائل التي فيها الخلاف المشهور، مع المسائل المستجدة، وتقرر فيها ما تراه راجحًا بالدليل، ويعمم على المحاكم للعمل به، ويترك ما عدا ذلك على ما هو عليه من الحكم بالراجح في مذهب الإمام أحمد رحمه الله، ويؤكد على المحاكم بالتزام ذلك، وأن من ظهر له الحكم في مسألة ما بخلاف ذلك فعليه رفع وجهة نظره، مع بيان مستنده لمجلس القضاء، فإن ظهر للمجلس صحة وجهة نظره وافقه على ذلك، وعممه على المحاكم، وإن لم تظهر له صحة وجهة

نظره نبهه على ذلك، فإن اقتنع اعتبر الموضوع منتهيًا، وإن لم يقتنع أحيلت المسألة إلى غيره، فإن لم تر هذه الهيئة دراسة المسائل الخلافية والمستجدة ووضع حد لاختلاف الأحكام، والحالة ما ذكر - فإنني أرى أنه لا مانع من تدوين الأحكام الشرعية على القول الراجح بدليله، ويعمم على المحاكم للعمل به، وإذا ظهر لأحد منهم الحكم في مسألة ما بخلاف ما هو مدون فيرفع عن ذلك لمجلس القضاء على ما هو موضح في الرأي الأول. أسأل الله أن يوفق الجميع لمعرفة الحق واتباعه، وصلى الله على محمد، وآله وصحبه وسلم. حرر في 5/ 4/ 1393هـ مقدمه عضو الهيئة راشد بن صالح بن خنين.

خلاصة رأيي:

الحمد لله وحده... أرى أن يستغنى عن تدوين الأحكام بإلزام القضاة بأن يكون الحكم بالراجح في مذهب الإمام أحمد رحمه الله، حسبما هو مدون في (الإقناع) و(المنتهى) مع وضع حد لمسائل الخلاف في المذهب، وتوحيد الحكم فيها، وهذا في نظري أفضل إجراء يقلل من اختلاف القضاة في أحكامهم، أما إذا بقي وضع القضاة كما هو الآن- فإنني لا أرى مانعًا من تدوين الأحكام الشرعية مستمدة من

الكتاب والسنة وأقوال علماء الأمة؛ وذلك تفاديًا لما يعرفه الجميع من وقوع تفاوت في الأحكام في قضايا متماثلة، بالإضافة إلى ضعف المستوى العلمي لدى الكثيرين من القضاة، وما لذلك من آثار على القضاء والمشرفين عليه والبلاد عامة. وصلى الله على محمد، وآله وصحبه وسلم. وحرر في 6/ 4/ 1393هـ صالح بن على بن غصون عضو هيئة كبار العلماء.

وجهة نظر:

الحمد لله، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد: فلقد كانت مسألة تدوين الأحكام الشرعية الراجحة في كتاب يعمم على المحاكم وإلزام القضاة التمشي بموجبه- موضع دراسة من قبل هيئة كبار العلماء في دورتها الثالثة؛ بناء على رغبة المقام السامي. وبعد الاطلاع على البحث الذي أعدته اللجنة الدائمة للبحوث حول تلك المسألة وتبادل الرأي بشأنها - أسفرت الدراسة عن انقسام الرأي في المسألة بين مانع ومجيز. وحيث أننا نحن الموقعين أدناه نرى جواز ذلك؛ تحقيقًا للمصلحة العامة- وقد أدلى كل منا في المسألة برأيه مقتضيًا حينما جرى استطلاع الآراء دون ذكر

للاستنادات والمبررات والاعتبارات التي بنينا فيها آراءنا- فإننا نوضح ذلك فيما يلي:

أولاً: هناك مجموعة اعتبارات يحسن بنا قبل البدء في توجيه ما نراه إيرادها. أ- ما أجمع عليه المعنيون بالدراسات الاجتماعية من أن القضاء يعتبر عنوانًا لما عليه البلاد من حال، فإن كان قويًا مهيبًا دقيقًا في تحقيق العدل والإنصاف - كان ذلك دليلًا على قوة البلاد وحسن إدارتها، وإن كان غير ذلك دل على ضعفها واضطرابها، وفوضويتها، كما أجمعوا على أن أول ما تفقده البلاد عند اضطرابها وتزعزعها النزاهة في المرافق القضائية. ب- ما عليه بلادنا من اتصالات مختلفة بالبلدان الأجنبية الأخرى، سواء ما كانت بلادنا متصلة بها أو كانت هي متصلة ببلادنا، مما كان لذلك أثره في قيام علاقات مختلفة معها، وما تبع هذا من قيام اتفاقيات، وتبادل معلومات وخدمات. ج- إدراك الظروف والعوامل التي برزت للجهات المسئولة عندنا، إيجاد وحدات قضائية لها استقلالها الكامل من الناحية الإدارية عن الجهة الإدارية للقضاء؛ كمحاكم العمل والعمال، ومكافحة الرشوة، وفض المنازعات التجارية، ومحاكم التأديب وغيرها، مما كان لذلك أثره في تفتت الوحدة الإدارية للقضاء في بلادنا، وبالتالي تقلص

الاختصاص القضائي من المحاكم الشرعية. د- الوضع القائم الآن، ومنذ استتباب الأمن لحكومتنا الرشيدة مبني على الالتزام بالحكم بالراجح من مذهب الإمام أحمد رحمه الله، وكان ذلك امتدادًا لما كانت عليه الحكومة التركية من التزام محاكمها بالحكم الراجح من مذهب الإمام أبي حنيفة، هذا بالنسبة إلى الحجاز وغيره من المناطق التي كانت خاضعة للحكم التركي سابقًا. أما بالنسبة لنجد وتوابعها فقد كان الحكم في محاكمها طبقًا للراجح من مذهب الإمام أحمد، وذلك قبل قيام دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله حتى وقتنا هذا. هـ- ما عليه قضاة زماننا بالنسبة للمراتب العلمية التي ذكرها أهل العلم مما جاء في بحث اللجنة الدائمة من أن من يمكن إسناد القضاء إليه، لا يخلو من أربع حالات: إما أن يكون مجتهدًا مطلقًا، كالأئمة الأربعة، أو مجتهدًا منتسبًا، كشيخ الإسلام ابن تيمية، أو مجتهدًا في المذهب ممن له قدرة على التخريج والترجيح واستنباط الأحكام من الأدلة الشرعية بناء على أصول الإمام الذي انتسب إليه، كمقتدي أصحاب الأئمة، أو مقلدًا متعلمًا، كأصحاب الأئمة المتأخرين ممن تبحّروا في مذاهب أئمتهم وتمكنوا من تقرير أدلتهم، إلا أنهم لم يبلغوا درجة الترجيح والتخريج. و- انتشار

الوعي الحقوقي في البلاد، وتطلع تلك الفئات الواعية إلى التعرف على المسالك القضائية، وعجزها عن حصر تلك المسالك في إطار واضح المعالم، وما نتج عن ذلك من تساؤلات وتعريضات بنزاهة القضاء وخضوعه لتأثيرات خارجية واعتبارات شخصية.

ثانياً: أن أمر إثبات الراجح من أقوال أهل العلم وتدوين ذلك في كتاب وتعميمه على المحاكم الشرعية للعمل بمقتضاه - ليس أمرًا محدثًا، وإنما كانت الفكرة موضع إثارة وبحث الجهات المعنية بالمرافق القضائية، وذلك منذ أكثر من عشرة قرون. وقد أوردت اللجنة الدائمة للبحوث والإفتاء في بحثها الموضوع فصلًا تاريخيًا للفكرة، وكيف أنها برزت من حيز التفكير إلى نطاق العمل، بعد أن تكاثرت الأسباب الملحة في الأخذ بها فنجتزئ بذلك ونكتفي بإيراد حلقة تاريخية للفكرة لم تشر إليها اللجنة في بحثها.

ذلك أن جلالة الملك عبد العزيز رحمه الله وغفر له، أراد أن يحمل القضاة على الأخذ بأحكام مختارة يجري تدوينها ثم تعميمها على المحاكم، فقد جاء في افتتاحية (أم القرى) في عددها الصادر بتاريخ 28/ 2/ 1346هـ ما نصه: إن جلالة الملك حفظه الله

يفكر في وضع مجلة للأحكام الشرعية، يعهد إلى لجنة من خيار علماء المسلمين الاختصاصيين استنباطها من كتب المذاهب الأربعة المعتبرة، وهذه المجلة ستكون مشابهة لمجلة الأحكام التي كانت الحكومة العثمانية وضعتها عام 1293هـ، ولكنها تختلف عنها بأمور: أهمها عدم التقيد حين الاستنباط بمذهب دون آخر، بل تأخذ ما تراه في صالح المسلمين من أقوى المذاهب حجةً ودليلًا من الكتاب والسنة، وجاء فيها مانصه: فأصدر أمره إلى هيئة المراقبة القضائية بالشروع في عملها على الطريقة التالية: إذا اتفقت المذاهب الأربعة على حكم من الأحكام فيكون هذا الحكم معتبرًا وملزمًا لجميع المحاكم والقضاة، والمذاهب الأربعة هي متفقة في الأحكام الأساسية وفي كثير من الأحكام الفرعية، أما المسائل الخلافية فيشرع في تدوينها منذ اليوم، وفي كل أسبوع تجتمع هيئة مراقبة القضاء مع جملة من فطاحل العلماء، وينظرون فيما يكون اجتمع لدى الهيئة من المسائل الخلافية وأوجه حكم كل مذهب من المذاهب فيها، وينظر في أقوى المذاهب حجة ودليلًا من كتاب الله وسنة رسوله – فيصدر قرار الهيئة على إقراره والسير على مقتضاه، وبهذه الوسيلة تجتمع لدى الهيئة معظم المسائل الخلافية التي هي منشأ الصعوبة في

التأليف بين أحكام المذاهب، ويصدر القرار بشأنها، ويكون هذا القرار ملزمًا لسائر المحاكم الشرعية والقضاة وأساسًا قويًا لتوحيد الأحكام وتأليفها.اهـ. المقصود، ثم تحولت الفكرة إلى أن يكون مجرى القضاء في جميع المحاكم منطبقًا على المفتى به من مذهب الإمام أحمد، فقد صدر قرار الهيئة القضائية رقم (3) في 17/ 1/ 1347هـ المقترن بالتصديق العالي بتاريخ 24/ 3/ 1347هـ بما يأتي: أ- أن يكون مجرى القضاء في جميع المحاكم منطبقًا على المفتى به من مذهب الإمام أحمد بن حنبل؛ نظرًا لسهولة مراجعة كتبه، والتزام المؤلفين على مذهبه ذكر الأدلة إثر مسائلها. ب- إذا صار جريان المحاكم الشرعية على التطبيق على المفتى به من المذهب المذكور، ووجد القضاة في تطبيقها على مسألة من مسائله مشقة ومخالفة لمصلحة العموم - يجري النظر والبحث فيها من باقي المذاهب بما تقتضيه المصلحة، ويقرر السير فيها على ذلك المذهب؛ مراعاة لما ذكر. ج- يكون اعتماد المحاكم في سيرها على مذهب الإمام أحمد على الكتب الآتية: -1 (شرح المنتهى). -2 (شرح الإقناع). فما اتفقا عليه أو انفرد به أحدهما فهو المتبع، وما اختلف فيه فالعمل على ما في(المنتهى) وإذا لم يوجد بالمحكمة الشرحان المذكوران يكون الحكم

بما في شرحي (الزاد)، أو(الدليل) إلى أن يحصل بها الشرحان، وإذا لم يجد القاضي نص القضية في الشروح المذكورة طلب نصها في كتب المذهب المذكور التي هي أبسط منها، وقضى بالراجح.اهـ. ولم يكن الإلزام بالعمل الراجح من المذهب ابتداءً من ولي الأمر،وإنما كان بمشورة هيئة علمية هي الهيئة القضائية، فالتزم القضاة التابعون لرئاسة القضاة، بذلك، واستمر الالتزام به حتى وقتنا هذا، ويندر من أحدهم الخروج عن المذهب، فإن خرج نقض حكمه، كما كان الحال بالنسبة للحكم الصادر من رئيس وقضاة محكمة الرياض بعدد (1/ 57) وتاريخ 2/ 8/ 1386هـ في قضية قسامة، وقد جرى نقضه من هيئة التمييز بالرياض بعدد 3/ 6 وتاريخ 6/ 10/ 1387هـ) لعدة أسباب منها: الخروج بذلك عن المذهب وتأييد النقض من سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم ـرحمه الله- موجب خطابه رقم 3798/ 2/ 1 في 17/ 11/ 87هـ، وكذا بالنسبة للحكم الصادر من محكمة الرياض بعدد (1/ 86) وتاريخ 9/ 6/ 1388هـ في قضية قسامة، فقد جرى نقضه من هيئة التمييز بعدد (7/ 3) وتاريخ 26/ 3/ 1390هـ. كما صدر من سماحة رئيس القضاة ومفتي الديار السعودية الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله خطابه رقم (1492)

وتاريخ 21/ 9/ 1380هــ، ويتضمن الاعـتراض على الفتوى باعتبار الثلاث في الطلاق واحدة، وقد جاء فيه ما نصه: نفيدكم:أن الذي عليه الفتوى وقوع مثل هذا الطلاق ثلاثًا، وهو الذي عليه الجمهور من أهل الفتوى.. إلى أن قال: فلا ينبغي لأحد أن يفتي بخلاف ما عليه الفتوى في عموم المحاكم في سائر أنحاء المملكة؛ لما في ذلك من الاختلاف الذي هو شر... إلـخ. وأخيرًا: فإن هيئة التمييز بالمنطقة الوسطى قد أصدرت قرارًا برقم (88/ 2) وتاريخ 20/ 3/ 1391هـ بصدد قضية رجل قتل غيلة، وحكم على قاتله بالقتل دون التفات إلى عفو الورثة. وجاء فيه ما نصه: أولًا: أن هذا الحكم مخالف للمفتى به في مذهب أحمد، أو مخالف لمذهبه بالكلية، وقد صرح العلماء: أن المقلد إذا خالف مذهب إمامه ينقض حكمه. ثانيًا: أن إمام المسلمين أصدر التعليمات المقيدة لأحكام القضاة بأن تكون على المفتى به من مذهب أحمد، وفي بعض الأوامر قيد الحكم في ذلك في كتب معينة، ولا يخفى أن هذا تعيين مشترط، والمسلمون عند شروطهم، والقاضي إذا أقدم على الحكم بشيء لم يعينه إمامه فيه، ولم يسمح له أن يكون قد حكم بغير ما ولي فيه، ومعروف حكم ذلك، وقد وقَّع القرار المشار إليه رئيس الهيئة الشيخ عبد العزيز بن

رشيد، وأعضاؤها المشايخ: محمد البواردي ومحمد بن سليم ومحمد بن عودة وصالح بن غصون، كما أن هيئة التمييز بالمنطقة الغربية قد أصدرت قرارها رقم (505) وتاريخ 15/ 4/ 90هـ حول قضية وقف انتهت فيه إلى أن المادة (121) والمادة رقم (122) من مجموعة النظم قد جاء فيها: أنه إذا لم يكن للوقف أو الوصية شرط ثابت أو عمل يستأنس به يجري النظر في دعوى المستحقين على بعض على المفتى به من مذهب الواقف أو الموصي إن علم، وإلا فيجري النظر على المذهب الذي كان الحكم بمقتضاه في زمن الواقف، وقالت الهيئة: إن القاضي يتخصص فيما يخوله ولي الأمر له. ومن هذا الاستعراض التاريخي القريب لهذه الفكرة، وما ذكره من الوقائع- يتضح بأنها من حيث العموم موضع التنفيذ، وأن العمل جارٍ على اعتبارها في مجالات القضاء والإفتاء والتدريس، وأن ما يرغب ولي الأمر حفظه الله إعطاء الرأي نحوه لا يخرج عن كونه تنظيماً لهذا الوضع القائم، مع الخروج عن التقيد المذهبي، وذلك بتعيين الأقوال الراجحة من قبل هيئة علمية على مستوى يسمح لها بذلك، وتدوينها في كتاب يجري تعميمه على المحاكم للعمل به، بدلًا من أن يكون الراجح من المذهب موضع ادعاءٍ يجد كلُّ مدعٍ في كتب المذهب ما يؤيده ويسند

دعواه، مما كان لذلك أثره الواضح في اختلاف الأحكام في القضايا المتشابهة، مما في أحكامها الخلاف القوي، كمسائل الشفعة والرهن والقسامة وإجبار الأب ابنته البكر البالغ على الزواج والإقطاع من حيث اعتباره اختصاصًا أو تمليكًا ومسألة الجد مع الإخوة واشتراط مطالبة المسروق منه في القطع وتكرار الإقرار فيه مرتين... إلى غير ذلك من مسائل الخلاف، بل قد يقع اختلاف الأحكام من القاضي نفسه، كما كان الحال من أحدهم حيث حكم في قضيتي رهن لم يقبض بلزومه في إحداهما وعدم لزومه في الأخرى، وقد لا يتجه الإيراد على ذلك بما قاله عمر رضي الله عنه: (ذلك على ما قضينا، وهذه على ما نقضي) إذ أن قضاة زماننا لا يمكن لأحد منهم مهما كانت حصيلته العلمية أن يكون في درجة عمر وأضرابه رضي الله عنهم، ممن هم في مستوى يمكنهم من الاجتهاد المطلق، بل قد يكون التردد في إلحاق أغلبهم بمرتبة علمية يجوز لأصحابها تقلد القضاء والفتوى، وقد كان للضرورة حكمها في قبول ذلك. ثالثًا: مما سبق يتضح أن المسألة ليست وليدة التفكير، وأن إلزام القضاة بالحكم بمذهب إمام بعينه كان موضع التنفيذ في أماكن من البلاد الإسلامية مختلفة، وفي عصور متفاوتة، ولا يزال العمل بذلك حتى وقتنا هذا،

بل وفي بلادنا بالذات. وأقوال أهل العلم في اعتبار ذلك وإجازته كثيرة، نذكر منها ما يلي: المذهب الحنفي:

قال[1] ابن عابدين: لو قضى في المجتهد فيه مخالفًا لرأيه فيه ناسيًا- نفذ عنده، وفي العامد، روايتان، وعندهما لا ينفذ في الوجهين، واختلف الترجيح. قال في(الفتح): والوجه الآن أن يفتي بقولهما؛ لأن التارك لمذهبه عمدًا لا يفعله إلا لهوى باطل، وأما الناسي فلأن المقلد ما قلده إلا ليحكم بمذهبه لا بمذهب غيره، هذا كله في القاضي المجتهد، وأما القاضي المقلد فإنما ولاه؛ ليحكم بمذهب أبي حنيفة، فلا يملك المخالفة، فيكون معزولًا بالنسبة إلى ذلك الحكم. وقال أيضًا تحت مطلب قضاء القاضي بغير مذهب ما نصه: وحاصل هذه المسألة: أنه يشترط لصحة القضاء أن يكون موافقًا لرأيه- أي: لمذهبه- مجتهدًا كان أو مقلدًا، فلو قضى بخلافه لا ينفذ، لكن في(البدائع): إذا كان مجتهدًا ينبغي أن يصح، ويحمل على أنه اجتهد فأداه اجتهاده إلى مذهب الغير. ويأخذ[2] القاضي كالمفتي بقول أبي حنيفة على الإطلاق ثم بقول أبي يوسف ثم بقول محمد ثم بقول زفر

(1) (حاشية ابن عابدين) (4/ 498).

(2) (حاشية ابن عابدين) (5/ 400)



والحسن بن زياد، وهو الأصح، وصحح في (الحاوي) اعتبار قوة المدرك، والأول أضبط (نهر) ولا يخير إلا إذا كان مجتهدًا، بل المقلد متى خالف معتمد مذهبه لا ينفذ حكمه، وينقض، وهو المختار للفتوى، كما بسطه المصنف في فتاويه وغيره، وفي القسهتاني وغيره. وقال[1] ابن عابدين: ولو قيد السلطان القاضي بصحيح مذهبه كما في زمننا- تقيد بلا خلاف، ولو قيده بضعيف المذهب فلا خلاف بعدم صحة حكمه. وقال[2] أيضًا نقلًا عن معروضات أبي السعود: إن العبد الآبق إذا كان من عبيد العسكرية فقد صدر الأمر السلطاني بمنع القضاة من بيعه كيلا يتخذ العبيد الإباق وسيلة للتخلف من خدمة الجيش، ثم قال: وحينئذ لا يصح بيع هؤلاء العبيد، بل يؤخذون من مشتريهم، ويرجع المشتري بالثمن، وكذلك بيع العبيد الآبقين من الرعايا إذا بيعوا بغبن فاحش، وبذلك ورد الأمر السلطاني فليحفظ فإنه مهم. وقال في (حاشية ابن عابدين) صفحة (408) ج(5): فأما المقلد فإنما ولاه ليحكم بمذهب أبي حنيفة فلا يملك المخالفة، فيكون معزولًا بالنسبة إلى ذلك الحكم. انتهى..

(1) (حاشية ابن عابدين) (4/ 369)

(2) (حاشية ابن عادبن) (3/ 325)

قال في (الشر نبلالية): عن (البرهان): وهذا صريح الحق الذي يعض عليه بالنواجذ. اهـ. وقال في (النهر): وادعي في البحر أن المقلد إذا قضى بمذهب غيره أو برواية ضعيفة أو بقول ضعيف- نفذ، وأقوى ما تسمك به ما في البزازية إذا لم يكن القاضي مجتهدًا أو قضى بالفتوى على خلاف مذهبه نفذ وليس لغيره نقضه، وله نقضه كذا عن محمد، وقال الثاني: ليس له نقضه.. انتهى. وما في (الفتح) يجب أن يعول عليه في المذهب، وما في البزازية محمول على روايتين عنهما إذ قصارى الأمر أن هذا منزل منزلة الناسي لمذهبه وقد مر عنهما في المجتهد أنه لا ينفذ، فالمقلد أولى. المذهب المالكي: ويجب[1] على كل من الخليفة والقاضي إذا لم يكن مجتهدًا مطلقًا أن يحكم بالراجح من مذهب إمامه أو أصحاب إمامه، لا بمذهب غيره ولا بالضعيف من مذهبه، وكذا المفتي فإن حكم بالضعيف نقض حكمه إلا إذا لم يشتهر ضعفه وكان الحاكم به من أهل الترجيح وترجح عنده ذلك الحكم - فلا ينقض، وإن حكم بغير مذهب إمامه لم ينفذ حكمه، لكن القول بأنه يلزمه الحكم بمذهب إمامه ليس متفقًا عليه حتى قيل: ليس مقلده رسولًا أرسل إليه، بل حكوا

(1) (الشرح الكبير والدسوقي) (4/ 130)

خلافًا إذا اشترط السلطان عليه ألا يحكم إلا بمذهب إمامه، فقيل: لا يلزمه الشرط، وقيل: بل ذلك يفسد التولية، وقيل: يمضي الشرط للمصلحة(الشرح الكبير والدسوقي على مختصر خليل). وسئل[1] القرافي: هل يجب على الحاكم أن لا يحكم إلا بالراجح عنده كما يجب على المجتهد ألا يفتي إلا بالراجح عنده أو له أن يحكم بأحد القولين وإن لم يكن راجحًا عنده؟ فأجاب قائلًا: إن الحاكم إن كان مجتهدًا فلا يجوز له أن يحكم أو يفتي إلا بالراجح عنده، وإن كان مقلدًا جاز له أن يفتي بالمشهور في مذهبه، وأن يحكم به وإن لم يكن راجحًا عنده مقلدًا في رجحان القول المحكوم به إمامه الذي يقلده، كما يقلده في الفتيا، وأما اتباع الهوى في الحكم أو الفتيا فحرام إجماعًا...إلخ. قال[2] محمد بن عبد الرحمن الحطاب: قال ابن الحاجب: وللإمام أن يستخلف من يرى غير رأيه في الاجتهاد أو التقليد، ولو شرط الحكم بما يراه كان الشرط باطلًا والتولية صحيحة، قال الباجي: كان في سجلات قرطبة، ولا يخرج عن قول ابن القاسم ما وجده، قال في (التوضيح): للإمام أن يستخلف من يرى غير رأيه، كالمالكي يولي

(1) (الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام) (79)

(2) (مواهب الجليل) (6/ 98).

شافعيًا أو حنفيًا ولو شرط – أي: الإمام – على القاضي الحكم بما يراه الإمام من مذهب معين أو اجتهاد له– كان الشرط باطلًا وصح العقد، وهكذا في (الجواهر) عن الطرطوشي، وقال غيره: العقد غير جائز، وينبغي فسخه ورده، وهذا إنما هو إذا كان القاضي مجتهدًا، وهكذا المازري فيه قال: وإن كان الإمام مقلدًا وكان متبعًا لمذهب مالك أو اضطر إلى ولاية قاض مقلد – لم يحرم على الإمام أن يأمره أن يقضي بين الناس بمذهب مالك، ويأمره أن لا يتعدى في قضائه مذهب مالك؛ لما يراه من المصلحة في أن يقضي بين الناس بما عليه أهل الإقليم والبلد الذي فيه هذا القاضي، وقد ولى سحنون رجلًا سمع بعض كلام أهل العراق، وأمره أن لا يتعدى الحكم بمذهب أهل المدينة.. انتهى المقصود. قال[1] ابن فرحون: قال الشيخ أبو بكر الطرطوشي: أخبرنا القاضي أبو الوليد الباجي: أن الولاة كانوا بقرطبة إذا ولوا رجلًا للقضاء شرطوا عليه في سجله أن لا يخرج عن قول ابن القاسم ما وجده، قال الشيخ أبو بكر: وهذا جهل عظيم منهم، يريد أن الحق ليس في شيء معين، وإنما قال الشيخ أبو بكر هذا لوجود المجتهدين وأهل النظر في قضاة ذاك الزمان، فتكلم على أهل

(1) تبصرة الحكام) (1/ 48)

زمانه وكان معاصرًا للإمام أبي عمر بن عبد البر، والقاضي أبي الوليد الباجي، والقاضي أبي الوليد بن رشد، والقاضي أبي بكر بن العربي، والقاضي أبي الفضل، والقاضي أبي محمد بن عطية صاحب التفسير، وغير هؤلاء من نظرائهم، وقد عدم هذا النمط في زماننا من المشرق والمغرب. وهذا الذي ذكره الباجي عن ولاة قرطبة ورد نحوه عن سحنون، وذلك أنه ولى رجلًا القضاء، وكان الرجل ممن سمع بعض كلام أهل العراق، فشرط عليه سحنون ألا يقضي إلا بقول أهل المدينة ولا يتعدى ذلك.. قال[1] ابن رشد: وهذا يؤيد الباجي، ويؤيد ما قاله الشيخ أبو بكر، فكيف يقول ذلك، والمالكية إذا تحاكموا إليه فإنما يأتونه؛ ليحكم بينهم بمذهب مالك؟! انتهى المقصود. قال[2] الدسوقي: بل حكوا خلافًا إذا اشترط السلطان عليه أن لا يحكم إلا بمذهب إمامه: فقيل: لا يلزمه الشرط، وقيل: بل ذلك يفسد التوليه، وقيل: يمضي الشرط للمصلحة. المذهب الشافعي: قال[3] النووي وجلال الدين المحلي: (ويحكم باجتهاده إن كان مجتهدًا، أو

---

(1) (الدسوقي على مختصر خليل) (4/ 130)

(2) (مواهب الجليل).

(3) (المحلي على المنهاج) (4/ 29).

اجتهاده مقلَّد - بفتح اللام- إن كان مقلِّدًا- بكسرها- حيث ينفذ قضاء المقلد). وقال[1] قليوبي على قول النووي: (واجتهاد مقلده) أي: المعتمد عند مقلده إن لم يكن هو متبحرًا، وإلا فباعتماده لا يجوز له الحكم بغير مذهبه. وقال[2] الرملي على قول النووي: (مجتهد) قال: فلا يتولى جاهل بالأحكام الشرعية ولا مقلد.. ومضى إلى أن قال بعد بيان صفة المجتهد المطلق: واجتماع ذلك كله إنما هو شرط للمجتهد المطلق الذي يفتي في جميع أبواب الفقه. أما مقلد لا يعدو مذهب إمام خاص فليس عليه غير معرفة قواعد إمامه، وليراع فيها ما يراعيه المطلق في قوانين الشرع، فإنه مع المجتهد كالمجتهد في نصوص الشرع، ومن ثم لم يكن له العدول عن نص إمامه، كما لا يجوز له الاجتهاد مع النص. قال[3] الإمام فخر الدين في كتابه: (ملخص البحر): لا يجوز لمفت على مذهب إمام أن يعتمد إلا على كتاب موثوق بصحته في ذلك المذهب، وأما المقلد فلا يجوز له الحكم بغير مذهب مقلده، إذا ألزمناه اتباعه، ذكره الغزالي واقتصر عليه في

(1) (قليوبي على المنهاج) (4/ 298).

(2) (نهاية المحتاج) (8/ 240).

(3) (مجموع المنقور) (2/ 152)



(الروضة) وغيرها، وقال ابن الصلاح: لا يجوز لأحد في هذا الزمان أن يحكم بغير مذهبه، فإن فعل نقض؛ لفقد الاجتهاد، وكذا في (أدب القضاء) للغذي- كلام ابن الصلاح، ومرادهم بالمقلد: من حفظ مذهب إمام ونصوصه لكن عاجز عن تقويم – وفي نسخة: تقديم- أدلته غير عارف بغوامضه اهـ. بواسطة – المنقور. المذهب الحنبلي: وعلى المقلد[1] أن يراعي ألفاظ إمامه ومتأخرها، ويقلد كبار مذهبه في ذلك، ويحكم به ولو اعتقد خلافه؛ لأنه مقلد، ومخالفة المقلد في فتواه نص إمامه كمخالفة المفتي نص الشارع(الإنصاف)، ومن حاشية ابن قندس قوله: (فعلى هذا يراعي ألفاظ إمامه ومتأخرها) ويقلد كبار مذهبه في ذلك، ظاهره وجوب مراعاة ألفاظ إمامه، ووجوب الحكم بمذهب إمامه، وعدم الخروج عن الظاهر عنه، وهذا كله يدل على أنه لا يصح حكمه بغير ذلك؛ لمخالفته الواجب عليه... إلى أن قال: وظاهر ما ذكره المصنف هنا وجوب العمل بقول إمامه، والمنع من تقليده غيره، وظاهره ترجيح القول من منع تقليد غيره، وهذا هو اللائق لقضاة الزمان؛ ضبطًا للأحكام، ومنعًا من الحكم بالتشهي، فإن كثيرًا من القضاة لا يخرجون من مذهب إمام بدليل

(1) (الإنصاف) (11/ 179)

شرعي، بل لرغبة في الدنيا، وكثرة الطمع، فإذا ألزم بمذهب إمامه كان أضبط وأسلم، وإنما يحصل ذلك إذا نقض حكم بغير مذهب إمامه، وإلا فمتى أبقيناه حصل مراد قضاة السوء، ولم تنحسم مادة السوء، ويرشح ذلك بأن يقال: هذه مسألة خلافية فبعضهم ألزم بذلك، وبعضهم لم يلزمه، والإمام إذا ولاه الحكم على مذهب إمامه دون غيره فهو حكم من الإمام بإلزامه بذلك فيرتفع الخلاف... إلى أن قال: قال بعض أصحابنا: مخالفة المفتي إمامه الذي قلده كمخالفة المفتي نص الشارع... إلى أن قال: قال النووي في (الروضة): (فرع): إذا استقضى مقلدًا للضرورة فحكم بغير مذهب مقلده، قال الغزالي: إن قلنا: لا يجوز للمقلد تقليد من شاء، بل عليه اتباع مقلده نقض حكمه، وإن قلنا: له تقليد من شاء لا ينقض... ثم قال: الذي تقرر: أن مذهبنا: أن الحاكم لا يجوز له الحكم بغير مذهبه، بخلاف الشافعية فيجوز أن يحكم بغير مذهب إمامه، قال شيخنا... قال[1] شيخ الإسلام ابن تيمية: وأولو الأمر صنفان: الأمراء، والعلماء، وهم الذين إذا صلحوا صلح الناس، فعلى كل منهم أن يتحرى بما يقوله ويفعله؛ طاعة لله ورسوله، واتباع كتاب الله، ومتى أمكن في

(1) (فتاوى شيخ الإسلام) (21/ 73، 74).

الحوادث المشكلة معرفة ما دل عليه الكتاب والسنة كان الواجب، وإن لم يكن لضيق الوقت، أو عجز الطالب، أو تكافؤ الأدلة عنده، أو غير ذلك - فله أن يقلد من يرتضي علمه ودينه، هذا أقوى الأقوال، وقد قيل: ليس له التقليد بكل حال، وقيل: له التقليد بكل حال، والأقوال الثلاثة في مذهب أحمد. وقال: ثم قد يكون الحاكم وقت الوقف له مذهب، وبعد ذلك يكون للحاكم مذهب آخر.

كما يكون في العراق وغيرها من بلاد الإسلام فإنهم كانوا يولون القضاء تارة لحنفي، وتارة لمالكي، وتارة لشافعي، وتارة لحنبلي. وهذا القاضي يولي في الأطراف من يوافقه على مذهبه تارة، أو يخالفه أخرى، ولو شرط الإمام على الحاكم أو شرط الحاكم على خليفته أن يحكم بمذهب معين بطل الشرط، وفي فساد العقد وجهان. ولا ريب أن هذا إذا أمكن القضاة أن يحكموا بالعلم والعدل من غير هذا الشرط (فعلوا)، فأما إذا قدر أن في الخروج عن ذلك من الفساد جهلاً وظلماً أعظم مما في التقدير - كان ذلك من باب دفع أعظم الفسادين بالتزام أدناهما، ولكن هذا لا يسوغ لواقف أن يجعل النظر في الوقف إلا لذي مذهب معين دائماً، مع إمكان إلا أن يتولى في ذلك المذهب، فكيف إذا لم يشرط ذلك، ولهذا كان في بعض بلاد الإسلام يشرط

على الحاكم أن لا يحكم إلا بمذهب معين، كما صدر أيضًا في بعضها بولاية قضاة مستقلين، في عموم النظر في عموم العمل، وإن كان في كل من هذا نزاع معروف، وفيمن يعين إذا تنازع الخصمان: هل يعين الأقرب أو بالقرعة ؟، فيه نزاع معروف، وهذه الأمور التي فيها اجتهاد إذا فعلها ولي الأمر نفذت. أما العلماء المعاصرون الذين يرون التدوين والإلزام فإننا نورد أقوالهم كما يلي: قال[1] الأستاذ مصطفى أحمد الزرقاء: والاجتهاد الإسلامي قد أقر لولي الأمر العام من خليفة أو سواه أن يحد من شمول بعض الأحكام الشرعية وتطبيقها، ويأمر بالعدل بقول ضعيف مرجوح إذا اقتضت المصلحة الزمنية ذلك، فيصبح هو الراجح الذي يجب العمل به، وبذلك صرح فقهاؤنا وفقًا لقاعدة: (المصالح المرسلة)، وقاعدة: (تبدل الأحكام بتبدل الزمان)، ونصوص الفقهاء في مختلف الأبواب تفيد أن السلطان إذا أمر بأمر في موضوع اجتهادي- أي: قابل للاجتهاد، غير مصادم للنصوص القطعية في الشريعة- كان أمره واجب الاحترام والتنفيذ شرعًا. وقال[2] أيضًا تعليقًا على ذلك: جاء في كتاب الوقف من

(1) (المدخل الفقهي العام) (1/ 391)، ونسبه إلى (رد المحتار) (1/ 55).
(2) (المدخل الفقهي العام) (1/ 392) وما بعدها.



(الدر المختار)، وحاشيته (رد المحتار) نقلًا عن معروضات المولى أبي السعود – وهو مفتي المملكة العثمانية، ثم قاضي القسطنطينية في عهد السلطانين: سليمان، وسليم، ومن كبار رجال المذهب الحنفي المتأخرين، المعمول على فتاويهم وترجيحاتهم- أنه إذا صدر الأمر السلطاني بعدم نفاذ وقف المدين في القدر الذي يتوقف تسديد الدين من أمواله عليه قطعًا؛ لما يلجأ إليه بعض الناس من وقف أموالهم؛ لتهريبها من وجه الدائنين. وبناء على الأمر صرح الفقهاء من بعده بعدم نفاذ مثل هذا الموقف شرعًا، وقد كانت النصوص في أصل المذهب صريحة في نفاذ وقف المدين، ولو كان دينًا محيطًا بجميع أمواله؛ لأن الدين إنما يتعلق بذمته لا بعينه... ومضى إلى أن قال: والمهم جدًا في هذه النصوص ليس هو الموضوعات التي وردت فيها، بل المبدأ الفقهي الذي تتضمنه؛ لما له من تأثير ذي بال في شتى الأحكام. وقال الدكتور أحمد موافي في كتابه(الفقه الجنائي المقارن): ومن القواعد المقررة في الشريعة الإسلامية: أن لولي الأمر ولاية حمل الناس على ما يختاره لهم من الأحكام، وصياغتها في نصوص مكتوبة يلتزم بها القضاة، وينهي الدكتور أحمد موافي بحثه بقوله: وهكذا نلخص مما تقدم إلى:

1 – أن تدوين الأحكام في الشرع عمل سائغ.

2 – أن الأحكام موجودة من قبل التدوين على عكس القوانين الوضعية، فإنها لا تعتبر قائمة إلا من بعد تدوينها.

3 – أن غير المدون في القوانين لا يعتبر حكماً، ولكنه في الشرع يستدل عليه بالاجتهاد، ويستنبط بالطرق المرسومة لذلك في علم الأصول.

4 – أنه يمكن مسايرة التطور بالبحث عن حكم الله وصياغته في مواد كلما دعت حاجة المجتمع ومصلحته إلى ذلك؛ لأنه حيثما وجدت المصلحة فثمّ شرع الله.

5 – أن لولي الأمر ولاية حمل الناس على إلزامهم باتباع حكم بذاته غير مقيد في ذلك المجتمع ومصلحته، ما دام يرى المصلحة في ذلك. هذا وقد أسلفنا أن الشرع الإسلامي من وضعِ الله سبحانه وتعالى فكل حكم في الشريعة الإسلامية منه جلت قدرته، قال تعالى: «إن الحكم إلا لله»[1]، فقد أنزل الله الشريعة على رسوله بالقرآن الكريم، وبما أوحاه إليه من أحكام، وبما أقره عليه من اجتهاد، وفي

(1) سورة الأنعام، الآية 57.



ذلك يقول سبحانه: « ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون»[1]. وقال الشيخ مصطفى المراغي شيخ الجامع الأزهر المتوفى عام 1365هـ، وكان رئيسًا لمحكمة مصر الشرعية العليا: القاضي لا ينفذ قضاؤه، بخلاف مذهب متبوعة عامدًا أو ناسيًا، لأنه إنما ولي ليحكم بمذهب متبوعة - كأبي حنيفة مثلاً - فهو معزول عن الحكم بغير هذا المذهب، وللسلطان أن يحاكم ويقضي بين الخصوم على المفتى به، ومتى صادف مجتهدًا فيه نفذ أمره، ولا شبهة في أن علة عدم نفاذ حكم القاضي بخلاف مذهبه، سواء كان مجتهدًا أم مقلدًا - انحصرت في أمرين: الأول: اتباع الهوى. الثاني: عزله عن خلاف مذهبه. ونحن لا نخالف في هذا، ونصرح بأن الحكم بالهوى باطل، ونصرح بأن الحكم بخلاف ما أذن به القاضي من الحاكم الذي ولاه باطل، ولكن الذي نتحدث عنه شيء وراء هذا كله، ذلك أننا نتحدث عن شيء سيضعه الحاكم ويلزم فيه القضاة باتباع مذاهب معينة غير مذاهبهم لمصلحة رآها، ورآها المسلمون، ونحن نصرح بأن هذا جائز شرعًا، وأن القاضي يجب عليه شرعًا أن يقضي في مثل هذا بما يقيده به الحاكم، ولا يجوز

(1) سورة الجاثية، الآية 18.

له أن يقضي بغير ما قيده به الحاكم، وإلا كان قضاؤه باطلًا ؛ لأن القاضي نائب عن الحاكم في الحكم، وقد كان يجوز للحاكم أن يقضي بالأقوال التي يريد تقييد قضائه بها، فيجب عليهم اتباع شروط التوكيل عنه... إلى أن قال: والمجتهد يحرم عليه شرعًا أن يعمل بغير رأيه، سواء كان مجتهدًا مطلقًا، أو مجتهدًا في مسألة، أو مسائل خاصة، والمقلد الذي يستطيع النظر في الأدلة وترجيح بعضها على بعض- يجب عليه أن يعمل بما يترجح عنده بالدليل، ولا يجوز له أن يتخير، ومن يستطيع الترجيح يتخير أو يعمل بما يطمئن إليه قلبه. والقاضي والمفتي لا يحيدان عن هذا، غير أن القاضي يمتاز عمن يريد العمل لنفسه ذلك أنه عندما يقلد القضاء من الحاكم يجب عليه اتباع شروط الحاكم الذي ولاه فإن ولاه على أن يحكم بمذهب إمام معين- كأبي حنيفة مثلًا - وجب عليه امتثاله، وإن حتم عليه العمل بالراجح وجب عليه امتثاله، وإن نص في منشوره على العمل بأقوال قيل إنها مرجوحة في مسائل معينة - وجب عليه امتثاله، وإن نص في منشوره على العمل بغير مذهب أبي حنيفة في مسائل معينة وجب عليه امتثاله، ومتى حكم القاضي بما يقيده له الحاكم الذي ولاه لا يمكن أن يقال: إن حكمه للهوى والغرض، ولا أنه حكم

بأخذ المال. أما الشيخ أبو الأعلى المودودي فقد دعا في كتابه (القانون الإسلامي) إلى تدوين الأحكام الفقهية على شكل مواد وفق الأسلوب الحديث؛ لتنفذها المحاكم، وتدرسها كليات الحقوق. ومن هذه الأقوال التي نقلناها عن عدد من علماء المذاهب الأربعة وما اطلعنا عليه ضمن بحث اللجنة الدائمة نستطيع أن نقول:إن الإجماع يكاد يكون منعقدًا على أن من توفرت فيه من القضاة شروط الاجتهاد التي ذكرها العلماء في كتبهم، فإنه لا يجوز إلزامهم بالحكم بمذهب معين، أما إذا كان القاضي مقلدًا ولا يتصف بأي شروط من شروط الاجتهاد- كما هو حال قضاتنا- فإن الأقوال طافحة وصريحة بأن إلزام أمثال هؤلاء بالحكم بمذهب معين – أمر سائغ، والذين لا يجيزون الإلزام بالحكم بمذهب معين فإنهم لا يقولون بأن غير المجتهد من القضاة لا يصح إلزامه، لأنهم يرون أن تولية القضاء غير المجتهد غير صحيحة، وهو رأي فيه من الحرج والضيق الشيء الكثير، وما أحسن قول شهاب الدين بن عطوة في هذا المقام حيث يقول: فإن ولاية الحكام في وقتنا ولايات صحيحة؛ لأنهم سدوا من ثغور الإسلام ثغرًا سده فرض كفاية، ولو أهملنا هذا القول ومشينا على طريقة التفاؤل التي يمشي عليها من مشى من الفقهاء الذين

يذكر كل منهم في كتابه شروطًا في القاضي إذا قلنا به- لم يصح أن يكون أحد قاضيًا حتى يكون من أهل الاجتهاد، ثم يذكر في شروط الاجتهاد أشياء ليست موجودة في الحكام - فهذه إحالة، أو كالتناقض وكانت تعطيلاً للأحكام وسداً للباب وألا ينفذ حق ولا يكاتب فيه، ولا تقام بينة إلى غير ذلك من القواعد الشرعية- فكان هذا غير صحيح. اهـ. رابعًا: لئن كان الإلزام بالحكم بقول معين بعض المآخذ التي قد يكون من أهمها: تبلد الفكر، والجمود بالبحث، فإن في ذلك من المصالح العامة التي تعود على الضروريات الخمس بالعناية والرعاية والحفاظ ما يدعو إلى التغاضي عن هذه المآخذ؛ تطبيقًا لقاعدة ارتكاب أدنى المفسدتين لتفويت أعلاهما، فالدواعي إلى الأخذ بذلك كثيرة، نذكر منها ما يلي: أ- ما عليه غالب القضاة من مستوى علمي ضعيف لا يستطيعون به الاجتهاد لأنفسهم، ولا إدراك الراجح من مذهب من هم منتسبون إليه من بين الأقوال المبثوثة في كتب المذهب، لا سيما وفي الكتب المؤلفة في المذهب أقوال مختلفة يذكر كل مؤلف في الغالب: أن ما ذكره في هذه المسألة مثلًا هو المذهب، كما هو الأمر بالنسبة لـ(المنتهى)و(الإنصاف)وغيرهما من كتب الحنابلة.

ب- ما نتج عن إطلاق الأمر للقاضي في تعيينه الراجح من المذهب أو إطلاق الأمر إليه في الاجتهاد في الحكم بما يراه من الاختلاف في الأحكام الصادرة من المحاكم، ومن الاختلاف في اتجاهاتها - فهذه تحكم بصرف النظر عن دعوى القسامة مثلًا؛ لعجز المدعي عن إحضار خمسين رجلًا يحلفون خمسين يمينًا على قتل المدعى عليه صاحبهم، والأخرى تحكم بقتل المدعى عليه؛ لحلف ورثة القتيل خمسين يمينًا، فيترك الأول ويقتل الثاني، كما أن إحدى المحاكم تحكم بقطع يد السارق بغض النظر عن مطالبة المسروق منه ذلك، بينما تشترط المحكمة الأخرى للحكم بقطع يده مطالبة المسروق منه بذلك، فتقطع يد الأول وتترك يد الثاني، وهذه تحكم بالشفعة، وهذه تمنعها، وهذه تحكم بملكية المقطع، والأخرى تحكم بالاختصاص دون التملك؛ مما كان لذلك أثره السيء في نفوس كثير من الناس قد يكون منه اتهام القضاة في أحكامهم بالهوى والتشفي والاستهانة بالحقوق ومجريًا. ج- كثرة الشكاوى من فئات مختلفة داخل البلاد وخارجها من أن القضاء في البلاد غير واضح المعالم حتى لطلبة العلم أنفسهم، إذ أن أحدهم يمكن أن يكون طرفًا في خصومه عند أحد القضاة، وقد يكون مستواه العلمي أعلى من

مستوى القاضي نفسه، ومع ذلك لا يدري بما يحكم القاضي به، وقد كان لذلك أثره السيء في تبرم البعض من حال القضاء لدينا، وفي الطعن فيه من بعضهم بأنه- بحكم أنه غير واضح المعالم في تحقيق العدل وفض النزاع - ليس موضع ثقة. د- القضاء على التعللات التي كانت تبريرًا لإيجاد محاكم مستقلة عن الجهة الإدارية للقضاء لدينا، كمحاكم الرشوة والتزوير، ومكافحة المخدرات، وفض المنازعات التجارية وغيرها مما هو موجود أو في طريقه إلى الوجود، مما كان له أثره في تفتت الوحدة القضائية، وتقليص اختصاص المحاكم الشرعية. هـ- منع الجائز لدى بعض أهل العلم قد يترتب عليه حصول مفسدة ويخشى أن في الإبقاء على الوضع القائم ما يدعو إلى مالا تحمد عقباه، وفي التاريخ من ذلك عبر. و- استحالة تنفيذ الرأي الذي أشار إليه بعض الزملاء في إعطاء بعض القضاة الحرية فيما يحكمون به ؛ للثقة بقدراتهم العملية، وتقييد الآخرين بالراجح من مذهب الإمام أحمد؛ لاستحالة تصنيف القضاة إلى هذين القسمين. ز- اختلاف وجهات النظر حتى لدى محكمتي التمييز في الرياض ومكة، ونذكر لذلك مثالًا، فقد سبق أن قامت محكمة التمييز بالرياض بنقض حكم بالقسامة صادر من محكمة

الرياض؛ لأنه كان مبنيًا على قول مرجوح في المذهب، بينما كانت محكمة التمييز في مكة المكرمة تشير إلى أن المحكمة الكبرى بمكة في قضية قتل بأن تحكم فيها بالقسامة بالقول المرجوح الذي قامت محكمة التمييز في الرياض بنقض الحكم المبني عليه. ح- أن اختلاف الأحكام القضائية في صدر الإسلام لم يبعث على تدوين أحكام موحدة، وعلى الإلزام برأي معين ؛ لقوة العلماء في ذلك العهد، وكفايتهم، فتوفرت الثقة في نفوس الأمة، وأمنت الفتنة، فلم يكن ثم حاجة إلى التدوين والإلزام به. أما في زمننا هذا وما قبله من أزمان بعد أن طرأ الضعف على الكيان الإسلامي- فالحاجة ملحة إلى التدوين بالطريقة المقترحة، والإلزام بالحكم بمقتضى ما دون – أمر لا بد منه؛ رعايةً للمصلحة، وحفظًا للحقوق، وإبقاءً على العمل بأحكام الشريعة في المحاكم الشرعية. ط- حدوث مسائل جديدة ليست في الكتب الفقهية المعتمدة لدى القضاة لها ذكر؛ كالمعاملات المصرفية، ومسائل المقاولات والمناقصات، وشروط الجزاء، ومشاكل الاستيراد والتصدير والتأمين بمختلف جوانبه، ونحو ذلك مما لا قدرة لغالب القضاة على معرفة الحكم الذي يحكمون به في الخلاف حولها مما كان سببًا في إيجاد محاكم أخرى لها جهة إدارية مستقلة عن

الجهة الإدارية للمحاكم الشرعية، وفي اشتمال هذه المحاكم على قضاة قانونيين يشتركون مع القضاة الشرعيون، وذلك كمحاكم الرشوة، وفض المنازعات التجارية وغيرها. ي- هناك مجموعة من الحكومات الإسلامية ممن أبعدها الاستعمار عن روح الشريعة، فبعد أن استقلت وتنفست الصعداء من ثقل وطأة المستعمر عليها- راحت تخطط لعودتها إلى الحكم بالشريعة الإسلامية إلا أنها تقرر العجز في اختيار ما تراه، وليس أمامها شيء ميسور يمكن أن تسير عليه، ونمثل لذلك بباكستان، وأن الغيورين على الشريعة الإسلامية أخذوا في الآونة الأخيرة يطالبون بوضع قانون إسلامي مستمد من الشريعة الإسلامية، وعقدت لأجل ذلك المؤتمرات، ولذلك فإن على بلادنا أن تأخذ بزمام المبادرة، وتقدم للعالم الإسلامي أحكامًا إسلامية مدونة، وبلادنا أقدر البلاد الإسلامية على مثل تلك المبادرة؛ لعدم وجود أي سيادة أو فكر للقانون الوضعي. والحمد لله. خامسًا: أن الإلزام بقول معين كان موضع الاعتبار والتنفيذ من الصدر الأول في الإسلام، ففي عهد عثمان رضي الله عنه جمع القرآن على حرف واحد، ومنع القراءة بالحروف الأخرى، وأحرق المصاحف المخالفة؛ وذلك تحقيقًا لمصلحة المسلمين، وحفاظًا على

وحدة القرآن أن يكون موضع اختلاف، وكان الخير فيما فعل، ولا يرد ما قيل بأن الرسم العثماني كان مشتملًا على جميع القراءات السبع حسب العرضة الأخيرة، فإن العرضة لم يشهدها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا زيد بن ثابت، وليس في أمر عثمان للأربعة الأفاضل الذين عهد إليهم بالمهمة أن يكون الجمع طبقًا للعرضة الأخيرة، ثم إن تنقيط المصحف كان في القرن الأول من قرون الإسلام قام به الحجاج بن يوسف، وقد تلقاه الناس بالقبول والارتياح، واعتبرت هذه مزية كريمة للحجاج، مع أن التنقيط يستلزم إلغاء القراءات الأخرى في الرسم العثماني، على افتراض أن يشملها بدون تنقيط.

وفي عهد معاوية ألزم بتوريث المسلم من الكافر دون العكس، فكان شريح يقضي بذلك ويقول: هذا قضاء أمير المؤمنين، وفي زمننا صدرت عن الجهة المسئولة في القضاء لدينا مجموعة تعاميم لاعتبارها في المحاكم والتمشي بموجبها، ومن ذلك الاستشمام ومقادير الديات ونظام المسابيل وغيرها.

سادسًا: ما يقال بأن التدوين خطوة إلى إلغاء الشريعة الإسلامية، والاستدلال على ذلك بأن حكومةً ما دونت الراجح من مذهب من هي منتسبة إليه في مواد، وألزمت العمل بذلك في محاكمها

ثم ألغت الشريعة مطلقًا- فهذا مردود؛ لأن تلك الحكومة لم يقتصر تنكرها للدين على المسلك القضائي في المحاكم، وإنما نفضت يدها من الدين مطلقًا، وانتقلت إلى دولة علمانية، ثم إن هناك مجموعة من الحكومات الإسلامية ليست دولة أو دولتين لم يكن لها مواد مدونة من الشريعة الإسلامية، وإنما كانت محاكمها تحكم بالراجح من مذهب إمام ما من أئمة المسلمين فكان منها- والعياذ بالله - أن ألغت العمل بالشريعة الإسلامية، وأخذت بقوانين أوربا وغيرها، وتركت التعاليم الإسلامية عن القضاء خاصة بالأحوال الشخصية، نقصد بذلك أن التدوين ليس وسيلة إلى تحقق ما بدت المخاوف منه. وأما القول بأن في التدوين تبليدًا للفكر، وجمودًا به عن البحث والاستقصاء - فيجاب عن ذلك بأمرين: الأمر الأول: أن الإلزام بمذهب معين كان موضع التنفيذ لدى كثير من ولاة أمر المسلمين على مختلف الأمصار والاعصار، ولم يكن هذا مانعًا من الاتساع الفقهي، بل إن مطولات الكتب في الفقه لم توجد إلا في هذه الفترات. الأمر الثاني: أن الإلزام ليس شاملًا للجهات العلمية المختلفة، وإنما هو خاص بالقضاة فيما يحكمون به، مع أن القاضي إذا

كان لديه الأهلية في البحث والاستقصاء والاجتهاد فإن الجهة المختصة به إداريًا ستعير اجتهاده ما يستحقه، كما أن تدوين الأحكام لا يمكن أن يكون شاملًا لجميع القضايا فإن الأمر كما قيل: (القضايا ممدودة، والأحكام محدودة) فللقضاة مجال البحث والتحقيق في قياس ما لم ينص عليه على ما نص عليه، وذلك بالرجوع إلى المصادر الشرعية المستقى منها هذا التدوين، ثم إن طبيعة العمل القضائي لا سيما في العصور المتأخرة تقتضي تبلد الفكر، وركود الحصيلة، والقضاة يقررون ذلك، ويكثرون من الشكوى منه، وقد روي عن الإمام أبي حنيفة أنه لا يرى أن يتولى القاضي القضاء أكثر من سنتين خشية ضياع علمه. سابعًا: أن النهوض بالمرفق القضائي يتطلب مجموعة عوامل يعتبر التدوين في نظرنا أحدها ؛ لأنه العامل الوحيد للنهوض بمستواه. بمعنى: أن الاقتصار عليه لا يعطي نتيجة مرضية في ذلك. لذلك كله وبحكم ممارسة أكثرنا للأعمال القضائية مدة طويلة – حكمًا وتدقيقًا – وما نتج عن ذلك من إدراك لأحوال القضاة، واطلاع على جوانب النقص في أحكام غالبيتهم، وتحسبًا لما نخشى وقوعه في حال رفض هذه الفكرة– فإننا نرى

جواز تدوين الأحكام الشرعية المختارة من أرجح أقوال العلماء دليلًا في كتاب يجري تعميمه على المحاكم وإلزام القضاة الحكم بموجبه، وإلى أن يتم التدوين نرى أن يؤكد ما سبق صدوره في عهد الملك عبد العزيز- رحمه الله- من أن الحكم يكون بالراجح من مذهب الإمام أحمد، ما عدا المسائل التي يصدر فيها قرار من هيئة كبار العلماء، أو مجلس القضاء الأعلى بأن الراجح فيها من حيث الدليل خلاف الراجح في المذهب، وإذا ظهر لأحد القضاة وجه للحكم في قضية بخلاف ذلك فعليه الرفع عن وجهة نظره مع ذكر مستنده إلى مرجعه ؛ لدراسة ذلك في مجلس القضاء الأعلى. والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل، وصلى الله على نبينا محمد، وآله وصحبه وسلم...

توقيع اعضاء هيئة كبار العلماء

وهذا يعني أنه حتى وإن كانت طبيعة دراسة المحامية لم تعن بهذا الجانب وخاصة فيما يرتبط (فقه المعاملات كالبيع والوكالة والرهن القرض والكفالة وكافة الأبواب المعنية بفقه المعاملات، مما يعني قراءة تلك الكتب لأنها تعتبر كتبًا ومرجعا أصيلا لدى

القضاء الشرعي عند النطق بأحكامه، وكذلك فيما يتعلق بما يعرف (بفقه الأحوال الشخصية)، وأفضل سبيل لفهم تلك الكتب وسبر أغوارها هو العناية بحضور الدورات الفقهية المكثفة التي تعنى بفقه المعاملات، وكذلك الاستماع إلى الشروحات الفقهية المسجلة للعلماء المعتبرين في المذهب وذلك ليتم استيعاب المتن والحاشية.

المبحث الحادي عشر:

المحامية والعواطف الإنسانية

أحسب أن من أصعب ما تواجهه المحامية مشاعرها وعواطفها كامرأة وكيف تستطيع أن توازن بين العقل والقلب، ولا بد أن أؤكد على لفظة مفصلية، أن القانون عقل، بل قلب، حيث لا بد ألا تتأثر المحامية بعواطفها، فإن لكل من ظروفها وملابساتها التي قد نرى في ظاهرها الظلم ونرى في باطنها الرحمة، وتذكري قول الله عز وجل: (لقد ظلمك بسؤال نعجتك إلى نعاجه)، وتذكري قول رسول الله صلى الله عليه وسلم (هل ترى الشمس ؟ على مثلها فأشهد)وأقول أن الأصل للقضاء هو ظاهر ما يراه القاضي دون النظر إلى علمه المجرد، إن التعجل في استصدار الأحكام وتوجيه التهم والتعاطف مع الآخرين دون استيعاب والإصغاء إلى الآخر قد تجعل من المحامية أداة هدم لا أداة بناء، فليس كل من يأتي ويدعي بدعوى إذن هو محق، وكذلك العكس، وتأملي هذه الحكمة التي تقول

والدعاوى إن لم يقيموا عليها بينات أصحابها أدعياء إذن فلنتفق على عدم التعجل في توجيه التهمة أو التعاطف مع عميل دون أن تطلعي على تفاصيل من كافة جوانبها وتذكري قول الله عز وجل: (ولا تكن للخائنين خصيمًا)، وأعني بذلك ألا تنساقي خلف عميل علمتي ظلمه إجحافه، لأن في ذلك ظلمًا للآخرين وعونًا للظالم ولعله يتبادر إلى الذهن هل يحق لي أن أتراجع وأتولى ؟ لمجرم لوجود دلائل كثيرة وأدلة قاطعة على إدانته؟ وأقول هذا الأمر يختلف عن ذاك، حيث الأول تعينين على باطل محض، أما الآخر فإنكِ تحققين العدالة كما نص على ذلك نظام المحاماة والذي ينص على (أن المحاماة بذل عناية وليس تحقيق نتيجة).

فتخيلي أن شخصًا اتهم بقضية وبعد اطلاعكِ على قراءة تفاصيلها وملابساتها، وجدت أنه لا يستحق من العقوبة سوى سنة من السجن، لكن القاضي أصدر حكما عليه بالحبس لـ 5 سنوات، فإنه من العدل والإنصاف تحقيق مبدأ العدالة الدفاع عنه لأن الظلم والحيف قد وقع عليه وهذا الأمر مع مرور الوقت سيكون أمرًا مستساغًا ولا حرج فيه.

قد تواجهين أناس يكيلون لكِ اللوم في تولي بعض القضايا إما ظلمًا أو حسدًا أو مكيدةً، فتعودي الإصغاء لهم وعدم الدخول في مراء وجدل معهم، ويكفيكِ أن تؤكدي أنكِ كمحامية أحقق فقط العدالة، وأن العبرة بما لديكِ من أدلة وقرائن تشفع لكِ في الترافع عنه.

في بعض الأحيان قد يأتيكِ عميل وقع عليه الظلم ولكنه لا يملك من الأدلة والقرائن إلا نسبة ضئيلة لإثبات حقه لا تصل إلى ٥٪ مثلا فهذا لا يعني انها فاشلة، فأنت صاحبة رسالة ونصيرة للمظلومين فلا حرج في تولي تلك القضايا.

لا تثقي فيمن يأتيكِ باكيًا أو شاكيًا أو متباكيًا، وأؤكد كما ذكرت سابقًا، أن تكون العواطف والمشاعر خارج أسوار مهنة المحاماة.

هل تعلمين لماذا شعار العدالة في بعض الدول المتقدمة يدٌ ترفع ميزان عدالة وأعينٌ مغطاة برداء؟، لسبب بسيط، أن العدالة لا تلتفت إلى صور وأشكال الآخرين مهما كانوا.

الكل في الحق سواء، والذي يفرق بينهم ما لديهم من أدلة وبراهين ساطعة تثبت حقوقهم، وتعلمين أن القانون أعمى ولا يرى إلا الدليل القاطع فقط، فقد تجدين شخصًا قد أثيرت حوله

شبهات كثيرة بأنه مرتشي وغادر ومزور وهو يمشي بين الناس، أتعلمين لماذا؟ لأن القانون لا يعاقب لمجرد الكلام والحديث ولا يجازي لمجرد الشبهة، بل الفيصل، وأعيد عليكِ الدليل ثم الدليل... وقد تجدين شخصًا قد ظهر صلاحه واستقامته وهو مدان لأن الأدلة هي التي أدانته وليس مجرد الحديث والرأي.

احرصي ألا تعطي العميل انطباع ايجابي أو سلبي عن قضيته لأنكِ ستكونين بمثابة طبيب ومنقذ لقضيته وسوف يحمل ما تذكريه على محمل الجد، لكن عليكِ بعد دراسة القضية والتأمل فيها أن تعطيه نسبة نجاح تقديري وهذا الأمر يجعل منكِ تتعاملين بشكل مهني للقضية دون عواطف.

من المهم كذلك أن تجدين بعض الفنون المساندة التي هي من الأهمية بمكان، والتي تكمل شخصيتكِ وتصقلها، وأعني بتلك الكتب المعنية للتعامل مع الناس ابتداءً بكتب (ديل كرنجي)، (من التعامل مع الناس)، والذي أذكر أني قرأته، وكان له دور في حياتي الخاصة وحياتي المهنية وكذلك كتب فن الحوار وفن التعامل مع أصحاب الطباع الصعبة وفن التعامل مع ضغوط العمل وفن

الإلقاء وفن الحوار وكتب كثيرة تتحدث عن هذا المجال.

من الأخطاء التي قد يقع فيها بعض المحامين، خاصة باللقاء الأول مع العميل كثرة الثرثرة، الأفضل بل والواجب أن تكثر الإصغاء لتجعل العميل يتحدث عما بداخله دون قطع لأنه في أغلب الأحوال لا يأتيك العميل إلا في حد معين إلا وقد أنهكه التعب والقلق والسهر والتفكير وهو بدوره يأتي حاملًا همومًا وأسئلةً كثيرةً ويريد أن يفرغها لدى شخص يراه طوق نجاة.

عليكِ أن تكون الورقة والقلم حاضرة في هذا الموقف مدونة كل ما ترين من مهمة حديثة، وفي نفس الوقت تدوين على أثر ذلك أسئلة لتتوافر لديكِ تصورًا كاملًا للقضية.

المبحث الثاني عشر:

المحامية والقضايا المصيرية

التاريخ يحكي معاناة المرأة بشكل عام، وهذا الأمر ينسحب على المرأة السعودية، وذلك من خلال التحديات التي تواجهها المرأة في قضاياها المصيرية، وإن كنت قد اختلف مع البعض في ترتيب الأولويات وفي تعريف ماهية تلك القضايا المصيرية، إلا أن ما أظنه قاسماً مشتركًا يجمع عليه الكثير هو التميز والمساواة وإن كانت تلك المصطلحات نراها واسعة، إلا أن في طياتها تحمل الكثير من الأمنيات، فمثلًا حق المرأة في التمثيل، وأعني بذلك التمثيل الرسمي في مجلس الشورى، المجالس البلدية، والغرف التجارية وكذلك الأندية الأدبية، توليها مناصب مهمة في الأجهزة الحكومية، ولعل اليوم يعلم الجميع أن المرأة في السعودية خطت خطوات مهمة، وذلك من خلال الموافقة على تعيين عضوات في مجلس الشورى، وكذلك تعيين المرأة على جامعات بالمرتبة الممتازة، مما يعني أن التوجه العام

بالدولة داعم لهذه السياسة، ولكن بخطوات تدرك حساسية الواقع السعودي، وأجد أن موافقة الدولة على السماح للمرأة بتولي مهنة المحاماة أمرًا ضروريًا ومهمًا على المدى البعيد، حيث أن واقع الحال يحكي التهميش لهذه الشريحة من المجتمع قد تتفاوت من منطقة إلى أخرى، وذلك بحكم بعض الأعراف أو العادات التي كان لها دور لتأخر صدور مثل تلك القرارات، والواقع كذلك يؤكد على أن تولي المرأة لقضاياها ومعاناتها الواقعة، لن تكون بسواعد غيرها، بل لا بد أن تشرف بشكل رسمي وصريح على تلك القضايا، وكما قال المثل: (ليست النائحة الثكلى كالمستأجرة).

المبحث الثالث عشر:

المحامية وفن الترافع القضائي

سأسرد لكم ما ذكره الأستاذ الكبير هديل نصر، حول واقع الترافع في الماضي، وأثره على تغيير مسار سياسات الحكومات ودور هذا الفن في إضفاء الهيبة والوقار لشخصية المحامي.

فيقول: لم تعد البلاغة والفصاحة وفن الخطابة في خدمة المرافعات القضائية، كما كانت عليه منذ العصور القديمة وإلى تاريخ قريب. «تُربح» الدعاوى حاليًا باستعمال التكنيك وإتقان الأساليب الحديثة في البحث والتقصي، أكثر من استخدام البلاغة والخطابة، ولعل فيما أورده أحد الكتاب بالإشارة الى قصة النملة والصرصار ما يوحي بأن المحامي الصداح ترك المكان فسيحًا للمحامي شبيه النملة في السعي لجمع كل ما تحتاجه القضية، دأب دائم وصبر ودقة ونظام. لا يمكن اختصار المحاماة بالمرافعات وأساليبها، وإنما نريد فقط الإشارة إلى ما عرفته المهنة من تحول

في هذا الجانب، وبما أن المخاطب في هذا هو الإنسان العادي غير المتخصص فسوف لا نعمد للدخول في النواحي التقنية، وسنعرض عرضًا لا يتوجه الى العمق والتفصيل، فلهذا مجال غير مجال مقالات الانترنت، هدفنا هنا هو محاولة نشر ثقافة قانونية تكون في متناول الجميع. (حتى ولو ارتجفت ركب بعض الناشرين حين التفكير بنشرها، فيؤثرون السلامة على النشر).بعد الحرب العالمية الثانية ظهر قانون الأعمال لتلبية احتياجات الشركات الكبرى، وكذلك الحكومات، وعليه طور المحامون مكاتبهم للتجاوب مع المتطلبات الجديدة، وخلال الثمانينات تطور القانون الجديد، قانون الأعمال الجزائي، وأصبح على القضاة معالجة ملفات شائكة ومعقدة تختلط فيها المسائل المالية والاقتصادية والنفوذ السياسي المتعدد المصادر والوسائل. هذا الوضع الجديد أنتج محامين متخصصين، خبراء، قادرين على البحث الدؤوب الشاق في ملفات قد يزيد صفحات كل منها على 5000 صفحة للبحث عن عيب من عيوب الشكل، أخصائيون يقدمون الاستشارات القانونية المدعمة بالإحصائيات والأرقام والجداول...، وخاصة للشركات الكبرى العملاقة الوطنية ومتعددة الجنسيات، أكثر مما يترافعون ويبحثون عن

فنون البلاغة والخطابة، وكوّن بعضهم ارستقراطية جديدة مكتبية وأصبح المحامي، ـ نتحدث هنا عن الغرب، وفرنسا بشكل خاص ـ الذي يمارس المهنة منفردًا أو بالتعاون مع بعض المساعدين يواجه صعوبات كبيرة، مفضلًا الانتقال، حين تسنح له الفرصة، للعمل، كمتعاون أو أجير... وغير ذلك من الصيغ التي تنظمها المكاتب الكبرى للمحامين، المجهزة بكل الوسائل الحديثة، والامكانيات المادية غير المحدودة المتركزة في الأقاليم والمتوسعة أو الطامحة لامتدادات قارية، وقد أشرنا في مقال سابق إلى المحامي الأوروبي، وإلى ما يمكن أن يُسمى المحامي عابر القارات هذا الوضع الجديد أدى في نهاية القرن العشرين إلى نهاية أجيال المحامين العمالقة الذين طبعوا عصورهم بطابعهم، باستخدامهم الرائع لألياته، وتركوا بصماتهم على صفحات التاريخ القضائي الفرنسي، وهكذا لم تعد المرافعات الكبرى التي أشرنا لبعضها في بعض الدعاوى، تُسمع إلا قليلًا في أيامنا هذه، كما لم يعد لها مكان مستقر في ظل الظروف الجديدة للمهنة، وفي تطور العلاقات الاجتماعية وما نتج عنها، وكذلك تطور القضاء وأساليبه ووسائله. أعداد الدفاع كانت ومازالت له قواعده منذ أيام أرسطو يتطلب كما أوضح هذا

الأخير، دراسة معمقة وشاملة للقضية. « في المقام الأول يجب فهم النقاط التي سيتحدث عنها (المدافع) ويرافع فيها، وأوجه القياس، والسياسة، وكل الأشياء مهما كانت طبيعتها، ومن الضروري أن يملك كل التفاصيل أو على الأقل غالبيتها فإذا كنت لا تملك أي من هذه التفاصيل فلا يمكنك استنتاج أية خلاصة Rhétorique، livre II، chapitre XXII يرى سيسرون بأن أي كان يريد تأمين الدفاع في دعوى معينة عليه دراستها بعناية فائقة.. ومعرفتها في العمق وهذا ما يجنبه تهمة الإهمال وعدم الإخلاص من قبل موكله وأخذ فكرة سيئةً جدًا عنه.. فمن المستحيل في موضوع لا نعلم عنه شيئًا أن لا نخون، بسبب هذا النقص المعيب، مصلحة الموكل. ومع ذلك فالبلاغة والخطابة التي كان يعتمدها المحامي في المحاجة القضائية والتي أن ذكرت ذكر بشكل خاص المحامي والشاعر والفيلسوف وأمير البلاغة والبيان وأفصح فصحاء روما القديمة سيسرون Cicéron_ لم تمت نهائيًا وإنما تغيرت لغتها وأدواتها وأساليبها، ومن الطبيعي أن تتغير المنهجية بتغير العصر وإلى اليوم، وعند الحديث عن البلاغة والخطابة لا يخفي الغربيون المعاصرون إعجابهم بسيسرون واحترامهم لبلاغته وفصاحته ومنهجيته في

تقسيمه لمراحل المرافعة القضائية، فسيسرون كان في أصول الفن القديم وفي فروعه. ذهب إلى اليونان القديمة لمدة عامين، تدرب خلالهما على فن البلاغة والخطابة، حسب التقاليد اليونانية، منذ أرسطو، على أيدي أساتذة البلاغة والخطباء المشهورين في تكنيك الفصاحة، كما استفاد من علاقاته بأساتذة الفلسفة لتكملة ما هو ضروري لإغناء معارفه. ولم يكتفي بترجمة ما كتبه الإغريق في هذا المجال من اللاتينية إلى الرومانية، وإنما أضاف إليه تجاربه الخاصة.

اشتهر منذ كان شابًا في عامه السادس والعشرين بمرافعاته في قضية سكتيسروسيس كان يعير أهمية كبيرة لنصائح أساتذته، وبشكل خاص الذي جاء إلى روما لتدريس البلاغة بأسلوب مولون كان مجهولًا إلى ذلك الوقت في روما.

لقد أدرك سيسرون ضرورة التخلي عن العنف في العبارات لصالح النظام في الخطاب والمحاجة المنهجية والهادئة، والبراعة في الإقناع، وفي هذا كان يملك ترسانة من البلاغة الإغريقية والإسناد الفلسفي والسياسي عند الحاجة للاستطراد التوضيحي، والاستشهاد القضائي. لقد خضع فن الخطابة في روما لتحول كبير

في القرن الثاني قبل الميلاد بالاتصال مع الأساتذة الإغريق ومع ذلك لم تظهر فيها مدارس البلاغة إلا في بداية القرن الأول قبل الميلاد. عرفت روما أثر ذلك أسلوبين متنافسين: الأسلوب القديم الأثيني التقليدي (نسبة لأثينا). والأسلوب الآسيوي الذي نشأ وتطور في آسيا، فالأول يفضل الأناقة والاختصار ويعتمد على اختيار الكلمات والعبارات الأنيقة المهذبة، والمتجرد من كل الانفعالات، أما الثاني فكان عكسه، يعتمد التصوير وغزارته، ويستدعي إثارة المشاعر إلى درجة البكاء، ويستجلب التصفيق، إنه الخطاب الآسيوي الذي كان ينتشر بفضل فعاليته، وتتسع شعبيته لدى العامة من الرومان الذين يحبون المسرح والمشاهد المسرحية. كان سيسرون، تلميذ الآسيوي مولون، يعرف كيف يشد أنظار واهتمام القضاة بقدرته على إخضاع العلوم التي تلقاها لخدمة مرافعاته، يرى فيه المؤرخون ليس مجرد خطيب مصقع فقط، وإنما أيضًا ممثل بارع وقدير، أكسبه ذلك مثابرته على حضور المسرح في شبابه، كان يستشهد بخلاصات من المسرحيات، ويستعمل بشكل مبطن إيحاءات يعرفها جيدًا المستمعون له، مستعملًا التساؤل، والتعجب، والاستغراب، ليرسل للمستمع ما يريد إيصاله إليه من تسخيف جهة الاتهام، محاولًا في

كل هذا التأثير في حواس الجمهور وكسب تعاطفهم معه.كان يعلن عن سعادته بكونه يدافع عن القضايا العادلة، خاصة وأنه عضو في

مجلس الشيوخ يترافع أمام نظرائه من أعضاء المجلس، اجتمع فيه المحامي وعضو مجلس الشيوخ ورجل السياسة، واستطاع توظيف هذه الصفات والمهام للدفاع عن المؤسسات وبقائها. وقد كلفه مجلس الشيوخ بمهمة الدفاع عن الجمهورية. هذا التوظيف الجيد للمعرفة والثقافة المتكاملة واستعمال البلاغة وموهبة الفصاحة وفن التعبير الشفهي والحركي المسرحي، في خدمة القضية المطلوب الدفاع عنها، بلغة ذلك العصر يبقى مطلوبًا وصحيحًا في عصرنا الحالي، ولكن بلغة العصر وأساليبه الجديدة ومتطلباته.

كليات الحقوق، حتى الحديث منها، تعلم أولويات الحقوق، ولكنها لا تدرس الاستراتيجية، أو فن الجدل أو البلاغة فهذه مواد غير موجودة في برامجها، ولا حتى اللغة وقواعدها.

معرفة القوانين بعمق ضرورية، ولكن ليس بها وحدها تُربح القضايا، فكثير من الحقوقيين والأساتذة الكبار، رغم معارفهم القانونية، غير قادرين على السيطرة على دعوى قضائية والسير

بها نحو نهاية موفقة. لا بد من اقتران المعرفة الكاملة بالقوانين والإجراءات بإتقان فن وضع الاستراتيجية، والتمكن من مهارات الجدل والبلاغة وفن الخطابة، فتدريس القانون بالاعتماد على الذاكرة وحدها غير مجد، «فهل يعقل حقا، كما يقول ديماس بأن تقليص تلك الدراسة إلى تمارين للحفظ، أو بأحسن الأحوال برهنة مجردة بالاعتماد على المجموعات القانونية يخلق المهني الجيد في الحقوق؟ وهل يكفي لذلك حفظه عن ظهر قلب، بعض القواعد، أو حمله تلك المجموعات وغيرها من المؤلفات تحت إبطه ؟ ليس بالإمكان، وحتى ليس من الكافي معرفة كل النصوص، فذلك ليس أكثر مما هو عليه حال الرياضي بحفظه جدول الضرب» les avocats. P.67 يجب إقناع القضاة، وهذا من مهام البلاغة. البلاغة سلطة حقيقية للخطيب، فبهذا المعنى الاقناع هو المعيار الوحيد لصحة البرهنة التي تدور بشكل أساسي في الدعاوى (L'éloquencejudiciaire). الجدل حسبما يرى ترافرسي هو تكنيك الخطاب بواسطته يمكننا هدم أو تأكيد أشياء انطلاقًا من أسئلة وأجوبة من المخاطبين.

البلاغة عُرّفت على أنها المقدرة على اكتشاف نظريًا، ما يمكن أن يكون خاص بالإقناع في كل حالة. فالجدل والبلاغة كلاهما يسعيان

الى نفس الهدف: الاقناع.. la défensepénale 1990، p. 76

ومع «تبسيط» اللغة القضائية ابتداءً من أوائل القرن الماضي، فإن الديالكتيك والبلاغة عرفا تطورًا في الشكل والصيغ في الخطاب القضائي الحالي، وليس هنا مجال الحديث عن ذلك.عرفت المحاماة التخصص والمزيد من التخصص مع تنوع القضايا وتعقيدها، ومع ذلك يجادل البعض بأهمية التخصص، وأنه من المبالغ فيه القول بأنه يجعل الكفاءة القانونية للمتخصص قادرة وحدها على حل مثل هذه التعقيدات، فحسب كارسون إذا كان المتخصص يحدد جهوده في نفس النوع من المسائل، سيكون غير كفء في المسائل الأخرى، وسيخاطر بأنه سينتظر طويلًا، ومن الممكن دون نتيجة، زبائن يقصدونه.. حتى ولو تخصص المحامي فلا يمكنه أن يكون كاملًا، أنا متخصص في الملف الذي يعهد به لي L'avocat et la morale، 34.ليجد المحامي نفسه في وضع جيد، أو شبه جيد، وليمكنه قبول أي ملف مهما كان عليه أن يكون أولًا مثابر ومجتهد في دراسات طويلة وشاقة، ويخضع لتدريب قاس. ويرى آخرون أن التخصص يقلص من العمل والجهد، ويقوي الكفاءة، ويسهل الوصول إلى الزبائن، والتخصص اليوم يشمل مجالات

واسعة، فهناك متخصصون في قضايا الطلاق،و في الميراث، وفي قضايا التزوير، وفي منازعات الاتصالات، وفي حوادث السير...، وفي الجرائم المالية، والشركات المفلسة ووسوء الإئتمان، لهم مختصيهم الذين يمضون أشهرًا في مكاتب قضاة التحقيق لإنقاذ سمعة وحرية موكليهم، وهل لصاحب قضية جنائية أن يعهد بها إلا نادرًا لمحام معروف بمرافعاته في القانون المالي والارقام، وبالعكس فإن أي متمول لا يرى من المناسب تسليم قضية تتعلق بشؤون حساباته لمحام متخصص في القضايا الجنائية.

هذا التقدم الكبير في علم التخصص، وتطور التكنيك الحديث، جاء على حساب الفن في المهنة، وأصبح من النادر تزاوج العلم والفن بشكل متكافئ، خاصة كنتيجة في ظل ضعف الثقافة العامة عند المحامين. يعتبر المحامون الفرنسيون الحاليون أن من بقي من ورثة المشاهير الكبار في فرنسا قلائل جدًا، محاميان أو أكثر قليلا، منهم روبير بدنتار، الذي مارس المحاماة فترة طويلة ولكنه يشغل منصب وزير العدل ثم رئيس المجلس الدستوري من عام 1989 الى 1995، ابعد نفسه عن المرافعات والمحاكم. عكس جاك فرجاس Jacques Vergès

الممارس الدائم للمهنة، المناقض كليًا في توجهاته الفكرية والسياسية والعملية لبدنتار.

أنصار هذا الأخير يثيرون حملة كراهية ضد فرجاس لموقفه من القضايا العربية والقضية الفلسطينية بشكل خاص، والذي سنخصص له السطور القادمة بعد ذكر موجز لأسماء مشهورة في تاريخ المحاماة، دون التطرق لمرافعاتهم، إذ ليس بإمكان مقال او مجموعة مقالات أن تفي بذلك. يذهب بعض من تعجبهم لغة المقارنة إلى تشبيه المحامي الجيد بالجندي الجيد الذي يعد للمعركة، ويخوض غمراها، إذ لا بد له من وضع استراتيجية دقيقة، وإلا فإن نتيجة المعركة معروفة سلفًا. الدعوى معركة قضائية وكل محام قبل الدعوى يقوم بصمت بالإعداد لها في مكتبه روبير بادنتار. L'exécution. P. 136. تخضع المعركة القضائية لقواعد إجرائية وأدبيات المهنة... الخ. فمن الممكن خسارة قضية رابحةً سلفًا نتيجة خطأ في الاستراتيجية. كما أن ليس المهم فقط أن يكون المترافع مقتنع بحقه في القضية المرفوعة أمام المحكمة، وإنما المهم إقناع القاضي بهذا الحق ليعترف له به بحكم قضائي.

غالبية مشاهير المحامين الفرنسيين الذين عرفهم تاريخ القضاء الفرنسي كانت لهم ارتباطات وثيقة بالسياسة. (تجدر الإشارة إلى أن من بين 23 رئيس جمهورية فرنسيا كان هناك11 محام، لم يصلوا إلى الرئاسة بطبيعة الحال بسبب هذه الصفة، كما لم يكن جميعهم من مشاهري المحامين، آخرهم ساركوزي الذي لم يمارس المحاماة إلا لفترة قصيرة جدًا) وكانوا موسوعات في الأدب والثقافة العامة بأنواعها، تركوا خلفهم أعمالا ومؤلفات عديدة في المحاماة وغيرها. عاصر الثورة الفرنسية وشارك فيها أو كان شاهد على وقائعها وقضاياها محامون مشاهير، نذكر منهم على سبيل المثال فقط لا الحصر:ـ روبسبيير Maximilien Robespierre 1758 ـ 1794محامي ورجل سياسة، كان متشبع بأفكار فلاسفة القرن 18 وبشكل خاص روسو، لم يعمل كثيرًا في المحاماة، كان والده محام في المجلس الأعلى، شارك في الحياة السياسية حتى عشية الثورة ليصبح لاحقًا من رموزها، ساهم وتكوينه القانوني في صقل مواهبه الخطابية وبلاغته.

من المفارقات أنه شارك في تحرير إعلان حقوق الإنسان والمواطن، وصياغة الدستور الأول عام 1791 وبأنه ألقى كلمة في

إلغاء عقوبة الإعدام ما تزال مشهورة.

اشتهر بخطبه وفصاحته وأفكاره السياسية، وعرف بأنه عدو الفساد، غيرته السياسة والسلطة ودمرت فيه تكوينه القانوني.

عندما كان يذكّره معارضوه بمواقفه المعادية لعقوبة الإعدام على سبيل المثال، كان يجيب بأن الزمن قد تغير.

تحول من بطل شعبي وزعيم سياسي ليصبح من أكبر السفاحين في التاريخ.

طالب بإعدام لويس السادس عشر وجميع أفراد العائلة الحاكمة، واتهم كل معارض له على أنه من أعداء الثورة ليتم إعدامه فورًا. بلغ عدد المعدومين في فرنسا خلال دكتاتورية ستة آلاف مواطن في ستة أسابيع، تم إعدامه بالمقصلة.

- دانتون Georges Jacques Danton 1759ـ 1794

محامي في مجلس الدولة ببدايات متواضعة، ابن نائب عام، رجل سياسة، أصبح من رموز الثورة الفرنسية. نسجت حوله وحول روبسبير الأساطير، اعتبر مع ميرابو من أشهر خطباء عصره. تزعم الجاكوبين المتطرفين في الجمعية الوطنية، ولعب دورًا في إسقاط

الملكية عام 1792، رأس الجمهورية لفترة مؤقتة، وسيطر على لجنة الأمن العام وعلى عمل محاكم الثورة، اختلف مع روبسبير بسبب الإعدامات والعنف المبالغ فيه، أعدمه هذا الاخير في 5 افريل 1794 وعمره 34 عاما، من آخر كلماته قبل تنفيذ حكم الإعدام به: ما يؤسفني فقط أني سأعدم بالمقصلة قبل الحيوان روبسبير.أشرنا هنا إلى روبسبير ودانتون لتكوينهم الأساسي كمحامين وما لعبه ذلك من دور في إغناء موهبة الفصاحة وفن الخطابة لديهما، وليس لدورهم في إغناء المحاماة كمهنة.ـ فرنسوا دينيزترونشيه 1806 محامي وصحفي ورجل سياسة قبِل الدفاع عن لويس السادس عشر مما سبب له مشاكل استطاع التغلب عليها لاحقا.

أصبح رئيس محكمة النقض الفرنسية، عينه نابليون بونابرت لإعداد القانون المدني (قانون نابليون) عام 1800 إلى 1904 بالتعاون مع تحت اشراف Cambacérès نقلت رفاته بعد وفاته تكريما له الى Panthéon de Paris عام 1806 .ـ ريمون دو سيز Raymond de Sèzeاو 1748) Romaindesèzeـ1828). من أشهر المحامين الفرنسيين، من الأنصار الملكية، مستشار ماري انطوانيت في قضية العقد رافع في قضايا شهيرة بمواهب المحامي

المتميز، ومنها دعوى لويس السادس عشر.

عين عام 1815 رئيسًا لمحكمة النقض، وانتخب عضوًا في الاكاديمية الفرنسية. بيير انطوان بريبه Pierre Antoine Berryer (1790ـ1868).محامي ورجل سياسة، من أنصار الشرعية الملكية، ومع ذلك كان مدافعًا قويًا عن حرية الصحافة، وعن الحق الإلهي للملوك، اختاره لويس نابليون الثالث للدفاع عنه (أشرنا لمرافعته في مقال سابق) رغم الخصومة الفكرية بينهما، انتخب عضوًا في الاكاديمية الفرنسية عام 1852. كتب للملك قبل وفاته: «... قيل لي بأن أيامي قد اقتربت من نهايتها، أموت والحزن يعتصرني لأني لم أر انتصار حقوكم في الميراث المكرسة لتطوير الحريات التي تحتاجها فرنسا، احمل معي هذه الأمنية إلى السماء، من أجل جلالتكم.. الوداع سيدي، ليحميكم الله ويحمي فرنسا، المخلص لكم، وأحد رعاياكم المخلصين. بيربيه

ـ كيستاف لويس شو داست انج Gustave Louis Chauxd'EstAnge 1800ـ 1876.محامي ورجل سياسية، من مشاهير المحامين في ملكية جويليه، التحق بالجمهورية الثانية

بسياسة لويس نابليون بونابرت، أصبح نائبًا عامًا لدى محكمة باريس في ظل الامبراطورية الثانية، سمي نائبًا لرئيس مجلس الدولة، ترك العديد من المؤلفات منها ماري أنطوانيت ودعوى العقد، قاموس العائلات النبيلة الفرنسية القديمة حتى القرن التاسع عشر.ـ كلود فرنسوا شوفولاكاردClaude François ChauveauLagarde 1756ـ 1841محامي ورجل سياسة، من أشهر محامي باريس،عرفه الجمهور منذ بداية الثورة عام 1789، عرف بشجاعته الكبيرة، دافع عن ماري انطوانيت بحرارة واستبسال أثارت شك لجنة الأمن العام به فاستدعته بعد صدور الحكم في الدعوى المذكورة متهمة إياه بالاندفاع الكبير في الدفاع عن المتهمة، ولكنه استطاع تبرير موقفه.

بعد عودة الملكية أصبح محام في مجلس الملك ورئيس مجلس نقابة المحامين، وسمي مستشارًا في محكمة النقض عام 1828، سمي شارع في المنطقة الثامنة بباريس باسمه تكريما لذكراه..ـ موريس كارسون Maurice Garçon 1889 ـ 1967محامي في نقابة محامي باريس، وكاتب قصصي وروائي، ومؤرخ، والده أستاذ مبرز في كلية الحقوق في ليل وفي باريس، رافع في قضايا هامة جدًا

وعديدة إبان الاحتلال الألماني لفرنسا وبعد التحرر انتخب في 4 افريل 1946 عضوًا في الاكاديمية الفرنسية من أقواله أن: «الحقيقة القضائية لم تكن أبدًا إلا ما يستنتجه القانون، فهي حقيقة احتمالية، قدّرها أشخاص مستقيمون ولكنهم غير معصومين عن الخطأ، يصدرون أحكامًا، بأفضل ما يستطيعون؛ لوضع نهاية للنزاع، فاذا ما أعطينا للشيء المقضي فيه قيمة مطلقة في نتائجه فذلك لأنه لا يمكن ترك الخصومات إلى الأبد دون حل، فقيمتها ليست إلا نسبية، بالنسبة للحقيقة الخالصة التي من المستحيل التأكد اليقيني من معرفتها زادت مؤلفاته على 33 مؤلفًا منها: في البلاغة القضائية، العدالة المعاصرة. مرافعة من أجل René Hardy.... جاك فرجاس Jacques Vergès (5 مارس 1925، مخضرم ومن آخر أجيال مشاهير المحامين والده من جزيرة رينيون ووالدته تايلندية، يعتبر المحامي الأكثر إثارة للجدل في فرنسا، لا أحد من أنصاره أو أعدائه يشكك بقدراته ومواهبه كمحام، يتهمه أعداؤه بالعداء للسامية، وبأنه محامي الشيطان، والمدافع عن الإرهابين والنازيين، منعته إسرائيل من دخول فلسطين للدفاع عن موكليه، ولا شك أن ذلك يعود لتاريخه وتوجهاته السياسية.

يهاجم القضاء الفرنسي في جذوره، يعتبر خطيبًا استثنائيًا، جمع بين البلاغة وفن الخطابة وبين التكنيك الحديث فهو خبير لا يضاهى في الإجراءات، يحشد الرأي العام كشاهد على القضايا التي يدافع عنها، مقدمًا موكليه كضحايا، ويعرف كيف يصل الى وسائل الإعلام، توكل إليه القضايا الكبرى. منذ بداياته اتجه إلى اليسار، ساند الجبهة الشعبية منذ أن كان في السادسة عشر من عمره (حصل على البكالوريا وعمره 16 عامًا والسنة الأولى في الحقوق وهو في السابعة عشر). تطوع في المقاومة الفرنسية، قوى فرنسا الحرة، عام 1941، وحصل على أوسمة عديدة لبسالته، وبقي محبًا لشارل ديغول.

بعد نهاية الحرب انتسب للحزب الشيوعي الفرنسي، وانتخب ضد إرادة حزبه عضوًا في مكتب مؤتمر الاتحاد العالمي للطلاب في براغ وبقي فيه إلى عام 1954. بعد أدائه القسم كمحام اشترك في محاضرات التدريب، وفي مسابقة البلاغة في نقابة محامي باريس، وعمل واحتك بكبار المحامين ورجال السياسة. عرف جاك فرجاس بعدائه الشديد للاستعمار حتى قيل عنه أنه تزوج قضايا الثورة في شتى أنحاء العالم.

ناضل إلى جانب جبهة التحرير الجزائرية ودافع عن محارييها، ودفاعه عن المناضلة جميلة بوحيرد وصل لأسماع العالم في قاراته الخمسة، فقد فضح السلطات الفرنسية الاستعمارية بإيصاله للرأي العام الحر الفرنسي ولكل العالم أساليب التعذيب الوحشية التي مورست عليها وعلى غيرها من المناضلين.

في إحدى الجلسات كما يروي بنفسه قال للقضاة هل نحن في محكمة أم في قبو تعذيب، وحينما وصفه الحاضرون بأنه مجرد صيني توجه نحوهم وقال اسمح لي سيدي الرئيس بأن أذكرهم أنه عندما كان أجدادي يبنون الحضارة كان أجدادهم في العصور الوسطى يأكلون البلوط في الغابات.

التوجه للرأي العام فوت على المستعمرين تنفيذ حكم الاعدام بموكلته التي أصبحت زوجته فيما بعد لسنوات عديدة. بعد استقلال الجزائر أصبح جاك فرجاس رئيس مكتب وزير الخارجية الجزائرية، ثم غادر الحكومة ليعود الى فرنسا.

عاد عام 1965، بعد تنحية بن بله عن السلطة، إلى الجزائر لممارسة مهنة المحاماة فيها الى عام 1970.احتفى فرجاس لمدة

8 سنوات عن العالم ولا يعلم أحد إلى اليوم أين كان ولا المهام التي كان يمارسها، ويرفض هو الاعـلان عن ذلكمن موكليه رؤساء دول، مناضلون سياسيون، وممن يعتبرون إرهابيون من كل الفئات، مسؤولون وموظفون في الدولة الفرنسية، زيادة على طالبي الاستشارة القانونية من هذا المحامي الذي لا يشق له غبار. في تصريحاته العلنية المتعددة والتي لم يزل يرددها منذ زمن بعيد أن فرنسا ارتكبت مجازر في الجزائر: «ما ارتكبته فرنسا في مدينة سطيف وقالما في 8 ماي 1945 تشكل حسب القانون الدولي والقانون الفرنسي جرائم ضد الانسانية». وبما أن مثل تلك الجرائم لا تسقط بالتقادم فإنه يشجع على فتح دعوى بهذا الخصوص أمام محكمة الجنايات الدولية.فرجاس صاحب نظرية القطيعة la rupture في الدفاع الجزائي، وصاحب ما يزيد على 30 مؤلفًا، والمشارك في الندوات التلفزيونية كلما دعي إليها، رأى أيضًا في المسرح وسيلة نشر للثقافة القانونية فشارك فيها.

حياة ونشاط فرجاس أغرى أشهر المخرجين السينمائيين لإخراج فيلم سينمائي بعنوان جاك فرجاس محامي الرعب Jacques Vergèsl'avocat de la terreur يروي أهم مراحل حياته

كمحام خلال أكثر من نصف قرن، وهذا ما لم يحدث مطلقا في تاريخ فرنسا فيلم سينمائي عن محامي وبطبيعة الحال ليس الهدف هو تتبع حياة ونشاط هذا المحامي، آخر الباقين من أجيال كبار المحامين، وإنما الإشارة إلى أن المحاماة في العصر الجديد غير، في مجال المرافعات، محاماة ما قبل التخصص. و صولًا للقول أن أية مهنة، ومنها المحاماة موضوع حديثنا، للتطور بتطور المجتمعات، وتنزل على الحديث من متطلباتها وشروطها، ولابد لها من إعادة النظر، أو حتى هجر، إن كان ذلك ضروريًا، بعض التقاليد والمفاهيم والأدوات التي لم تعد قادرة على التكيف مع الظروف والمعطيات الجديدة.

تطور وحركية المجتمعات الحية، التي لا تعرف السكون أو الجمود، ولا تجتر تجارب الماضي عشوائيًا وتقف عندها، يستدعي بالضرورة تطور عمل ووسائل وأهداف المهن القائمة فيها، وتطور هذه الأخيرة يساهم بتطوير تلك المجتمعات نفسها، فالعلاقة هنا جدلية والتأثير متبادل ومستمر. وعليه لم يعد في عصرنا الحالي وجود للمحامي المحيط، أو الأستاذ العالم العلامة، أو الشيخ الفقيه بكل علوم الدين والدنيا، أو الطبيب الشافي من كل الأمراض والعلل، أو الفيلسوف الحكيم، فالكل لا يعرف إلا جزءًا محدودًا

من الكل غير المحدود، ومع ذلك، ويا لسخرية القدر، في مكان وحيد من هذا العالم، وفي عصر فريد لا يراد له أن يكون في عصره، لا يزال من يدّعي بالأصالة عن نفسه، أو يدّعي بالوكالة عنه وله منافقوه «ومثقفوه» وإعلاميوه، بإحاطته بكل علوم العصر الدقيقة والاجتماعية، بما فيها السياسة بفروعها والاقتصاد بأنواعه، والعلوم العسكرية الاستراتيجية والتكتيكية. والكتابة والتأليف بالأدب والتنظير والتاريخ وعلم الوراثة والانساب، وإصدار النصائح والإرشادات والعطاءات والهبات، والاقوال التي تصبح مأثورة فور الصدور، وبالقوانين والمحاماة وفنون وأصول المرافعات بكل اللهجات إلا بليغها وفصيحها، وإصدار القرارات والأحكام المتعلقة بكرامة ومصير الانسان والاوطان. وبالغيب وخفاياه أنه التخصص في التخصص وهو مهنة ومهنية الحكام العرب في دنيا العرب، وليس في ذلك من عجب، فقد يضع الله سره في أضعف خلقه، حسب الدراويش ولكن العجب كل العجب أن كلما زاد تردي البلاغة، والفصاحة، والمنطق، وانحطت الاخلاق والقيم، وانتشر الفساد والاضطهاد، وأصبح الحوار بالصفع بدل اللسان وبالسجن والجلد بدل القلم والبيان، وغاب الوعي كنتيجة، أو غيبه

الواعون أنفسهم لإراحة أنفسهم، وتشوهت المهن والحقت جميعها بالسلطان، وسدت كل الجهات عدا الخلفية منها، كلما زاد ردح الرداحين وشرب التابعون للشمالة نخب الوطن على جثة الوطن.

فهل والحال هذا، يمكن أن يلد في دنيا العرب فطاحل المحامين؟ وإن ولدوا من أين تأتيهم البلاغة والفصاحة أو التكنيك والتخصص اذا كان النطق بالحق خارج إمكانية النطق؟ ومن يضمن سلامة اللسان وحصانة صاحبه؟ وأين سيادة القانون ليدافع عنها المدافعون؟.

كنت أقول دومًا من ليس لديه القدرة على الحوار ليس لديه القدرة على اتخاذ قرار، الحوار هو حلقة الوصل بين المحامية والمجتمع واختلف الآخرين في تحديد تلك الحلقات، فالبعض لديه حلقات من النوع الفاخر التي تصل فيها للمعلومة وتجد فيها الإجابات بشكل نموذجي، وإذا فشلت في إجادة هذا الفن فلن يكون لديها القدرة على المضي قدمًا في هذه المهنة لأنها مهنة قد بنيت في أساسها على الجدال والحوار والحجة والبيان وفصاحة اللسان.

إذن أمام تحدي آخر وهو ما يعرف بمصطلحات المعاصرة «الحوار البناء».

والیكم أهم المبادئ الاساسية لفن الترافع والاقناع:

اعتبر الإقناع وعلى مر العصور نوع من أنواع السحر الذي يمارسه المقنعون الماهرون من سياسيين وإعلاميين وقانونيين خلال مسيرتهم العملية، بغية الوصول إلى أهدافهم المنشودة والمرتب لها مسبقًا، حيث أن المقنعون المتميزين يستخدمون رسائل غامضة، تحض الآخرين على الاعتقاد بفكرة معينة يتم إقحامها في الوسيلة المتبعة للإقناع، وتعاد مرات متكررة، وإن هذه الرسائل التي تخاطب العقل الباطن تؤثر على المتلقي، وتشكل قوة غامضة لا تقاوم يحقق المقنع من خلالها مراده وغاياته.

و في هذه المقالة سوف نوضح للسادة المحامين والقانونيين أنه لا يوجد شيء يكتنفه الغموض في الإقناع، وبأنه بمقدورنا جميعًا أن نصبح محامين مقنعين مهرة، إذا كنا على قدر من الاحترافية في العمل.

أولًا: تعريف الإقناع:

الإقناع هو عملية يتم وفقها تغيير وتعزيز المواقف أو المعتقدات أو السلوك للطرف المراد إقناعه، ويتم هذا التغيير من خلال رسائل ينقلها المقنع إلى الطرف الآخر وتنقسم استجابتنا لتلك الرسائل إلى قسمين:

استجابة بعد تفكير: عندما يكون المتلقي مفكرًا ينصت بكل عناية لما يقوله المقنع ثم يقوم بقياس ميزات ومساوئ الرسالة من حيث منطقيتها وتوافقها وإذا لم يقتنع بهذه الرسالة يقوم بطرح الأسئلة وطلب مزيدًا من المعلومات.

استجابة دون تفكير: الاستجابة لرسائل دون وعي فتكون العقول مغلقة بصورة آلية ولا يكون هناك وقت أو حافز أو قدرة على الإنصات ويعتمد المتلقي على غرائزه لتمنحه مفتاح الإجابة دون الاعتماد على الحقائق والمنطق والأدلة.

خطوة المحامي الأولى للإقناع: إن الإقناع يبدأ بالمصداقية، والصدق يتكون من عاملي الثقة والمعرفة، فيمكن أن يكون المحامي أو المتحدث بارع في الخطابات ويمتلك قدرات عقلية فائقة وبراعة ذهنية عالية وضليعًا في اللغة العربية وفي كافة صور المناقشة والحوار، ولكن إن لم يكن صادقًا في القول فلا يمكن أن يقنع الآخرون.

عندما يفقد المحامي الأمانة في الحديث، فإنه بذلك يخلق انطباع لدى المستمع بالشك في صدق حديثه، فعندما نستمع إلى أي محامي فأننا نبدأ بسؤال أنفسنا هل نثق في هذا الشخص ؟ وهل نصدق

كلامه ؟ وهل هو صادق في حديثه ؟.

ومن الوسائل التي تجعل المحامي ينال ثقة الآخرين عندما يحاول إقناعهم هو أن يكون حديثه بعيدًا عن أهوائه الشخصية فعندما ندرك أن المحامي لا يرغب في أن يحقق أهداف شخصية بحته من خلال إقناع الآخرين بما يريده فسينال بذلك ثقتهم ويكون صادقًا في حديثه. وأنه من أكثر الطرق تأثيرًا على ذهن المستمع أن يعبر المحامي في حديثه عن الصورة السلبية أولًا ثم الصورة الإيجابية للواقعة المراد إقناع الآخر بها، ويجب أن يطبق قانون الصدق بمهارة كبيرة فينبغي أن يعلن المحامي عن الجوانب السلبية في شخصيته وهذا من شأنه أن يؤثر على ذهن المتلقي ويجعله يقر بصدق الحديث ثم ينتقل عقب ذلك إلى الجوانب الإيجابية وهنا يحدث الإقناع – كما أن الاعتراف بالخطأ هو أكبر دليل على الصدق.

ويجب على المحامي لإظهار ثقافته ومعرفته أن يستخدم بعض الألفاظ والتعبيرات الأكثر تداولًا في مجال تخصصه ليسهل بذلك الاتصال بالآخرين ومن تلك العبارات: ((العدل – الحق – اليقين – الدليل – الضمير – العرف – التشريع – القواعد الأساسية –

القانون الأساسي – الفقه – النظام العام – القواعد الاجتماعية – سلطة القانون – الاختصاص ... الخ.

ومن هذه العبارات أيضًا وعلى سبيل المثال ((لكل حق دعوى واحدة تحميه، الأصل براءة الذمة، البينة على من ادعى واليمين على من أنكر، من يدعي خلاف الأصل فهو يستحدث جديدًا لا تدعمه قرينة بقاء الأصل على أصله، للكتابة قوة مطلقة في الإثبات، لا يجوز للقاضي أن يحكم بعلمه الشخصي، أن الغش مبطل للمعاملات والتصرفات ولا يبنى عليه حكم، يجب أن تبنى الإدانة على الجزم واليقين لا على الشك والتخمين، العدم لا ينشئ حقًا ولا يزيل حقًا، الدفاع حق مقدس للمتهم صانه الدستور فلا يجوز إهماله أو التفريط به، الزواج حق من حقوق الله سبحانه وتعالى)).

يوجد ثلاث مستويات للمصداقية يجب التقيد بها للوصول إلى الإقناع، يجب على المحامي أن يطبقها لكي ينجح في إقناع الآخرين بما يريد وهذه المستويات هي:

المستوى الأول: يجب أن يكون المحامي موضعًا لثقة المستمع، وهذا يتضمن أن يكون صادقًا في الحديث، وأن يعرض قضاياه

ببراعة فائقة وأن يتحدث بأسلوب متميز.

المستوى الثاني: يجب أن تكون أفكار المحامي المطروحة صادقة، فإذا كانت مثيرة للجدل أو الخلاف فينبغي أن تؤيد بعرض بعض الأدلة الصحيحة التي تستند إلى كثير من القواعد القانونية والاجتهادات.

المستوى الثالث: يجب على المحامي أن يتوخى صدق الجهة التي يمثلها من خلال كون الموكل صاحب حق وأن كان محتملًا.

وسائل تدعيم الثقة للوصول إلى الإقناع

1 - يجب على المحامي أن يكون جديرًا بالثقة.

2 - يجب على المحامي الإعلان عن إنجازاته وما ينوي تحقيقه في القضايا المتناولة بين يديه.

3 - يجب على المحامي أن يكون منطقيًا في طرحه لأقواله، فالمتلقي دائمًا يثق بالشخص الذي يتخذ قراراته استنادًا إلى عقله بدلًا من مشاعره وعواطفه.

4 - يجب على المحامي ألا يبالغ في القول أو يعجز في الوفاء بما وعد به.

5 - يجب على المحامي أن ينجح ويسعى للوصول إلى غايته بشكل أفضل وذلك بأن يحقق للموكل مكاسب أكثر من التي سبق أن وعد بها.

6 - يجب على المحامي أن يستشهد دومًا بآراء المختصين في القانون والفقهاء وآراء محكمة النقض وذلك لتأييد أقواله ولكي ينال الثقة من الآخرين.

7 - يجب على المحامي أن يتوخى الصدق في القول والعمل، ويجب عليه أن يبين لموكله مواطن الضعف والنقاط السلبية في قضيته، وأن يقدم الاقتراحات لحل تلك المشاكل، وأن يعترف بنقاط الضعف والعجز عنده.

أما عن تأثير المظهر الخارجي على مصداقية المحامي عندما نقابل شخصًا للمرة الأولى فإننا نقيّم هذا الشخص وأسلوب تعاملنا معه من خلال السلوكيات التالية:-

1 - ننظر إلى وجه الشخص نظرة تفحص وتمعن.

2 - ننظر إلى هيئة الشخص.

3 - نمعن النظر في الملابس التي يرتديها.

4 - نصغي إلى نبرات صوته.

5 - مصافحة الأشخاص.

6 - الاستماع إلى كلام الشخص.

إنه من الصعب أن تتاح للشخص فرصة الانطباع الأول مرة ثانية، فلقاء الأول والانطباع الأول يرسخ في ذهن الآخرين ويبنى على أساسه سلوكيات وطرق التعامل التي تتفق، وهذا الانطباع ومما لا شك فيه بأن الانطباعات الأولى دائماً ما تخدعنا سواء سلبًا أم إيجابًا.

- إن مظهر المحامي الحسن بلباس يليق بطبيعة المهنة وكرامتها ونظراته التي تعكس شخصيته ونبرات صوته الواضحة البليغة والقوية ومصافحته دومًا للأشخاص بشكل ينم عن الود والتواضع وقوة الشخصية واستماع المحامي وإصغائه الجيد للآخرين وتفهمه لقولهم وطلباتهم هو بلا شك الوسيلة والخطوة الأولى الناجحة لكي يكون المحامي من المقنعين المميزين.

- يجب أن يظهر المحامي دومًا بمظهر صحي معافى، وأن لا يتعامل مع الآخرين في الفترة التي تكون فيها حالته الصحية غير جيده ؛ لأنه وعندما يلجأ الآخرون إلى المحامي لاسترجاع حقوقهم، ولكي يقوم بالدفاع عنهم، فإنهم يرسمون له في أذهانهم صورة الشخص قوي البنية، قوي الإرادة، فصيح اللسان، الذي يستطيع أن ينتزع لهم حقوقهم من غاصبيها، وبالتالي لا يجوز أن تهتز

هذه الصورة في أذهانهم، بأن يظهر المحامي حالات ضعفه الصحية ويجب أن يتحاشى الاختلاط بالموكلين خلال تلك الفترات – أدام الله الصحة والعافية على الجميع–.

كيفية استخدام المحامي لغة الجسد للتأثير على الآخرين:

يجب على المحامي أن يواجه الآخرين بقوة وثبات مع الابتسامة في وجه الآخرين لكونها من أكثر التعبيرات تأثيرًا على الطرف المقابل.

يجب على المحامي أن يكون صريحًا في حديثة متفتحًا في سلوكه يتسم بدفء المشاعر وأن يتلقى مقترحات الآخرين بود وعطف للاستحواذ على ثقتهم وحبهم.

يجب على المحامي أن يكون موجزاً في كلامه، ويجب على المحامي أن ينظر إلى الآخرين بإمعان وأن يعتدل في جلسته على الكرسي وأن يضع يديه على ركبتيه فهذا السلوك يظهر اهتمامه بالطرف الآخر وعلى إنصاته له ويجب إمعان النظر بالطرف الآخر لإظهار الاهتمام والعطف ويجب على المحامي أن يمعن النظر في الهيئة القضائية وأن يمازحهم إن أمكن لأن ذلك مدعاة للطمأنينة واستمالة العطف وتحقيق الإقناع.

يجب على المحامي وفي بعض الأحيان أن يقوم بالربت على كتفي الطرف الآخر وأن يصافح الآخرين لأن المصافحة من أكثر وسائل التواد بين الأشخاص ويجب أن تكون المشاعر معتدلة أثناء المصافحة وأن لا تزيد مدتها عن خمس ثواني فقط ثم تحرر اليد.

يجب على المحامي أن يهدأ من انفعالاته وأن يعتدل في وقفته أمام الناس ولا يبدو متبرمًا أو قلقًا أو أن يتحرك حركات عشوائية تدل على التوتر والقلق.

دائماً ما يصدر الآخرين أحكامهم على الطرف الآخر من خلال الملابس التي يرتديها، فهي التي تظهر مبادئ الشخص التي يؤمن بها، ومما لا شك فيه أن قدرة المحامي على إقناع الآخرين بما يريده ترجع أساسًا إلى قدرته على التأثير والسيطرة على الآخر، والتي تعتمد على ما يرتديه المحامي من ملابس والتي توحي بهيبته ونفوذه وجدارته وكفاءته في عمله، مثل الملابس الرسمية ويجب أن تكون ذات ألون توحي بالقوة والسيطرة كالأزرق والأسود والرمادي الغامق.

قوة تأثير وسيطرة الأداء الصوتي:إن الصوت هو أداة التعبير عن الشخصية فإذا اتسم صوت المحامي بالقوة فأنه يعبر عن الثقة

بالنفس، أما إذا كان الصوت ضعيفًا فسيعده الآخرين متخاذلًا فالصوت هو الذي يعبر عن الانفعالات الشخصية ويجب على المحامي أن يتحدث بطلاقه وأن يتجنب بطء الحديث، والأداء الأمثل هو الإبطاء بالقدر الذي يمكن للآخرين متابعة الحديث ولكن بسرعة كافية تمكنهم من فهم الحديث.

يجب على المحامي أن يخفض نبرات صوته لأن الصوت الخفيض يفرض التأثير والسيطرة على الآخرين.

يجب على المحامي أن يغير في مستوى صوته بالارتفاع والانخفاض بطبقات الصوت أثناء الحديث فتغيير مستوى الصوت يدفع المتلقي لتأييد الكلام أو رفضه.

إن انخفاض مستوى الصوت يدل على الثقة بالذات والسيطرة وصدق اليقين، أما ارتفاع مستوى الصوت فيوحي بالريبة والقلق وعدم الثقة بالذات.

يجب أن يكون صوت المحامي واضحًا ومسموعًا بدرجة كافية فالصوت الضعيف يعبر دائماً عن مشاعر الخوف ويوحي بالذل والخضوع.

يجب على المحامي أن يلفظ الكلمات والعبارات بوضوح ودقة

تامة، لأن ذلك يدل على البراعة الفائقة والثقة بالذات، ويدفع المتلقي لأن يتابع الحديث وأن يصغي باهتمام.

يجب على المحامي أن يتبع نظام الوقفات القصيرة بين الكلمات لجذب انتباه المستمع وإيصال فكرة معينة له.

يجب على المحامي أن يتحرى الكذب والخداع في أقوال الطرف الآخر، وأن يتمتع ببراعة كشف أمثال هؤلاء الأشخاص من خلال نبرات صوتهم، وفي سبيل الوصول إلى معرفة كذب الطرف المقابل يجب على المحامي أن يمعن النظر في الشخص المقابل لإدراك صدق الحديث، أو أنه يحاول الخداع لأن ملامح الوجوه ونبرات الصوت والإيماءات دائماً ما تظهر خداع الطرف المقابل وفي سبيل ذلك يجب على المحامي تعلم المهارات الأساسية لتمييز كذب الحديث من صدقه وهذه المهارات:

1 - تعبيرات الوجه: إن ملامح وجه الطرف المقابل تظهر مشاعره وأحاسيسه وعواطفه التي يكنها بداخله، بالرغم من أن الشخص الذي لديه قدرة على الخداع يمكن أن يخفي تلك التعابير، إلا أنه يمكن اكتشافها من خلال نظرات أعين الكاذبين ؛ لأن

الشخص الكاذب يتفادى النظر للآخرين أثناء الحديث، وغالبًا ما يرفض أن يقف أو يجلس أمام الشخص الآخر وجهًا لوجه ويحاول دومًا أن يجلس وراء طاولة أو حاجز ليتجنب النظر إليه كما أن الكاذبون قليلًا ما يبتسمون وإذا فعلو فبتكلف.

2 – الإيماءات الجسدية: يحاول الكاذبون أن يبقوا أيديهم ساكنة أو يخفوها والتقليل من حركاتهم، وغالبًا ما ينشغلوا بلمس أنفسهم فدائمًا يلمسون أنفهم وذقونهم وأفواههم.

3 – تعبيرات الصوت: يتسم حديث الكاذب بارتفاع نبرات صوته في نهاية عباراته، بالإضافة إلى توقفه قليلًا أثناء حديثه وتلعثمه والنطق بعبارات غير مفهومة نظرًا لاضطرابه وقلقه.

4 – تعبيرات الكلمات: يتسم حديث الكاذبين بالعمومية والبعد عن الذاتية، فهم يتجنبون استخدام الضمائر الشخصية أنا ونحن الأمر الذي يبعث الريبة والشك في مصداقية حديثهم.

عملية كشف الكذب هناك ثلاث خطوات لكشف الكاذبين:

أولًا: البحث عن التناقضات والأخطاء التي تقع في الحديث تسبب هفوات الذاكرة وزلات اللسان يجب تدوين هذه التناقضات.

ثانيًا: إجراء مقارنة بين محادثتين مختلفتين يجب فحص التناقضات في الكلام الذي يقوله الشخص وخلال لقاءين منفصلين.

ثالثًا: البحث عن التناقضات في الرسائل الكلامية وغير الكلامية، من خلال ملاحظة الصوت أثناء الكلام، وعيني الشخص ويديه، والإنصات لارتفاع نبرات الصوت وحركات اليدين والايماءات، مثل لمس الأنف فإذا كان هناك فجوة بين ما يتلفظ به الشخص وبين تلك التعبيرات الحركية فيكون الشخص كاذبًا.

أهمية الكلمة في الإقناع:

كما يجب على المحامي أن يتحدث بطريقة الإثبات في اللغة،وأن يستخدم كلمات تتصل بما يتوقع حدوثه، ويجب التحدث بطريقة التأكيد من خلال وصف الذات والمعتقدات والإنجازات الشخصية على نحو إيجابي صادق.

يجب على المحامي تحمل المسؤولية فبدلًا من إلقاء اللائمة على الآخرين، يجب أن يمسك زمام الأمور ويتحمل المسؤولية باستخدام كلمات تدل على ذلك.

يجب على المحامي أن يبتغي المكسب المشترك من خلال

استخدام عبارات التعاون، وتكاتف الجهود واستخدام قاعدة المكسب للجميع.

يجب على المحامي أن يتحدث على نحو قاطع من خلال التمتع بالصراحة والوضوح بالقول، وعدم الإسراف في استخدام الكلمات والتحدث بلغة متكاملة، وتجنب العبارات التي تدخل في النفوس الريبة في مدى الإخلاص والأمانة وعدم اللجوء إلى استخدام العبارات القوية مثل (نهائيًا مؤكدًا وجدًا) ثم التصرف على عكس ما قيل وعدم استخدام عبارات التردد واللعثمة مثل (آه وإه وها وحسنًا) والتي توحي بعدم التأكد وفقدان الثقة بالذات.

يجب على المحامي أن لا يلجأ إلى الأسئلة المبتذلة التي تأتي في نهاية الجمل، وعدم اللجوء إلى الكلمات المطاطة غير اللازمة عندما يكون غير واثق من أمر أو يخشى التورط فيه.

يجب على المحامي أخيرًا تجنب فرط التأدب وهو أحد سمات المتحدث غير الكفء الذي يستخدم عبارات مثل (من فضلك وأشكرك) بصورة متكررة جدًا؛ لأن فرط التأدب ينطوي على الجبن وعدم الثقة.

على المحامي القيام بتفخيم الكلمات الإيجابية والبعد عن الكلمات السلبية والتمسك بالثوابت وعدم خلط الأمور ببعضها.

على المحامي استخدام التضاد في عباراته مثال ذلك: (علينا أن لا نحترم القانون من منطلق الخوف بل علينا أن لا نخاف احترام القانون) وعند استخدام عبارات التضاد يجب الحفاظ على اتزان العبارات من خلال اختيار كلمات قصيرة وسهلة قدر الإمكان وجعل خاتمة العبارتين إيجابية.

على المحامي الناجح اختيار عبارات مكررة في مواقف معينة على ألا تزيد الكلمة المكررة عن ثلاث مرات ومثال ذلك: (أن حق الموكل ثابت بحكم القانون وأن القانون هو القاعدة الفاصلة بين الموكل والخصم والقانون في النهاية سيد الجميع). ومن المتفق عليه أن التكرار يزيد الإقناع، ولكي يكون التكرار ذو فاعليه ينبغي أن يقتصر على الكلمات والعبارات الهامة.

على المحامي الناجح استخدام الاستعارة في أسلوب كلامه المجازي لأنها توجز الوصف وتوصل الفكرة بشكل سلس ومحبب.

على المحامي استخدام الدعابة في الإقناع حيث أن الدعابة يمكن

أن تكون وسيلة فعالة في الإقناع لكونها تجذب الانتباه وتوجد علاقة حميمة بين الطرفين وتجعل الرسالة المراد إيصالها من الكلام قابلة للتذكر وتخفف التوتر وتعزز العلاقة مع الأفراد وتعمل على تحفيزهم.

إن نجاح أي قضية للمحامي يعتمد بالدرجة الأولى على قدرة المحامي على اختلاق موضوع قوي للقضية، واستخدام حقائق محددة واستخدام أدلة جديدة إن أمكن.

الأسئلة المتكررة ودورها في الإقناع:

على المحامي أن يتبع أسلوب الأسئلة المتكررة ؛ لأن الأسئلة تدفع كل أنواع المعاملات، ومنها المرافعات إلى الأمام، على عكس الجمل الخبرية التي تضع في طرق النقاش عقبات تتطلب التخلص منها، كما يمكن من خلالها التحكم بموضوع النقاش، فزمام المبادرة يكون دومًا في يد السائل نتيجة لشعور الطرف الآخر بأنه يتحتم عليه الإجابة.

على المحامي أن يكثر من استخدام الأسئلة التوجيهية وخاصة عند استجواب الشهود للتأثير عليهم ودفعهم للشهادة وفق توجهات المحامي في القضية.

يجب على المحامي اعتماد استراتيجية التركيز، والتي تنطوي على قيامه بالتركيز على النقاط القوية لديه في الدعوى، والتركيز على نقاط الضعف لدى خصمه، والتقليل من نقاط الضعف في الدعوى، وأن يضعف نقاط قوة خصمه بهذا الأسلوب يحقق الإقناع الفاعل والمجدي.

وفق هذا المعيار يجب استخدام التكرار للتركيز على النقاط الإيجابية أو السلبية لدى الخصم كما أنه على المحامي أن يعمد إلى إرباك الخصم للتضييق من حدوده والتقليل من قوته، ويتم إرباك الطرف الأخر عن طريق تعقيد قضية بسيطة باستخدام المصطلحات بدلًا من اللغة العادية.

يجب استخدام المديح في مواقف معينة ؛ لأن الإطراء يضعف الطرف الأخر، والمجاملات تزيد الألفة والمحبة.

إن الله عز وجل حبا الإنسان بمجموعة من النعم الجسدية من السمع والحركة والكلام، وخلق فينا مجموعة من العواطف والأحاسيس والطباع، وجعل بينهما ترابط عجيب من خلاله تعكس حركاتنا وتصرفاتنا ونظراتنا، طبيعتنا الداخلية وميولنا وعواطفنا ورغباتنا، وعلى المحامي المقنع أن يستفيد من تلك النعم، وأن يحاول

المقارنة بين الكلمات التي يتفوه بها الشخص وتصرفاته الحركية ونظراته لسبر أغوار الطرف الآخر وفهم مقاصده بهدف تكييف تلك المقاصد بالشكل الذي يوصل إلى إقناع هذا الشخص بالطريقة التي تتفق مع رغباته وميوله كما أنه على المحامي المقنع أن يترجم وبخفة كافة الظواهر المحيطة بالشخص وخاصة مظهره الخارجي بالشكل الذي يمكنه من معرفة الشخصية المقابلة والتحكم في سلوكها وإيصالها إلى الهدف الذي يسعى إليه.

المبحث الرابع عشر:

الحوار مع الموكل (العميل)

لا بد ألا نكثر الحديث من غير فائدة، بل عليكِ أن تصغين له أكثر من الحديث معه، فمثلًا لا يمنع عندما يحضر عميلًا إليكِ بعد أن تهيئ له المكان المناسب كمحامية أن تقولي له: أرغب في أن أسمع منك القضية، قبل اطلاعي على أوراقك، وهنا سيقوم العميل بسرد الغث والسمين، وسيذكر ما يريد وما لا يريد، بل ستجدين أن بعض العملاء سيكون حديثه مجرد شكوى دون أن يحدد ماذا يريد؟ وهنا يأتي دور المحامية الذكية في استيعاب القضية واستيضاح المبهم وسبر الأغوار.

دوني ما يذكره العميل من نقاط ترين من خلال النقاش أنها تكون لديك فكرة عن قضيته، وذلك على شكل رؤوس أقلام، فمثلًا ستعلمين ابتداءً إن كان مدعيًا أو مدعى عليه، وستعلمين كذلك إن كان شريك أو وريث أو مساهم، وكذلك نوع الشراكة

وكذلك إن كانت حد أحوال شخصية أو جنائية أو حقوقية أو غير ذلك، ولذلك ستعلمين إن كانت قد نظرت أم لم تنظر وستحددين جهة الاختصاص، وملابسات الدعوة، وأطراف النزاع، كل ذلك من خلال النقاش الأول والذي على ضوئه تحددين طريقة وأسلوب التعامل وستعلمين إن كان حاد الطباع أو هادئ أو شكاك أو ناقم أو له نظرة عدائية.

كل ذاك يبني لدى المحامية هذه القضية من جذورها وأساليب التعامل معها، بل إن طريقة وأسلوب تحديد الأتعاب قد تبنيها المحامية الذكية من خلال هذه المعطيات عند انتهاءكِ من النقاش، قد يلتبس عليكِ بعض النقاط والتي ترين أنها مكملة لما بدأ من ذلك العميل، فعليكِ في نهاية نقاشكِ أن توجهين له الأسئلة لاستكمال التصور العام للقضية، وحذاري أن ترين أن العميل لا يدرك عم ماذا تسأليه، بمعنى أن السؤال المهم والدقيق سيحدد لدى العميل مدى فهمك وإدراكك للقضية، وكذلك السؤال الذي أستميحك عذرًا أن اقول الأسئلة الغبية قد يعطي العميل انطباعًا ليست على قدر من القوة والتجربة التي تأهلك لتولي القضية، لذا احرصي على أن تجعلي العميل مرتبطًا بآلية واضحة لدى العميل، واحذري من

تدخل العميل في خصوصياتكِ ؛ لأنه خط أحمر عندما يتم تجاوزه فإن هذا يعني بداية الفشل.

حددي للعميل أوقات بعينها عند رغبته في التواصل وقدر الإمكان اجعلي المكتب هو الطريق الأفضل عند رغبته في التواصل، وإن كان العمل يرتبط مع عميل يتقن التعامل إلكترونيًا فلا مانع، بل والأفضل التواصل بشكل إلكتروني عبر الإيميل بشكل لا يخترق العميل خصوصياتك، فاعلمي أنني تعاملت مع بعض العملاء بشكل شخصي، فأضحت تلك المعاملة كابوسًا مزعجًا، فهو يتواصل معي في أي وقت عبر الهاتف المحمول دون سابق إنذار، مما جعلني اضطر إلى أن أدخل قضايا المكتب حتى داخل بيتي وهذا الأمر ينعكس سلبًا على خصوصيتكِ وحياتكِ الأسرية.

المبحث الخامس عشر:

الحوار مع الخصوم

اعلمي أن أهمية الحوار مع الخصوم لا يقل أهمية عن الحوار مع العميل، حيث أن الخصم يعتبر الطرف الآخر للقضية والذي يشكل معرفته وفهمه جزء مهم من الحل، ولكن لا بد أن نؤكد على أنكِ تمثلين الطرف الآخر من الخصومة، بمعنى أن هذا الخصم ليس خصمكِ أنتِ، بل هو خصم موكلكِ، وليس لكِ إلا الدفاع عنها ضمن ذاك الخصم، ومع الأسف أن تبني القضية بشكل يكون الخصم فيه عدوًا لكم أمرًا لا تقبله ولا يليق بمهنة المحاماة، وعليكِ أن تستوعبي أن الخصوم قد تقع بين الأخوة والأسرة وبين الورثة وأن في تأجيج الصراع بشكل لا يخدم ولا يحقق العدالة أمرًا يتعارض مع شرف مهنة المحاماة، ولا تستغربين إذا وجدت في بعض الخصوم الصدق والإنصاف، كما أن لا تستغربين إذا بادلكِ بعض الخصوم العداء.

إن التواصل مع الخصوم لا بد أن يكون واضحًا لدى موكلكِ كي لا تقع في سوء الظن الشبهة والفهم، فكثير من القضايا قد تنتهي بين المحامي وموكله بسبب الشك والتهمة والريبة، فمثلا عندما تجدين عرضًا من قبل الخصم أو ممثله بتسوية الموضوع بشكل ودي والتصالح، فعليكِ قبل الموافقة أو الذهاب إليه إخبار موكلكِ بهذا الأمر، لأن بعض الأشخاص لديه الاستعداد بأن يدفع أضعاف أضعاف ما يطلب به من خصومه ولا يتم إنهاء الموضوع، هذا الأمر يجعلني أشد على يديكِ في تأمل تلك النقاط فهي أمور دقيقة لا يمكن من خلال كلمات أن تفي بالغرض، ولكن «كفى من القلادة ما أحاط بالعنق»، كذلك عند مواجهة الخصم لا تتسمين بالغلظة والشدة عندما يكون النقاش جانبيًا، بل اتسمي بطيب الكلام وحسن التأدب واللباقة بالحديث، ؟؟؟ هذا الخصم ليس خصماً لكِ، بل خصماً لموكلكِ، فلعله يومًا من الأيام يقوم بتوليتكِ لقضية أخرى، أتعلمين لِما ؟، لأنك أجدت الحفاظ على حقوق موكلكِ وقدمت الاحترام دون حيف أو مداهنة لخصمكِ.

قد تواجهين خصومًا سيئو الأخلاق وبذاءة الكلام، فلا تقابلي تلك الإساءة بمثلها، لأن بعض الخصوم قد يتعمد الإساءة لكِ،

وذلك لاستفزازكِ وفقدكِ تركيزكِ على ما أنتِ بصدده، ولا يوجد أجمل من الصمت والكلمة الطيبة والثقة المتناهية.

أيتها المحامية أثناء توليكِ لقضية ما قد يذكر موكلكِ بعض الأسرار التي لا ينبغي إظهارها لأنكِ مؤتمنة على ذلك، وأعلم أن بعض المحامين قد جعلوا من بعض العملاء أعداءً لهم بالمجان وذلك بسبب أن عيرة ذاك المحامي بعيب أو أمر لا يليق بالمحامي أن يذكره لأحد، وكأنه قد خلق أعداء بالمجان.

المبحث السادس عشر:

المحامية وملفاتها المكتبية

لا شك أن مكتب المحامية يعتبر جزء من شخصيتها، وكل ما كان المكتب أكثر تنظيمًا ومعدًا بشكل مهني، كلما يعطي الآخرين انطباعًا أنكِ محامية نموذجية، ولكن في واقع المهنة يجد المحامي عناء ومشقة في تنظيم هذا المكتب وتلك الملفات، والسبب في ذلك أن تنظيم الملفات لا يرتبط بتاريخ أو وقت محدد، فالمحامي عندما يبحث في ملف ما، فإنه يسأل عن أدق التفاصيل والبحث عن مستند معين، مما يعني التفتيش في خبايا ذلك الملف أو غيره، هذا الأمر إذا لم تكوني مدركة لحقيقته، فإنك ستجدين أنكِ قد بعثرتي كما هائلًا من الأوراق وفتحتي كمًا هائلًا من الملفات على طاولتكِ وفي نفس الوقت أنتِ ملزمة بإعادة تلك الأوراق إلى مكانها الحقيقي، أذكر أنني مررت بأوقات لا أرى على طاولتي، بل وحتى على كراسي مكتبي إلا ملفات وأوراق متناثرة ومراجع قانونية وأوراق لبعض

الأنظمة، فأضطر إلى أن يتولى شخص مختص إعادة تلك الأوراق والملفات، بل أني أذكر قبل زمن بعيد عندما كنت في بداياتي أعمل بمكتب الدكتور سعد الدبك، فأدخل مكتبه فلا أستطيع أن أمشي، وما ذاك إلا بسبب نشر الصكوك والأوراق على أرض المكتب لإعادة ترتيبها، هذا الأمر لم يكن مزحة، بل حقيقة ولعل الأمر الآن قد اختلف مع تألق المحامي وحرصه على استخدام الوسائل الإلكترونية التي قد حدت بشكل كبير من الفوضى العارمة التي كانت مكاتب المحاماة تمر بها وكل الملفات تنسخ (Scan) ويوضع لها ملف الكتروني لكافة تلك الأوراق، إن من أهم الأجزاء التي لابد للمحامية أن تعتني بها (الأرشيف)، لأنه يعتبر مخزون استراتيجي وعصارة تجربة يحتاج لها المحامي، ويستوجب الرجوع له بسبب وجود السوابق فيها لأنكِ كمحامية وبعد فترة من الزمن ستعلمين أن أكثر من٪ إذا لم أبالغ هي قضايا معادة قد يختلف فيها الأسماء والمسميات والزمن وبعض الملابسات، لكنها في عمومها متشابهة، وهنا يكمن أهمية العناية بالأرشيف، بل وتصنيفه فيوضع قسماً ولو كان صغيرًا لقضايا الأحوال الشخصية وقسم للقضايا الجنائية ـ الحقوقية ـ للتركات ـ للشركات ـ يحسن أن يكتب عليه

من الأخرى، هذا الأمر سيجعل من الأرشيف كنزًا لا يقدر بثمن، وكذلك فإن هذا التصنيف ينسحب على القضايا المنظورة لديكِ بنفسه، كذلك من المهم عند دراسة القضايا ألا تقومي بدراستها في كل مرة من واقع المستندات الأصلية، بل عليكِ أن تقومي بتصويرها كي لا تتلف وتمزق وتضيع تلك الأوراق، توجد برامج إلكترونية تم تطويرها الآن بشكل جيد من قبل بعض الشركات المعنية لإدارة مكاتب المحاماة إلكترونيًا توتف المحمول أو المذكرات الإلكترونية فلا غنى للمحامية من مفكرة جيب فيها تقويم هجري للتعرف على مواعيد الجلسات أو غيرها من المواعيد المهمة.

المبحث السابع عشر

المحامية وعلاقاتها الاجتماعية

وأعني بالعلاقات الاجتماعية، العلاقات التي يكون لها دور في التعرف عليكِ كمحامية مما يعني فرصة الحصول على ؟؟ من واقع علاقاتكِ الاجتماعية وأجد أن نجاح المحامي في علاقاته الاجتماعية هو نجاحه في التوصل إلى عملاء جدد عبر تلك العلاقات، فكلما اوجدت أساليب مناسبة للتواصل كلما زادت نسبة التوفيق في تولي قضايا ذات مردود مادي أو اجتماعي، وإليكِ بعض الأساليب العملية التي نجح فيها كثير من المحامين في دعم مكتبه في تولي قضايا ذات مردود مادي مجز، فمثلًا الحضور والمشاركة في الندوات والمؤتمرات الحقوقية عبر ورقة تقدم (مداخلة)، ثرية سيعطي للآخرين انطباعًا أوليًا عنكِ كمحامية، وستبني اسمًا في ذاكرة الشريحة الأكثر من الجمهور، كذلك حضور المناسبات العامة (الزواج، العزاء)،

خاصة فيما يتعلق بالشخصيات المرموقة في المجتمع، كذلك المشاركة عبر الصحف والمجلات والقنوات الفضائية في التعليق والحوار على مواضيع ذات صبغة قانونية، وهذا الأمر مهم، ولكن من الضروري ألا تكون المسألة عبثية بمعنى أن إعطاء الانطباع الأول للجمهور بصفتك كمحامية لا يتعدى ذلك، فبعضهم تراه يعلق في كل موضوع، سواءً كان قانونيًا أو إنسانيًا أو نفسيًا أو اجتماعيًا أو تربويًا، وهذا الأمر يعطي انطباع أنك شخص لم تحدد مسارك بشكل صحيح، فلا بد أن يحترم المرء اختصاصه.

كذلك تولي قضايا إنسانية واضحة المعالم، خاصة التي لها وقع على الرأي العام، وهذا الأمر مهم جدًا، فلو قمت بتولي ولو جزء بسيط من هذه القضايا بشكل مجاني أو تبرع أو كما يروق للبعض كما يسميه (احتساب)، فهو أمر جيد، وإن لم يكن له مردود مادي حاليًا، ولكن أعطاك أفضل من تلك المادة (السمعة وبناء الاسم)، وأذكر مثلًا مصريًا جميلًا (الصيت ولا الغنى)، فإن الصيت هو من سوف يجلب لك بعد الله المال، وكذلك تأسيس أو المشاركة في الجمعيات الإنسانية الحقوقية يجعل من

المحاماة متعة بناء، ويجعل منك شخصية مهمة تستحق التقدير والاحترام والإشادة، كذلك التبرع لتقديم الاستشارات المجانية للجمعيات ذات الصبغة الإنسانية، سيشكل فارق آخر وبعدًا إنسانيًا تجنين ثماره، ما ذكرته سلفًا قد لا تجنين ثماره على المدى القريب، ولكن تأسيسًا لبناء إن فلسوف يكون بإذن الله صرحًا يراه الجميع.

المبحث الثامن عشر:

المحاميـــة
واستكمال الأوراق القانونية

من واقع تجربتي فإن من أهم أسباب تأخر القضايا وتطويلها، ألا يستوفي المحامي أوراقـه عند حضوره للجلسات مما يعطي للقاضي وموكلك انطباعًا أوليًا بعدم مهنيتك، واعلمي أن الانطباع الأول والخطأ الأول قد لا يصلح ألف تصحيح بعده، فهذا الأمر يقتضي الدقة أولًا في تحرير الدعوى ترافعًا أو مدافعة ولا بد أن تستوفي الدعوى أركانها، فمثلًا بعض الطلبات في تأسيس الشركات تكون موجودة لدى جهة الاختصاص مما يعني بأن لا تغفلين عند الحصول على الشروط المطلوبة لبعض جهات الاختصاص كي تستكملين أوراقك دون نقص.

ولا بد أن تنتبهي لنقطة مهمة أنه ليس كل ما يعلم يقال،



فكذلك ليس كل ورقة ترتبط بالقضية ضعها بملف الدعوى، سواءً كنتِ تمثلين المدعي أو المدعى عليه، وهذا الأمر يبرز فيه فطنة المحامي ودهائه لموكله، فكم من ورقة للمدعي أضحت بينة عليه، وكم من ورقة للمدعى عليه أضحت قرينة لخصمه وهذا ليس له علاقة بتضليل العدالة، ولكنها فطنة المحامي في حماية موكله، لعل مع مرور الوقت والتجربة يتسنى لكِ ذلك.

كذلك من المهم كما نص على ذلك نظام المرافعات في أنه يشترط في الدعوى أن تكون محررة، وإلا عند إصراركِ على عدم تحريرها أن يحكم القاضي، ولا يخفى عليكِ كما درستِ أنه لا يقصد بالتحرير الكتابة فقط، بل توافر أركان الدعوى ولن أسهب في ذلك.

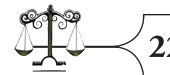
من الأخطاء كذلك تقديم مستندًا أصليًا في ملف الدعوى المقدمة، وهذا خطير جدًا، ولكن عليكِ بالاحتفاظ بالمستندات الأصلية في ملف مستقل، فلعل القاضي أو الخصم يرغب في الاطلاع عليه فقط وعندها يعود حيث كان.

أما ما يتعلق بالمذكرات القانونية، فاعلمي أن المذكرة القانونية يقيس فيها الآخرين، ومن خلالها إبداعك وقدرتك على إدارة

القضية، وكلما كانت المذكرات القانونية دقيقة دون تعقيد وواضحة دون تشويش كانت أجدر لبيان الحجة والمطالبة بالحق، واعلمي أن تلك المذكرات سيستنبط القاضي والخصوم ألف سؤال وسؤال، فاحذري أن ينقلب السحر على الساحر.

لذلك فإن من المهارات التي لا بد أن تتوافر في المحامية، القدرة على التحليل، والاستنباط، والقياس، وذلك من خلال إعمال العقل والمنطق، وهذا الأمر لا يتأتى بمجرد الكلام أو الذكاء فقط، بل بالاطلاع الجيد على القوانين والأنظمة والكتب الفقهية وقراءة الأحكام السابقة المشابهة للقضية، وحضور الجلسات في المحاكم المختصة، كذلك فإن من الضروري أن تكون لديك القدرة على استخلاص النتائج وترتيبها بشكل منطقي، كي تتسلسل الأحداث وتقدم بشكل مرتب، فليس من المنطق أن تقرأين كتابًا في الثلث الأخير منه ومن ثم ترجعين لقراءة مقدمته وبعدها تقفزين للخاتمة، هذا هو بالضبط ما سوف تلاحظين إذا لم تكن الأحداث متسلسلة بالدعوى.

من الأساليب التي بسببها خسر المحامي قضايا هي عدم اختياره



المناسب للألفاظ وعدم سلامة التراكيب اللغوية للتعبير عن وجهة نظره والرد على شبهة، وأجد أن القرآن الكريم معينًا لعلاج وتطوير نطقك وألفاظك وبعدها كتب الأدب والشعر وقراءة المذكرات القانونية لفطاحلة المحامين المفوهين.

عند كتابة المذكرة من المهم ألا تكون تلك المذكرة مبنية على آراء مجردة لم يتم تمحيصها، لأن الواقع أثبت أن بعض الآراء قد فشلت، فلا نأخذ آراء الآخرين كمسلمات ولو كان موكليك، وكذلك الأمر ينسحب على إصدار الأحكام كمسلمات دون حجة ودليل قاطع، كذلك لا بد ألا تكتفين بسرد بعض الأدلة ولو وجد لديك ما يعززها بل وضعها كقرينة واستئناسًا بها، فبعض الأحكام تقدم المحامي حجته ودليله ويعضد ذاك الدليل وتلك الحجة مثلًا بسابقة قضائية.

من المهم عند كتابة المذكرات مناقشة القضية والمذكرة مع أهل الاختصاص من أساتذة ومستشارين كي تطمئن على ما كتبتيه وتم تدوينه بالمذكرة، وأعيد لا بد أن تكون الأحداث والوقائع مرتبة ومؤرخة في تسلسل أحداثها، لا بد أن نحرص

على عدم إثارة الخصوم فيما لا طائل منه ولا يخدم القضية كي لا ننشغل بغير نفع، وتذكري القاعدة الفقهية التي تقول (الانشغال بغير المقصود إعراضًا عن المقصود)، ويا سبحان الله ـ كم رددت هذه العبارة في أروقة المحاكم عندما يتحدث الخصوم عن أمر ليس له علاقة بالدعوى.

المبحث التاسع عشر:

المحامية وفهم الخصوم

لا يخفى عليكِ أن فهم طبائع الناس وعاداتهم تقاليدهم وكذلك الظروف المحيطة بهم تساعد على التعرف على شخصياتهم وعلى ما يحملون من سلوك، وهذا الأمر ينسحب كذلك على الخصوم ولعلكِ تسألين هل أنا بحاجة لمعرفة وفهم طبائعهم ؟ وماذا يحبون وماذا يكرهون ؟ فأقول نعم، فإن فهم الخصوم مصلحة في معرفة نقاط الضعف والقوة، وكذلك في فهم الأسلوب الأنجح للتعامل معهم، فمثلًا البعض قد تكفيه من أساليب الإقناع تذكيره بالله، والبعض لا تستطيع ردعه إلا عندما تتعامل معه بأسلوب هادئ، وهذا لا يعني أن هذه الأساليب تفي وحدها بالغرض، ولكنها تعتبر خدمات مساندة لتعزيز موقفك أثناء الترافع، وأذكر قصة طريفة وقعت لفضيلة الدكتور يوسف عبد اللطيف الجبر، عندما كان قاضيًا في (محكمة خميس مشيط)، ولقد قالها لي شخصيًا أنه كان

ينظر دعوى (تركة بين ورثة)، وقد استلمها بعض أن مرت على عدة قضاة لسنوات طويلة، يقول لي عندما أنهكني التعب وأنا أدقق في تلك القضية وأتأملها من أجل أن أستصدر الحكم، وكان الخصوم أهل لدد، وفي خضم الجدال فيما بينهم، دخل علينا من الباب مراسلا كبير بالسن، لأوقع على بعض المعاملات الجديدة، فسلم عليَّ وأعطاني الأوراق وعند التفاتته قام وسلم على الخصمين وبدأوا بالترحيب به كعادة تعارف عليها أهل الجنوب فعلمت أنه لدية معرفة بي تلك الخصومة، فرفع صوته عليهم وبلغة جنوبية بمعنى ألم تنهوا تلك الخصومة ؟ ثم رفع صوته مرة ثانية ورفع عقاله ورماه عليهم وقال لهم أنا طالبكم فلا تردوني؟ فقاموا جميعا وألبسوه عقاله وتصالحوا في نفس الجلسة.

أيتها المحامية ماذا نستفيد من هذه القضية؟ الإجابة نستفيد أن حياة المحامي ليست فقط مجرد أوراق وبراهين وأدلة وحجج وقرائن وإثبات، بل هي أرقى من ذلك، إنها الانتصار الحق والعدل والمساواة والصلح والعفو والرحمة، وهذا الأمر ومع مرور الوقت ستعلمين لذته وقيمته في إصلاح المجتمع واحترام القيم وتهذيب السلوك.

إليك قضايا أخرى طلبت مني امرأة بإقامة دعوى خلع وحضانة ونفقة على زوجها، وكان الزوج رافضًا لذلك، وكان لها أكثر من سنوات وهي في عناء وشقاء لا يعلمه إلا الله، وكان زوجها هاجرًا لها ولأولادها وكان يتعاطى الحشيش ومدمنًا على المسكر ولم تستطع أن تجد حلًا لها ولديها أبناء، وكان مماطلًا لجوجًا بذيء الألفاظ، وحاولت بشتى الطرق أن أوجد حلًا ونهاية لذلك العناء، إلا أن عدم وجود مكان دائم لزوجها وكثرة أسفاره جعل من الصعب مقابلته، وكانت الجلسات تأخذ في بعض الأحيان من المواعيد أربعة أشهر إلى خمسة أشهر وعند نقاشي لها ذكرت لي بعض النقاط وأثناء حديثها (لقد كان سيئ وكان يرسل لي على هاتفي المحمول رسائل أخجل أن أقولها لك !، هنا وجدت الباب الذي كان مغلقًا والطرق التي كانت مقفلة، فطلبت منها أن ترسل لي هذه الرسائل عبر هاتفي وأن تكتبها نصًا وتوقع عليها، وعند اطلاعي عليها كانت عبارة عن كومة من الأقذار، التي يترفع أي صاحب فطرة سليمة أن يتلفظ بها، فضلًا عن أن يكتبها وفيها قذف صريح وسباب وشتم وطعن في عرضها، فقمت بالسؤال عن هاتفه فوجدته قد أرسل تلك الرسالة من رقم يملكه وما زال معه، فتقدمت بشكوى رسمية إلى

مركز الشرطة وطلبت نظام مكافحة الجرائم الإلكترونية وإحالته إلى المحكمة المختصة، وتم إحضاره بعد فترة، ولم يكن يعلم أنها دعوى تتعلق بزوجته، وعند مواجهته بدأ متوجسًا وسأله المحقق عن هذا الرقم، فأقر بأنه رقمه، حيث لا يستطيع أن ينكر ذلك، وسأله عن تلك الرسائل التي تم تفريغها، فارتبك ولكنه أقر، عندها علمت أن هذه القضية بإذن الله ستحسم معاناة تلك الأسرة، وقبل إحالة المعاملة للادعاء العام لاستكمال التحقيق طلب مني مقابلته، وذلك عن طريق أحد أصدقاء أسرتي، وعندما أتاني دخل عليَّ وهو رث الثياب وفي حالة يرثى لها، فأتاني وهو منهار، وقال لي سألتك بالله أن تتنازل عن هذه القضية، فطبعًا رفضت ذلك العرض إلا بشرط، فقال لي وما الشرط ؟، قلت أولًا طلاق الزوجة وفسخ عقد نكاحها، والثاني التنازل عن حضانة أبنائها إلى سن الزواج، والثالث الالتزام بشكل شهري بنفقة الأبناء، والرابعة الالتزام بدفع الأجرة للمنزل، والخامسة كسوة العيد والمدرسة، وما أن انتهيت كلامي حتى وافق وقبِل بذلك العرض، وتم إثبات ذلك بالمحكمة وتسليمه خطاب تنازل عن الدعوى قبل أن تصل لهيئة التحقيق. انتهى.

لا بد أن ندرك أن المحاماة سياسة وفن راقي ومع مرور الوقت



ستفتح الآفاق وتلتقطن من جواهر المعرفة ودرر التجربة ما لا يحصى ولكن بالجد والاجتهاد والمثابرة.

لا بد لكِ أن تتحاشين الأساليب والكلمات الاستفزازية لأن هذا الأمر سيعطي انطباعًا غير مرغوب فيه لمجلس القضاء.

حاولي في بداية الترافع وأثناء النقاش أن تشيرين للخصم، أن هذا الأمر لا تعد خصومة وإثبات حقوق وإبراء ذمة وإشهارًا للحق من ذلك الاضرار بقصد الاضرار، ولكن حقوق لا بد أن تؤخذ، حاولي كذلك بعد انتهاء الجلسة إقفال باب الترافع بالسلام على الخصم والترحيب به وإظهار الاحترام له دون تملق.

المبحث العشرون:

المحامية وفهم العميل

من واقع التجربة، فإن غالبية العملاء، خاصة للقضايا المعقدة يصاب فيها العميل ببعض المشاكل النفسية الوقتية، مما ينتج عنه تصرفات تتطلب منكِ كمحامية أخذ الحيطة والحذر، لأنه يرى فيكِ بعد الله الحل الأمثل المفتاح والمصباح السحري الذي سيأتيه بالفرج.

احرصي ألا تشاركي العميل أو الموكل في مشاكله الشخصية البعيدة عن القضية، لأن في ذلك ابتذال للعلاقة وتمييعًا للتعامل بطريقة قد تصل إلى تجاوز الحدود بين المحامين والعميل، فلا بد أن تكون الخطوط الحمراء حاضرة.

حددي أوقاتًا محددة ومعينة للتواصل مع العميل، وإلا ستجدين أن العميل كلما نام وقام فظعًا من حلم قد رآه سيقوم بالاتصال عليك للاطمئنان على سير القضية، وستجدين بعض العملاء يثيرون بعض المواضيع والشكوك حول إجراء قمتِ بعمله بعد أن قام

العميل بسؤال آخرين من عامة الناس أو من سفهاء القوم، فعليكِ أن تتصدي لتلك الترهات وتأخذين ما ينفع منها وتوضحين له أنه ليست كل شاردة وواردة أنا ملزمة بسماعها وتقفلين باب النقاش، وبعض العملاء يعيشون بسياق على مبدأ «سوء الظن»، وقد يصل سوء الظن اليكِ، ولحماية نفسكِ عليكِ أن توثقين أي إجراء قمت به عبر توقيع العميل كي تحمين نفسكِ في وقت من الأوقات.

احرصي أن توثقين المستندات التي تم استلامها من العميل بتوقيعكِ وعند انتهاء قضية تردين تلك الأوراق أصولًا إليه بعد أن يكتب إقرارًا لاستلام كافة الأوراق وكذلك لأن لا يطالبك بأي حق كان.

لا ترتبطين مع العميل بأي مصلحة شخصية، وسوقي الحذر فلعلها تجر عليكِ ويلات ومخاطر في المستقبل تقلل من قيمتك وهيبتك كمحامية.

المبحث الحادي والعشرون:

المحامية والانسحاب من القضية

قد تضطرين في بعض الظروف أهمية اتخاذ قرار بالانسحاب من قضية ما، وقد قطعتِ شوطًا طويلًا، بل ستجدين في بعض اللحظات أنه من الواجب عليكِ الانسحاب من تلك القضية، ولكن الانسحاب له ضوابطه وإجراءاته ذلك لإغلاق الباب أو بمعنى آخر تأكدي بعد الانسحاب من قضية أن تغلقي الباب جيدًا.

أولًا لا بد أن تشيرين وأثناء عمل الاتفاقية بينكِ وبين العميل بند من البنود تذكرين فيه إلى أحقيتكِ في الانسحاب من قضية مع ذكر بعض المسببات التي تشفع لكِ وتبرر انسحابكِ عن قضية، مثلًا: إذا ظهر لك خداع وكذب العميل في المعلومات التي قدمها لكِ، أو مثلًا قدم اليكِ مستندات ظهرت أنها مزورة، أو مثلًا عرض عليكِ أن تقومي بعمل يتعارض مع شرف المهنة والقيم الإسلامية، وتوجد أسباب كثيرة من السهل تدوينها في عقد الاتفاق ليكون

لكِ الحق فيها بالانسحاب من قضية مع أحقيتكِ واستحقاقكِ لكامل أتعابكِ، قد ينزعج بعض العملاء من هذا القرار وقد يرفض عمل المخالصة أو يطالب بما قدمه من مبالغ مالية، لذا فإن الذي يحكم العلاقة هو عقد الاتفاق والذي سنتحدث عنه لاحقًا في هذا الكتاب، لا بد من أن تقدمين للقاضي، خاصة بالقضايا الحساسة، علمًا بانسحابكِ من قضية وذلك لحماية نفسكِ من الشكوك والظنون التي قد تدور حولكِ من قبل العميل فيما بعد الانسحاب.

في بعض الأحيان قد تضطرين لدعوى استباقة تقدم ضد العميل تطالبين فيها بمؤخر الأتعاب، أو ببعض المستحقات وتشيرين بها إلى فسخ عقد الاتفاق واستلامه لكافة أوراق القضية، لأنكِ ستفاجئين في بعض القضايا، ولعله بعد سنوات بأن العميل يتهمكِ بتسليم بعض الخصوم بعض المستندات أو إمداده ببعض المعلومات، وهذا هو ديدن بعض العملاء مع الأسف.

لابد أن تعلمي أنكِ لا تعيشين في مجتمع ملائكي مع الأسف، بل أنتِ ولكونكِ اعتليت هذه المهنة الشريفة فأنتِ إذن في معركة مبنية على الحق والباطل، لا تقدمين للعميل أي خدمات قانونية أو

إجراءات نظامية بعد انسحابكِ وذلك بشكل ارتجالي، بل عليكِ أن توثقين ذلك حماية لكِ، وأذكر أن محاميًا قام بمخالصة نهائية مع العميل وبعض فترة وبشكل ودي طلب العميل من المحامي بأن يقوم بعمل وكالة لمحامي آخر، حيث كان للمحامي الحق مدونًا بالوكالة تنص على أحقيته في توكيل الغير، فتبرع ذلك المحامي بعمل الوكالة لمّا طلب منه ذلك العميل، وبعد فترة وبعد أن فشل المحامي الآخر في نجاح قضية، تقدم العميل بشكوى رسمية متهمًا ذاك المحامي بأنه عمل وكالة لمحامي آخر بعد عمل المخالصة مما نتج عنه جريمة يتهمه فيها بخيانة الأمانة النصب والاحتيال فعليكِ ان تنتبهي.

فلابد أن تعلمين أيتها المحامية أن الكون خلقه الله عز وجل، بنظام دقيق (وخلق كل شيء فقدره تقديرًا)، وكذلك المجتمع لا يقوم إلا وفق نظام وقانون وهي بمجموعة من القواعد التي تنظم سلوك الفرد في المجتمع، لذلك فأنتِ من المراقبين على تلك المنظومة ولا بد أن يطمئن المحامي على سير العدالة لذلك ومن باب أولى أن يعنى بهذا الأمر حتى مع العميل.

المبحث الثاني والعشرون:

المحامية والعوائد المادية

لا يخفاك كمحامية أن مسألة الأتعاب وفقًا لنظام المحاماة السعودي جعل الباب مفتوحًا على مصراعيه ولم يحدد وضعًا دقيقًا أو موضوعيًا عليها، بل جعل المحامي والعميل يحددون تلك الأتعاب، وجعل كذلك عند نشوء أو ممانعة من قبل العميل أن يحكم القضاء الشرعي في تلك الأتعاب، بل قد تكون مدونة في صكوك القضية التي تم الترافع بها، كما نص على ذلك نظام المرافعات الشرعية واللائحة، أما في بعض الدول فقد تم عمل جداول وتصنيفًا دقيقًا للأتعاب أراها أفضل مما نحن عليه.

إن من أهم الأسباب التي تستطيعين من خلالها تحديد أتعابكِ:

1- حجم القضية بشكل عام، فإن كانت قضية (تركة) تقدر بمائة مليون تختلف عن من لا تتجاوز في مجملها المائة ألف.

2ـ الأمر الآخر يرتبط بالعميل نفسه، فبعضهم يجد أن انتصاره

في قضية يعني له الكثير، فمهما بالغت في أتعابكِ فلن تجدين من يمانع في ذلك.

3ـ اطلاعكِ على المستندات وقوة البيانات والإثباتات، وذلك ينسحب على الوقت والجهد التي تتطلبه تلك القضايا.

4ـ بعض العملاء قد يأتيكِ بقضية لا تشكل ولا 5٪ من القضايا التي لديك وذلك لاختبارك على قدرتك في إنجاح هذه القضايا ومن ثم ستجدين أنكِ قد توليت 59٪ من قضاياه.

5ـ بعض القضايا قد يتم الترافع فيها تبرعًا، والمال ليس كل شيء، وبعضها وبخاصة الرأي العام قد يكون مردودها الدعائي أكبر بكثير من المال.

6ـ قد تقررين أن تتولين تقديم الاستشارات القانونية والنظامية في قضية ما دون الترافع فيها، وذلك إما لضخامة القضية أو تشعباتها التي تستنزف جهدًا كبيرًا في ذلك.

7ـ حساب أتعابكِ بالساعة متوقفًا على إدارتك الناجحة في تحديد ذلك، وكذلك على صفة العميل وإجراء التعامل مع الشركات هو أفضل طريق لتطبيق هذا النظام عليها على المدى البعيد، أما

القضايا العامة المرتبطة بالأشخاص وعامة الناس وإن كانوا يملكون الملايين فإنهم لا يحسنون هذا النوع من تقدير الأتعاب أو احتسابه، ونحتاج إلى وقت طويل كي يستوعب المجتمع أن المحامي يعمل في مجتمعات متحضرة بالساعة.

8ـ أتعاب المحاماة من واقع التجربة أتعاب مجزية جدًا، وتعتبر من المهن التي يوصم العاملون فيها بالثراء، وأني أذكر أحد المحامين بإسبانيا كان متخصصًا في قضايا التعويض، ولما سألته عن ذلك أن الترافع بقضايا التعويض يعتبر ثروة كبيرة جدًا، وقال لي رأيت سيارة تمشي أمامي فعندما قام بالانعطاف إلى الجهة اليمنى ضربه سقف السيارة بأغصان شجر فلما تقدمت عليه رأيته شابًا صغيرًا، فأشرت إليه بالوقوف ولما توقف رحبت به فسألته عن اسمه وعن عمره فعلمت كما ذكر لي أنني استحصلت على رخصة القيادة من حوالي يومين فطلبت منه أن أتولى تعويضه بمبلغ من المال مناصفة فيما بيني وبينه من قبل الشركة المعنية بالتشجير وصيانتها، فتقدمت بطلب التعويض للمحكمة المختصة، وكانت أسباب الشكوى أن شاب استلم رخصة قيادة، وفي اليوم الآخر تفاجأ بوجود أغصان متدلية وعند انعطافه لشارع الاخر اصطدم بها ونتج عنها صدمة

نفسية وخوف من ذاك الموقف، وسببت له عقدة مفزعة ورهبة أثناء الانعطاف بالسيارة، لقد كلفت هذه الشكوى شركات التأمين مليون جنيه استرليني.

هذا الأمر أيتها المحامية يفيد أن المحاماة فن وإتقان وإبداع ودهاء وليس (برستيج) ومظهر، والفرصة قد تأتي في بداية الطريق وفي نهايته، لا تستعجلي في الاستحصال على الأتعاب، خاصة عندما ترين أن دخل المكتب في بدايته متواضعًا، ولكن لا يمنع من المغامرة بالمقبول دون إفراط وتفريط، علمتني المحاماة أن أترافع في سنة عن مائة قضية وإجمالي أتعابها لا يتجاوز الخمسمائة ألف وتأتيني من واحدة يتجاوز أتعابها المليون ريال، فتأملي ذلك فالعبرة ليست بكم قضية بل بماهيتها.

المبحث الثالث والعشرون

المحامية والجلسة الأولى

لا بد أن تكون لتلك الجلسة الأولى مكان في ذاكرتكِ لكونها الجلسة التي تبدئين بشكل عملي ممارسة مهنتكِ كمحامية، ولكن لمجلس القضاء هيبة وقدسية، والتي استمدت من مصادر الحكم ومنبع العدالة، فليس مجلس الحكم كأي مجلس، فهو مجلس للكلمة فيه قيمة وللإصغاء فيه أهمية ولرباطة الجأش فيه قدر، ولعل ما يزيد الأمر صعوبة أنها ستكون الجلسة الأولى لأطراف ثلاثة (المحامية ـ القاضي ـ الخصم)، فالجميع يرغب في وضع صورة وتصور عن من سيتحاور معه، ويقيم الإمكانات كل طرف على حسب تفكيره،

وأنصحكِ بما يلي:

أولًا: إن كنتِ ممثلةً المدعي، فلا بد كما ذكرت سلفًا أن المفترض أن تكون كل الأوراق جاهزة، لا يوجد فيها نقص، مستوفية الأركان والشروط الشكلية والموضوعية ؛ لتقديم الدعوى عند الجلوس

وإن كنتِ مدعية فالأولى دخولكِ قبل المدعى عليه، واجعلي ذلك مبدأ لأنكِ من سبقتيه لتقديم الدعوى والمدعي قبل المدعى، وعند جلوسكِ ليس لكِ إلا أن تقولي بصوت مسموع للقاضي (السلام عليكم)، وبعدها لا تنشغلي بأي أمر آخر مهما كان سوى أن تنتظرين القاضي يوجه اليكِ سؤاله.

احرصي ألا تتحدثي مع الخصم حتى وان كان زميل أو زميلة مهنة أثناء جلوسكِ، وأنصحكِ بقراءة كتاب (لغة الجسد) الذي يعلمكِ طريقة الجلوس أثناء وجودكِ في مجلس القضاء.

ثانيًا: ستسمعين القاضي في أغلب الأحوال يقول أين المدعي والمدعى عليه، فما عليكِ إلا الإجابة بقولك (أنا وكيلة المدعي فضيلة الشيخ.

ثالثًا: سيطلب القاضي الاطلاع على أصل التوكيل وإعطاءه صورة منها، وكذلك هويتك الوطنية ليطابق ذلك ويقوم بالسؤال مباشرة ما هي دعواك ؟، فلكِ الخيار إن أردت الحديث إما أن تقومين بسرد الدعوى دون خلل، أو تقولين للقاضي (إن دعوانا محررة كما هو موجودة في ملف الدعوى، ونحن ندعي على فلان

بكذا...)، بعدها سيلتفت القاضي على المدعى عليه أصيلًا أو وكيلًا بقوله ما ردك على دعوى وكيل المدعي ؟.

رابعًا: في بعض الأحيان قد يتنبه القاضي إلى خطأ أو ملاحظة أو قصور في الدعوى، وهذا الأمر وارد فعليكِ كما قلت سابقًا أن تكون دعواكِ محررة.

خامسًا: في بعض الأحوال قد يقوم المدعى عليه باستفزازكِ أو التقليل من قدركِ بكلمات بسيطة، وستسمعينها كثيرًا فلا تنزعجين من ذلك ؛ لأنها عادة الخصوم، يبحثون عن مواجع الآخرين من أي باب ومن ضمن هذه الكلمات أن يقول لكِ المدعى عليه أنتِ لا تعلمين عمن توكلتي أو يقول أعلم أنكِ كعبد مأمور أو أنتِ مجرد موكلة لا تهمكِ إلا الاستفادة المادية وغيرها كثير، فلا تلتفتي كثيرًا لهذا الأمر فإنها بداية يجب عليكِ تجاوزها وألا تؤثر على شخصيتكِ وعلى ثقتكِ بنفسكِ، فأنتِ لست في نزهة.

سادسًا: عندما يتجاوز الأمر هذا الكلام إلى الإساءة الشخصية أو اتهامكِ أو سبابكِ، فعليكِ أن تطلبين من القاضي أن يثبت تلك الإساءة مهما كانت، وهذا الأمر تجدينه قانونيًا نصًا (قضايا المرافعات

الشرعية قضايا الإجراءات الجنائية)، فيما يتعلق بإدارة مجلس الحكم، فعليكِ أن تتطلعين عليه جيدًا.

سابعًا: كل حديث يقوله القاضي ولا يتم ضبطه أو تسجيله فاعلمي كأن لم يكن، فإن العبرة بمجلس القضاء هو الضبط وما تم ضبطه وعندما يسأل القاضي سؤالًا عليكِ أن تدوني كل ما يذكره القاضي ولو كانت جانبية، وهذا الأمر يتسنى لكِ فهم القاضي وتصور مبدأي للقضية ويرشدكِ إلى الطريق الذي بناه القاضي ليسلكه.

ثامنًا: عندما يسأل القاضي بعض الأسئلة والتي ترتبط بالقضية، وتحتاجين فيها إثبات أو نفي لبعض استفسارات القاضي فلا تتعجلي بالإجابة، وعليكِ أن تطلبي من القاضي كما نص على ذلك (قانون المحكمة الشرعية) لتحديد موعد جلسة أخرى ؛ لمراجعة وكيلكِ والإجابة على تلك الاستفسارات، ومع مرور الوقت سيكون لكِ القدرة على تقدير نوع الأسئلة وتقييمها، والحاجة إلى سؤال موكلكِ أو عدمه، وذلك لأن كثرة الاستمهال يعطي القاضي انطباعًا سلبيًا

عن المحامي بأنه قد يكون ليس على القدر الكافي من المهنية.

تاسعًا: إن كنت ممثلة عن المدعى عليه، فلكِ أن تكتفين باستلام لائحة الدعوى، وطلب المهلة للرد عليها في جلسة تحدد؛ لأن في ذلك تريث وفهم للقضية وكذلك مواجهة موكلكِ ونقاشه عن نقاط الدعوى ليتسنى لك تحرير الإجابة بالجلسة القادمة.

المبحث الرابع والعشرون

المحاميـــــة
وعلاقتها بالدوائر التنفيذية

لا بد أن تدركين أن العمل يتطلب بذل جهد وصبر، فالأمر كمحامية لا يرتبط فقط بحضور جلسات وتقديم مذكرات، بل عمل المحاماة كبيرًا جدًا، فهو يشمل كافة المجالات وله الارتباط بكافة الاختصاصات، ولكن ما يميزكِ كمحامية هي الهيبة التي حظيت بها والخبرة التي ازددتي بها هرم المحاماة، لذلك فإن وجودكِ في مراكز الشرط أو ما يعرف بالجهات التنفيذية أمر مهم، فأنصحكِ في بداية الطريق ألا تتعجلي بدخول هذا المجال، إلا بعد مضي فترة من الزمن على انسجامكِ واستيعابكِ للمهنة ودخولكِ للأجواء المهنية بشكل تدريجي وذلك لكي لا تمرين بمواقف أرى أنها من الصعب مشاهدتها.

المبحث الخامس والعشرون:

المحامية والسيارة

أعلم أنك ستجدين عناءً كبيرًا لأنكِ ارتبطي بمهنة جل أعمالها خارج المكتب، وكذلك في أكثر من جهة، فتارةً أنتِ في محكمة عامة، وتارة أنتِ لدى هيئة التحقيق، وأخرى في محكمة قاضي التنفيذ، وتارةً بوزارة التجارة، وتارةً في هيئة الاستثمار، وتارةً وتارةً... الخ، لذا فسوف تبرز دون شك أهمية إيجاد الناقل الدقيق فأنتِ مرتبطة بمواعيد وجلسات محددة بالساعة وغيابكِ عنها قد يعني شطب القضية أو إسقاط الحكم، فلا تهملين هذا الأمر وأجد أنكِ مما سترغبين في بعض اللحظات بأن تقودين سيارتكِ بنفسكِ، وهذا الأمر ليس تأييدًا أو رفضًا، ولكنه أمر سيتبادر إلى الذهن وإن كان من خير فالأولى أن يقوم به أهل الاختصاص، فنساء المملكة يحتاجون إلى من يوجههم وينتصر لهم، وذلك من بنات جنسهم.

المبحث السادس والعشرون:

المحامية السعودية ومثيلاتها من المحاميات في الخليج

أنصح كل محامية سعودية أن ترتبط بعلاقة وطيدة مع محاميات الخليج العربي، فإن التجربة لمن سبقكِ توفر عليكِ الجهد والتعب وتجعلكِ تتداركي أخطاء وهفوات من تجاربهم، ولقد لمعت أسماء محاميات في الخليج على قدر من الاحترام والقوة والمهنية فلا تترددن في الارتباط بهن حتى لو اضطررتِ إلى السفر لهن، ولست بصدد ذكر أسماء فهم نجوم من السهل الاستدلال عليهن.

المبحث السابع والعشرون

المحامية والحياة الزوجية

مهما بلغتِ كمحامية مرموقة، فأنتِ أنثى لكِ بيتكِ وأسرتكِ وزوجكِ وأقاربكِ، ومن المهم أن تضعين في بداية مهنتكِ خطة عمل، وخارطة طريق واضحة، ولا أبالغ إن قلت أنها تبدأ باختيار شريكِ الحيا ة، فإن كثيرًا من الأسر قد يكون أسباب انفصالها، عدم وجود انسجام وتوافق أسري، وأؤكد على أن الأمر ليس بالسهل، فالمحاماة تختلف طبيعتها وظروفها وطريقة أداء مهامها عن كافة المهن، فالطبيب يذهب لعيادته، ورجل الأعمال يذهب لشركته، والمهندس يذهب لمنشأته، والأستاذ لمدرسته، ولكن المحامي قد يذهب إلى أبعد من ذلك، فقد يذهب في نفس اليوم إلى محكمته وإلى هيئة التحقيق وإلى هيئة الاستثمار، وإلى اللجنة الابتدائية لعمال، مما يعني أن الأمر مختلف تمامًا، ولا بد ألا نجعل من الحياة الزوجية مصدر قلق وتأنيب ضمير، بل هي الظروف ولوي أعناق الصعب

من أجل أن تجعل حياتكِ الأسرية وحياتكِ المهنية مصدر إبداع وتألق ونجاح.

لا بد أن يكون لديكِ تصور بحالة وجود ظرف يرتبط مثلًا بالحمل والــولادة، فعليكِ أولًا أن تدركين أن المدد والتواريخ وخاصة فيما يتعلق بالجلسات أمر لازم، خاصة أن نظام المرافعات الشرعية لم يشر إلى النقاط المرتبطة لمثل هذه الظروف لكونها ظروف قد تستغرق أشهرًا، لذلك عليكِ أن تحرصي أثناء عمل التوكيل لكِ من قبل العميل، تدوين محامي أو محامية أخرى وذلك لسد النقص وإيجاد بدائل أثناء وقوع طارئ لا سمح الله، وهذا الأمر حتى أنا كمحامي كنت أحرص على تدوينه وذلك ليكون العمل جماعي ولا تقوض مصلحة العميل بسبب ظرف ما، وعليكِ أن تدوني هذا الموضوع بالوكالة بشكل صريح بأنكِ وفلان من الناس وكلاء مجتمعين ومنفردين وهذا الأمر سترينه ميسر لدى كاتب العدل.

المبحث الثامن والعشرون:

المحامية وعندما يدب اليأس لكِ

لا شك أنه تمر بالمحامي لحظات من اليأس والإحباط بسبب ما يمر به من أحداث وقصص بواقع عمله الذي دومًا يرتبط بظالم ومظلوم، فيجد نفسه بسبب تلك الشحنات السالبة قد أثرت على عطاءه الإيجابي، ونظرته المتفائلة للحياة، ولكي لا يدب اليأس أو يستحوذ على تفكيرك باحتمالاته، ويجعل منكِ محامية لبست النظارة السوداء، فلا ترى إلا الحزن والظلم واليأس، وإن من أعظم ما يواسي الإنسان ويجعله يستمر في انتصاره للحق ومحاربة الباطل والفساد، قول الرسول صلى الله عليه وسلم: «انصر أخاك ظالمًا أومظلومًا»، وأذكر كلام جميلًا ذكره الفقيه الفرنسي «جارسونيه» في وصف حياة المحامي فقال: «إن المحامي يترافع في يوم واحد أمام محاكم متعددة، في قضايا مختلفة ومنزله ليس مكانًا لراحته ولا بعاصم له من مضايقة عملائه، إذ يقصده كل من يريد أن يخفف من أعباء مشاكله وهمومه،

ولا يكاد ينتهي من مرافعة طويلة إلا ليعالج مذكرات أطول، فعمله معالجة مختلف المشاكل وتخفيف متاعب الآخرين، وأستطيع أنه بين مواطنين يمثل الرجال الأولين الذين قاموا بتبليغ الرسالة الآلهية».

وقال المفكر الفرنسي فولتير: « كنت أتمنى أن أكون محاميًا، لأن المحاماة أجمل مهنة بهذا العالم، والمحامي يلجأ إليه الأغنياء والفقراء على السواء، ومن عملائه الأمراء والعظماء، يضحي بوقته وصحته وحتى بحياته في الدفاع عن متهم بريء أو ضعيف مهضوم الحق».

وقال الأستاذ المحامي روس: «المحامي الآن هو أقل الناس، والمحامون هم وحدهم الذين يحسنون السكوت، لأن إحسان السكوت ليس إلا نتيجة حتمية لإحسان الكلام».

وقال روجيو رئيس مجلس القضاء الأعلى بفرنسا: «المحاماة عريقة كالقضاء، محبذة كالفضيلة وضرورية كالعدالة، هي المهنة التي يندمج فيها السعي إلى الثروة مع أداء الواجب، حيث الجدارة والجاه لا ينفصلان، المحامي يكرّس حياته لخدمة الجمهور دون أن يكون عبدًا لهم، ومهنة المحاماة تجعل المرء نبيلًا بغير ولادة، غنيًا بلا مال، رفيعًا من غير حاجة إلى لقب، سعيدًا بغير ثروة».

وقال المستشار عبد العزيز فهمي، رئيس محكمة النقض المصرية: «عند افتتاح أول جلساته عام 1931، إذا وازنت بين عمل القاضي والمحامي، لوجدت أن عمل المحامي أدق وأخطر؛ لأن مهمة القاضي هي الوزن والترجيح، أما مهمة المحامي فهي لصنع الإبداع والتكوين».

أيتها المحامية إن بناء الثقة بالنفس وإثبات الشخصية يتطلب إدراكًا عميقًا لشرف المهنة، وما قامت عليه من مبادئ وأسس، ولا يخفى عليكِ أن المحاماة ماض عريق وواقع ملفت ومستقبل زاهر.

إن هذه المهنة هي الشريك الأساسي والرئيس في تنظيم الحياة عامة، وعليها تبنى النظم وتقام الشرائع، وأستطيع القول أن المحامين هم حراس التشريعات والنظم وهم حراس العدل والمساواة، وهم فرسان الإنسانية.

إن اقتصار هذه المهنة في مخيلتك على مردود مادي لا يعني وصولكِ إلى الهدف السامي والغاية المنشودة في رسالة المحاماة.

إن المحاماة هي العين الرقيب على سلامة سير الأنظمة والقوانين وتطبيقها، ولا غرابة إذا علمنا أن الذي يتصدى للتجاوزات التي

قد تصدر من قبل المتنفذين أو التعديلات في التشريعات والتي لها أثرًا وأضرارًا أو تضارب مع مصالح الناس هم المحامون، فهم أعلم الناس بخبايا القوانين والأنظمة، ولديهم إدراك بما يكتب بين السطور، فعليكِ أن تكون هذه الميزة والطبيعة الراسخة في تاريخ المحاماة حاضرة ليس فقط في فكركِ، بل لا بد أن تكون جزءًا من شخصيتكِ وسلوكياتكِ.

إن المحاماة في العصور الغابرة كان لا يمتنها إلا طبقة النبلاء، لما فيها من الجرأة والقوة والإدراك والمعرفة، وإن كانت الشريعة الإسلامية لم تذكر المحاماة بهذا المسمى، إلا أن فقهاء الشريعة قد بوبوا أبوابًا تحت مسمى «الوكيل والخصوم»، ولكن التطور الذي طرأ جعل من هذا المسمى صفة لازمة لكل مدافع عن الحق والعدل والمساواة.

لذلك فعليكِ أن تتعاملين مع هذه المهنة كرسالة وليس كوظيفة تؤدين فيها أعمالكِ وتخلدين إلى الراحة، ولقد عنيت الشريعة الغراء بالعدل والمساواة، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «انصر أخاك ظالمًا... الحديث»، وإن كانت مسألة مهنة المحاماة قد مرت بمراحل وضعت انطباعًا سلبيًا لدى فقهاء الشريعة حتى وقت قريب، بل

أن الأمر تعدى ذلك إلى الحكم بتحريم مزاولتها وكانت من أهم أسباب الذين ذهبوا لهذا القول بالتحريم «إن المحامي يقوم بتطبيق قوانين وضعية تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، وهذا الأمر قد لا نراه حاضرًا في المملكة العربية السعودية، حيث نص النظام الأساسي للحكم، بأن مصدر التشريع هو الكتاب والسنة وكل أمر يخالف تلك المصدرين فهو مردود عليه، وبشكل عام فإن الأنظمة التي صدرت من بداية المؤسس ـ رحمه الله ـ هي أنظمة مشتقة أو مبنية على تلك المصدرين (الكتاب والسنة)، بل إن المملكة وخاصة في الاتفاقيات الدولية كانت تولي هذا الجانب عناية خاصة، ولو تأملتي أكبر اتفاقية وأهم اتفاقية (منظمة التجارة العالمية)، وكان سبب تأخير الموافقة عليها هي تعارض هذه الاتفاقية في بعض مواده مع الأحكام الشرعية، حتى أقرت في نهاية المطاف بصورة متوافقة إلى حد كبير، وهذا الأمر ينسحب كذلك على باقي الاتفاقيات (الاقتصادية والأمنية وغيرها).

أيتها المحامية إن التفكير بصوت مسموع هو أفضل أمر تقومين به في حديثك مع زملاء المهنة عن المحاماة، فهي ليست أسرارًا وطلاسم بل هي علمًا ومعرفة يتطور بتطور الزمان وتغيير الظروف.

المبحث التاسع والعشرون:

المحامية والصفقات المشبوهة

أنتِ في معترك صعب وحساس، وطبيعة هذه المهنة تقتضي الاحتكاك بكافة شرائح المجتمع أغنياء وفقراء، رجال ونساء، صعاليك وأمراء، مغامرون وجبناء، مظلومون وأدعياء، وسيمر عليكِ أطياف من الناس يحتاج البعض إلى أن يقضي عشرات السنين بل المئات من أجل أن يتعرف على واحد منهم، وأبشركِ أن المحاماة ستوفر عليكِ هذا العمر لسبب بسيط «أنكِ محامية»، ولكن لا تظنين أن كل من رغب أن يتولى قضية أنه على قدر من البساطة والبراءة، فقد يطلب منكِ إبرام اتفاقية أو مخالصة على أمر فيه شبهة، قد يكون الأمر مرتبطًا بجريمة لا تعرفين أبعادها وخاصة فيما يتعلق بضياع أو هضم حقوق الآخرين أو تبديد أموالهم، فكوني على حذر، ولهذا ستجدين أن الجهات المعنية على دراية ببعض التصرفات

التي تحدث لبعض الأشخاص لكون لديه معاملات مشبوهة، وقد يغريك العميل بمبالغ خرافية كي توافقين على تولي تلك الصفقة أو المصادقة على تلك الورقة، فكوني على حذر. وقد صدرت تعاميم كثيرة يجدر بك الاطلاع عليها عبر موقع وزارة العدل ووزارة الداخلية

المبحث الثلاثون:

المحامية وقضايا المرأة

عندما تذكرت هذا العنوان، تذكرت مثلًا قديم (ليست النائحة الثكلى كالمستأجرة)، ولكن من واقع تجربتي أجد أن بداية لا بد أن تثق المرأة بنفسها وبقدرات قريناتها الذين امتهنوا المحاماة، لأن الضعف دب في روح المرأة والوصاية التي تجاوزت ما نص عليه الكتاب والسنة جعل منها كائن ضعيف لا يثق بنفسه، ولكي تعزز موقفها وتجعل منها قوة لخدمة العدل والمساواة فلا بد أن تدعم المرأة المرأة، فأهم أمر يستوجب عليكِ كمحامية «هي كسب ثقة بنات جنسها»، فالمرأة ستجد في حديثها للمرأة ارتياحًا وطمأنينة، وكذلك تتجاوز المرأة الحرج والخجل والحياء عند حديثها عن قضيتها لدى محام رجل، وهذه ميزة لا توجد إلا لدى المحامية،

فعليكِ أن تدركي هذا الأمر جيدًا، وكذلك فإن تعاطف المرأة مع المرأة يختلف كثيرًا عن تعاطف امرأة مع رجل، ولكن هذا الأمر لا يشفع لكِ أن تنظرين لتلك القضايا النسائية بتعاطف مسرف، وأعيد ما ذكرته وأقول (إعمال العقل والفكر والبعد عن المشاعر والعواطف يجل منكِ محامية تمشين في طريق واضح المعالم).

المبحث الحادي والثلاثون:

المحامية والإعلام

الواقع يحكي أن القضايا المرتبطة بالمرأة قضايا مثيرة للجدل على الصعيد المحلي أو الدولي وهذا أمر لا يخفى عليكِ، ولكن انزلق الكثير في مؤامرات دولية ؛ بسبب تعاطفه مع قضايا المرأة السعودية، تبني تلك القضية مع وجود تعاطف عالمي لبعض المنظمات الحقوقية أو الإنسانية دون أن يدرك التبعات والأبعاد والأهداف لتلك المنظمات، فعليكٍ أن تدركي أن المحامي لا بد ألا يكون أداة يستخدمها أصحاب الغايات السيئة بطريقة مشروعة، ولعلي أشير عندما توليت قضية (منال الشريف) والتي قامت بقيادة السيارة في محافظة الخبر بالمنطقة الشرقية، فكنت أعلم أن هذا الأمر سأجني من خلاله مشقة وعناء، وأعلم كذلك أن رفض أو قبول قيادة المرأة للسيارة أمرًا يقرره واقع المجتمع وإدراكه وحاجته، وفي المقابل يجد آخرين من ذوي الأهداف الغير مرغوب فيها أو منظمات تطالب

بأمر مشروع من أجل غاية سيئة، وهذا الأمر لا يعني سوء الظن بكل شيء، ولكن عليكِ أن تكوني على قدر من الإدراك والفهم وبعد النظر، ومن جميل ما قرأت وهو قياس مع الفارق ما يحدث من ثورات في بعض البلاد المجاورة، عندما قيل الشعب وقود الثورة والمثقفون خطباؤها، «والداعيون هم سراق الثورة»، فلا بد أن نتنبه ألا نكون أداة أو وقود لمعركة لأجل سراق، فإن الشعوب قد تثور بسبب شيء مشروع بطالة، فقر، تهميش، استبداد، لكنهم لا يحسنون إدارة ما هم فيه، فيتولى المثقفون ويتبنون هذه المطالب، ويأتي الداعمون ليباركوا تلك الخطب.

إذن علينا أن نتنبه كمحامين ألا نكون خطباء ومناضلين لمنظمات وهيئات شيطانية ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب.

المبحث الثاني والثلاثون:

المحامية والمشاركة الوطنية

إن من الأبـواب المهمة التي لا بد أن تحرصي على دخولها والمشاركة فيها هي اللجان والهيئات الوطنية والقانونية الحقوقية، وعلى سبيل المثال المشاركة في عضوية الغرف التجارية ممثلة في لجنة المحاماة، بالتالي سيكون لكِ دورًا وحق في المطالبة بترشيحك كنائب أو رئيس لتلك اللجنة، حيث أن نظام ولوائح الغرف التجارية لا تمنع ولم تنص على عدم أحقيتكِ بالمشاركة.

كذلك المشاركة في اللجنة الوطنية للمحامين السعوديين الممثلة في (اتحاد الغرف التجارية م.ع.س)، وكذلك يحق لك المطالبة بترشيحك كرئيس أو نائب رئيس أو أمينًا على هذا الاتحاد «المشاركة في الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان»، « جمعية حقوق الإنسان».

المبحث الثالث والثلاثون:

المحامية والتوعية القانونية

مع مرور الوقت ستسمعين كثيرًا من قبل بنات جنسك يطالبونك بعمل محاضرة أو ندوة أو مؤتمر أو مهرجان أو دورة تدريبية يتعلق بالقوانين والأنظمة التي لها ارتباط بالمرأة، فلا تترددي في ذلك، بل احرصي أن يكون لكِ دورًا فاعلًا في توعية المجتمع.

المبحث الرابع والثلاثون:

المحامية والمشاركة الخارجية

من المهم أن تكون لكِ أدوارًا وأبعادًا وآفاقًا أخرى خارج إقليمك ؛ وذلك لتوسيع المدارك والتعرف على واقع المحاماة من خلال الاحتكاك، والتعرف على أنماط وأساليب جديدة، قد يكون الآخرين قد سبقوك اليها، ولعل من خلال ذلك أن تنبثق منكِ أفكارًا خلاقة وإبداعات تسهم في تطوير المهنة بمجتمعك، هذا الأمر لا يتأتى خارجيًا إلا من خلال التواصل مع المختصين بالعالم، وذلك من خلال المشاركة في المؤتمرات الدورات الخارجية وكذلك المشاركة كعضو في اللجان التي تعنى بالقانون وحقوق الإنسان، فمثلًا العضوية في (اتحاد المحامين العرب)، وكذلك في مؤسسات التحكيمية ومن خلالها تستطيعين أن تكوني عضوًا في (اتحاد المحامين الدوليين)، هذه المشاركات ستجعلك على علم ودراية بالأحداث والمستجدات الدولية فيما يتعلق بالساحة القانونية ومن السهل التعرف والتواصل معهم عبر المواقع والصفحات الالكترونية بالشبكة العنكبوتية.

المبحث الخامس والثلاثون

المحامية فصاحة وبلاغة

(الفصاحة) في اللغة: بمعنى البيان والظهور، قالى تعالى: (وأخي هارون هو أفصح منّي لساناً)

وفي الإصلاح: عبارة عن الالفاظ الظاهرة المعنى، المألوفة الإستعمال عند العرب.

وهي تكون وصفاً للكلمة والكلام والمتكلم يقال: كلمة فصيحة، وكلام فصيح، ومتكلم فصيح.

(البلاغة) في اللغة: بمعنى الوصول والانتهاء، قال تعالى: (ولّما بلغ اشدَّه) أي وصل.

وفي الاصطلاح:

1 ـ أن يكون مطابقاً لمقتضى الحال، بأن يكون على طبق مستلزمات المقام، وحالات المخاطب، مثلاً لمقام الهول كلام، ولمقام

الجد كلام، ومع السوقة كلام. ومع كلام الملوك كلام.. وهكذا.

2 ـ وان يكون فصيحاً ـ على ما تقدم..

والبلاغة تقع وصفاً للكلام وللمتكلم، فيقال: كلام بليغ، ومتكلم بليغ، ولا يقال: كلمة بليغة.

اعلمي أن الفصاحة والبلاغة فن وقد يكون سحرًا وإلهامًا قد يوفق فيه البعض، ولكن أمر يتطلب عناية خاصة لما فيه من الفصاحة والبيان والسحر الحلال، واعلمي أن بعض المحامين كان سبب خسارتهم المهنة عدم بيان منطقهم لما للمنطق وحسن البيان دور في الإقناع والقبول لدى الآخرين، بل لا يخفى عليكِ أن موسى عليه السلام طلب من الله أن يجعل هارون أخاه وزيرًا له، وكانت من أهم تلك الأسباب فصاحة لسانه.

إن الفصاحة لا تعني كما يعرفها عوام الناس لدينا الصراخ والعويل وطول اللسان والثرثرة، بل هي «أن نفصح كما ينبغي في الوقت الذي ينبغي على الوجه الذي ينبغي»، وهنا نشجع أمرًا الفصاحة والبيان والحكم والدليل والبرهان.

أيتها المحامية توجد بعض الكتب التي يستقيم فيها اللفظ



وبعضها تخرجين من خلالها بحكم وأمثلة وأفكار تجعل من حديثك سحرًا وبيانًا، فمثلًا العناية بقراءة القواعد الفقهية مخزونًا وافرًا من الاختصارات، لأن فيها اختصار المعلومة ووضوحها دون خلل.

سرد لبعض كتب اللغة والأدب

- مقامات الحريري
- البيان والتبيين
- عيون الاخبار
- وحي القلم
- الألفاظ الكتابة والتعبير لابن السكيت
- مقدمة ابن خلدون
- الكامل في اللغة والادب للمبرد
- زهرا لآداب للحصري
- وكتب المنفلوطي والطنطاوي تحوي الكثير
- البخلاء للجاحظ

- كتب القواعد الفقهية تعتبر من الكتب التي تدخل في عمق الترافع لكونها احتوت على قوة الحجية والاستدلال وجمال الإفصاح والاختصار

واليك اهم من الف في هذا الفن الجميل

1 – الفروق لأبي عبد الله السامر.

2 –القواعد الكبرى والقواعد الصغرى لنجم الدين الطوفي.

3 – القواعد النورانية لتقي الدين ابن تيمية طبع مرات.

4 – القواعد لابئ رجب احنبلي طبع.

5 – القواعد والفوائد الأصولية لابن اللحام طبع.

6 – رسالة في القواعد الفقهية لعبد الرحمن السعدي، وهي منظومة في سبعة وأربعين بيتا طبعت.

7 – شرح الرسالة السابقة لعبد الرحمن السعدي أيضا.

8 – الرياض الناضرة لعبد الرحمن السعدي، أورد فيه فصلا عنوانه: التنبيه على أصول وقواعد وضوابط جامعة نافعة، طبع.

10 – مغني ذوي الأفهام عن الكتب الكثيرة في الأحكام

ليوسف بن عبد الهادي المقدسي الحنبلي طبع.

11 - الوجيز للبورنو الطبعة الاخيرة.

12 - القواعد الفقهية الخمس الكبري للسدلان.

13 - اوسع مألف موسوعة القواعد الفقهية للبورنيو جاوزت عشر مجلدات.

14 - منظومة للشيخ ابن عثيمن في القواعد والضوابط الفقهية وشرحها.

واليكِ بعض القواعد الموجودة في أمهات الكتب واعني كتب الفقهاء:

1ـ لا ضرر ولا ضرار.

2ـ المفرط أولى بالخسارة.

3ـ العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

4ـ من طلب شيء قبل أوانه عوقب بحرمانه.

5ـ المتطبب ضامن.

6ـ الأصل في الذمة البراءة.



7ـ الأصل في المعاملات الحل والإباحة.

8ـ المدعي إذا ترك دعواه تُرك.

9ـ الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال.

10ـ الانشغال بغير المقصود إعراضًا عن المقصود.

وغيرها كثير، وأردت أن أذكر بعضها لكي تعلمين أن هذه القواعد وغيرها قد بنيت على أصول شرعية، يحسن بك الرجوع إليها وسبر أغوارها ؛ لما فيها من أثرإيجابي على المتلقي بأن تدركي فهم المختصرات بطريقة مرتبة، وقد أوليت تلك القواعد واشبعت تدوينًا ونقاشًا وبحثًا.

المبحث السادس والثلاثون:

المحامية والفطنة والدهاء

لم أعن بذلك الدهاء الذي يضيع فيه الحق، وتذوب فيه الفضيلة وتغرب فيه شمس الإنسانية، بل الدهاء المحمود الذي من خلاله تستطيعين الوصول إلى تحقيق العدالة وإقامة الحق، وهذا الأمر قد يتأخر قليلًا حتى تصبحي على قدر من النضج والإدراك لماهية المحاماة واستيعاب لطبائع الخصوم وتصورًا كاملًا للقضايا، فمثلًا قد تأتيكِ امرأة تطالب بطلاقها من زوجها، وكذلك لديها حقوق مالية كبيرة على ذلك الزوج، فلا بد أن تتخلين عن مطالباتها بالطلاق وأن تبدأي بإقامة الدعوى الحقوقية للمطالبة بالمال، وذلك للضغط على الزوج من أجل طلاقها، وكذلك لو كان بيد الزوجة مستندات تدينه في قضايا جنائية، فالأولى أن تتقدمي بإقامة الدعوى الجنائية ويتم التوصل معه لتسوية يلتزم فيها الزوج بالطلاق مثلًا.

هذا الأمر يحتاج كذلك إلى وقت حتى تصقل الموهبة بشكل

جيد ومقبول.

في بعض الأحيان قد أقوم بعمل دعاوى صورية، من أجل إثبات حق آخر لكل قضية قد تأخذ على حدة، كذلك في بعض الأحيان قد يكون تسليم خطاب تبليغ لتحديد موعد جلسة لشخص ما عن طريق رئيس عمله كفيلاً بإنهاء الخصومة، وأعيد كذلك أن الحكمة ضالة المؤمن.

واذكر. قصة طريفة. لاحد المحامين وهي مشهورة يظهر لك دهاء المحامي وحكمة القاضي في الفهم والاستنباط عندما كادت هيئة المحكمة أن تنطق بحكم الاعدام على قاتل زوجته والتى لم يتم العثور على جثتها رغم توافر كل الادلة التى تدين الزوج –

وقف محامى الدفاع يتعلق بأى قشة لينقذ موكله... ثم قال للقاضى ليصدر حكماً باعدام على قاتل... لابد من أن تتوافر لهيئة المحكمة يقين لا يقبل الشك بأن المتهم قد قتل الضحية.. و الآن.. سيدخل من باب المحكمة... دليل قوى على براءة موكلى وعلى أن زوجته حية ترزق !!...

و فتح باب المحكمة واتجهت أنظار كل من فى القاعة الى الباب

و بعد لحظات من الصمت والترقب...



لم يدخل أحد من الباب...

و هنا قال المحامى...

الكل كان ينتظر دخول القتيلة !! وهذا يؤكد أنه ليس لديكم قناعة مائة بالمائة بأن موكلى قتل زوجته !!!

و هنا هاجت القاعة اعجاباً بذكاء المحامى..

و تداول القضاة الموقف...

و جاء الحكم المفاجأة.... حكم بالإعدام.

لتوافر يقين لا يقبل الشك بأن الرجل قتل زوجته !!!

و بعد الحكم تساءل الناس كيف يصدر مثل هذا الحكم...

فرد القاضي ببساطة....

عندما أوحى المحامى لنا جميعاً بأن الزوجة لم تقتل ومازالت حية... توجهت أنظارنا جميعاً الى الباب منتظرين دخولها الا شخصاً واحداً فى القاعة !!!

انه الزوج المتهم !!! لأنه يعلم جيداً أن زوجته قتلت... و أن الموتى لا يسيرون.

المبحث السابع والثلاثون:

المحامية واتهامات العميل

عليكِ أن تدركِ أنه إن سلمتِ من أذى الخصوم، فلعلكِ لا تسلمين من أذى عميلكِ في بعض الأحيان، قد يبتليك الله بعميل انتهت قضيته بنجاح أو فشل ويحملكِ أسباب فشله وهزيمته، وهذا الأمر يجب أن تتقبليه بصدر رحب ؛ كي لا ينعكس على شخصيتكِ ونفسيتكِ وأدائكِ المهني، بل قد يسلم ويتعدى مسألة التهمة إلى أن تتفاجئين بشكوى رسمية، لدى الجهة المعنية بالنظر في الشكوى المتعلقة بأعمالكِ المهنية كمحامية، وحاليًا فإن الإدارة العامة للمحامين وهي تحت مظلة وزارة العدل الجهة المخولة نظامًا بالاطلاع على تلك الشكاوى، وتحديد موعد لحضور وتقديم ما لديكِ من دفوعات، ولن أسهب طويلًا في الإجراءات حيث أني أتحدث مع محامة تستطيع الاطلاع على الإجراءات النظامية لهذا الإجراء من خلال نظام المحاماة السعودي، والذي أعنيه وأريد أن يصل اليكِ أن هذا الأمر سيكون يومًا من الأيام أمرًا واردًا فلا تحزني.

الفَصْلُ الرَّابِعُ

المبحث الاول:

استراحة محامي

سنخرج الآن قليلًا عن أروقة المحاكم والترافع ونأخذكم في استراحة وأرفة الظلال حول غرائب الأنظمة والأحكام في عالم المحاماة.

لماذا روب المحاماة أسود ؟

في عام 1791 وبالتحديد في فرنسا كان أحد القضاة الفرنسيون جالسًا في شرفة منزله يستنشق الهواء، وبالصدفة شاهد مشاجرة بين شخصين، انتهت بقتل أحدهما وهرب الشخص القاتل.

فأسرع أحد الأشخاص إلى مكان الجريمة وأخذ القتيل، وذهب به إلى المستشفى لإسعافه، ولكنه كان قد لفظ أنفاسه الأخيرة ومات، فاتهمت الشرطة الشخص المنقذ، وكان بريئًا من هذه التهمة، وللأسف فقد كان القاضي هو الذي سيحكم في القضية، وحيث

أن القانون الفرنسي لا يعترف إلا بالدلائل والقرائن، فقد حكم القاضي على الشخص البريء بالإعدام.

على الرغم أن القاضي نفسه هو شاهد على الجريمة التي وقعت أمام منزله.

وبمرور الأيام ظل القاضي يؤنب نفسه المعذبة بهذا الخطأ الفادح، ولكي يرتاح من عذاب الضمير اعترف أمام الرأي العام بأنه أخطأ في هذه القضية، وحكم على شخص بريء بالإعدام فثار الرأي العام ضده واتهم بأنه ليس عنده أمانة ولا ضمير.

وذات يوم أثناء النظر في أحد القضايا وكان هذا القاضي هو نفسه رئيس المحكمة، فوجد المحامي الذي وقف أمامه لكي يترافع في القضية مرتديًا روب أسود، فسأله القاضي: لماذا ترتدي هذا الروب الاسود ؟

فقال له المحامي: لكي أذكرك بما فعلته من قبل وحكمت ظلمًا على شخص بريء بالإعدام.

ومنذ تلك الواقعة وأصبح الروب الأسود هو الزي الرسمي في مهنة المحاماة ومن فرنسا انتقل إلى سائر الدول.

٢- غرائب القوانين في العالم:

هناك مدينة ساحلية جميلة في ولاية كاليفورنيا في أمريكا واسم المدينة كارمل باي ذا سي، واشتهرت بالشواطئ البديعة والأسعار الباهظة، ولكن ما جعلها حديث الناس، هو قانون غريب يمنع بيع وتناول الآيسكريم في الأماكن العامة !.

في عام 1986م رشَّح الممثل كلينتإيستوود نفسه كعمدة للمدينة ولما فاز بالترشيح ألغى القانون وترك العمادة بعد أن انتهى غرضه الأساسي منها !

ليس هذا شيئًا نادرًا بل كثيرًا ما تمتلئ كتب القانون بشتّى أنواع القوانين الغريبة، وهذه لا توضَع بالضرورة عبثًا وإنما يكون لها ظروف معيّنة جعلت المُقنِّنين يضعونها، ولكن تكون تلك القوانين مرتبطة بزمان ومكان معين وأحيانًا تكون أكثر محدودية من هذا فيكون سببها حدثًا معينًا، وإذا وُضِعَت كانت منطقية ومعقولة في وقتها ولا يستغربها أحد، بل ربما يستغرب الناس كيف أن ذلك القانون لم يوجد قبل ذلك، ولكن مع مرور الزمن ونسيان الناس للظروف التي جعلت السياسيين يضعون ذلك القانون تبدأ تلك

القوانين تبدو غريبة واعتباطية ولا داعي لها من عقلٍ أو منطِق، فمثلًا من القوانين الأخرى في تلك المدينة نفسها هو منْع لبس أحذية الكعب العالي بدون تصريح !، ورغم غرابته إلا أن له سببًا، وهو أن هذا القانون وُضِع في العشرينات الميلادية من القرن الماضي، وأثنائها كانت الكثير من الأرصفة غير مستوية والمرأة التي تلبس الكعب العالي تتعثر وتقع كثيرًا، وقانونيًا فإن مَن يتعثر في مكانٍ ما يمكنه أن يرفع قضية ويتهم المسؤولين أنهم أوقعوه، وبما أن المدينة في غنًى عن هذه الدعاوى القضائية، فقد منعت تلك الأحذية ومشاكلها، ورغم أن القانون لا يُطبّق فعليًا اليوم إلا أنه لا زال موجودًا، وهناك تصريح مجاني يحرص السياح على أخذه من مبنى بلدية المدينة كتذكار طريف.

وفي ولاية إلينوي ثمة قانون آخر لا زال ساريًا وهو أن الديك الذي يريد أن يصيح فعليه أن يرجع للوراء 91 مترًا مبتعدًا عن أي منطقة سكنية لئلا يضايق صوته الناس، وأتى هذا القانون ليس فقط بسبب الإزعاج لكن أيضًا لأن المدينة سكانها أثرياء وضايقهم صوت الديكة فاستغلوا نفوذهم ليغيروا قوانين المدينة ويضيفوا هذا القانون، وهذه لا أدري كيف سيلتزم بها طائر لا يتكلم لغة البشر فضلًا أن يُلمّ بقوانينهم !.

ولا شك أن تغيير مصباح كهربائي في بيتك ليس شيئًا صعبًا ولا معقّدًا، فكل ما عليك أن تُطفئ عنه الكهرباء – لدواعي السلامة– ثم تفك المصباح المحترق وتضع مكانه مصباحًا جديدًا.. عملية بسيطة يستطيعها الكل، ولكن رسميًا فهذا ممنوع في ولاية فيكتوريا الأسترالية لأنه غير مسموح بهذا إلا لكهربائي مرخص !

– في الصين يمنع على الأغبياء.. دخول الجامعة.– وفي سويسرا يمنع سحب السيفون بعد العاشرة ليلًا.– وفي تايلاند يمنع على السيارات الوقوف فوق العملة الوطنية.

– وفي سنغافورة يمنع بيع أو مضغ العلكة.– وفي استراليا أيضًا يمنع التجول ليلًا بملابس سوداء وأحذية مطاطية.– وفي النمسا أيضًا يمنع أكل الآيس كريم أمام البنوك، كما أن النمسا أيضًا تمنع النوم في الأسواق.– أما الإسرائيليون فيمنع لديهم السير لأكثر من ثلاثة عشر خطوة يوم السبت.– وفي روسيا يمنع استعمال الخبز لمسح الفم بعد الأكل.

• يروى أن ديكًا باض بيضة سنة 1474م في مدينة بال السويسرية، وصارت البيضة حديث الناس، ونُظرت مسألة الديك وبيضته أمام المحكمة التي أصدرت حكمها بإعدام الديك حرقًا، لأنه جاء بعمل

مناف للطبيعة، ومضاد لها، وطبعًا أُحرقت البيضة كذلك.

• في عام1705 وصل قرد على متن زورق صغير إلى شاطئ وست هارتبول بإنجلترا، فقضت محكمة عسكرية بإعدامه شنقًا، بتهمة التجسس لحساب فرنسا.

• يوجد في نيوزيلندا قانون يُلزم أصحاب الكلاب باصطحابها في نزهة مرة واحدة على الأقل كل 24 ساعة.

• وفي بريطانيا قانون ينص على أن كل أسماك الحفش «التي يستخرج منها الكافيار» التي يتم صيدها في المياه البريطانية، تُعتبر مُلكًا حصريًا لملكة بريطانيا.

• بعد حظر استمر لمدة قرن تقريبًا وافق البرلمان الهولندي على إصدار قانون يبيح ممارسة الرذيلة في البلاد، ويقول أنصار هذا القانون أن هذه الخطوة ستؤدي إلى تخفيض عمليات تهريب النسوة، إضافة إلى تقليل استخدام الأطفال في أعمال الرذيلة وتخفف من الجرائم، وتعتبر ممارسة الرذيلة عملًا لا يعاقب عليه القانون الهولندي، بَيد أنه تم حظر بيوت الدعارة عام 1911 من قبل حركة تنادي بعدم استغلال النساء، حيث اعتبرت الحركة أن النسوة اللاتي يعملن في هذا المجال هن بمثابة ضحايا، وثمة ألفين بيت دعارة

موجودة في هولندا ينبغي تسجيلها لدى السلطات المحلية بغية المحافظة على إجراءات السلامة والتأكد من عدم جلب مهاجرات بصورة غير شرعية، ويبلغ عدد بائعات الهوى في هولندا خمسةً وعشرين ألفًا، ٪60 منهن من المهاجرات بصورة غير شرعية.• كان في إنكلترا في القرن السادس عشر قانون يسمح للرجال الإنكليز بضرب زوجاتهم، ولكن فقط قبل بلوغ الساعة العاشرة مساء.

• في بعض الدول ومنها بعض الولايات الأمريكية قانون يجيز الإعدام بالحقن بالإبرة السامة، وهذا شيء عادي ولكن الغريب أن هذا القانون يوجب تعقيم الإبرة السامة قبل حقنها لقتل المحكوم عليهم بالإعدام !.وبالمثل كان القانون والنظام العسكري الياباني يلزم الطيارين الانتحاريين (الكاميكاز) على ارتداء خوذة واقية عند ذهابهم لتنفيذ عملية انتحارية.

غرائب القوانين المرورية:

بينما تبدو قوانين المرور بسيطة لنا أحيانًا، فإنها قد تصل إلى درجة من الغرابة لا يمكن توقعها، لذلك من الأفضل أن تتعرف جيدًا على قوانين البلاد المرورية إذا كنت بصدد السفر إلى إحداها.

في ألمانيا، تشترط بعض المدن، مثل برلين وميونيخ أن تحمل السيارة ملصقًا بيئيًا عليها، وتبلغ قيمة الملصق ما بين سبع دولارات

أميركية إلى ثلاثين دولارًا أميركيًا، بينما تبلغ قيمة الغرامة المالية التي قد تدفعها لعدم القيام بذلك نحو ستون دولارًا أميركيًا، أي ما يعادل مائتان وخمسة وعشرون ريالًا سعوديًا.

في اليابان، إذا قام السائق بالتسبب في وصول الماء المتسخ إلى الرصيف إذا مر على تجمع من الماء بعد يوم ممطر أو ما شابه، فإنه يدفع غرامة قدرها خمسة وستون دولارًا أميركيًا، أي ما يعادل مائتان وأربعون ريالًا سعوديًا.

في تركيا والعديد من دول أوروبا، تشترط إجراءات المرور أن تحتوي كل سيارة على حقيبة للإسعافات الأولية وطفاية للحريق، وإذا لم تكن السيارة مزودة بذلك فإن السائق يتكلف غرامة قدرها خمسة وثلاثون دولارًا أميركيًا، أي ما يعادل مائة وأربعون ريالًا سعوديًا.

بعض الأماكن الأثرية والتاريخية في إيطاليا تحتاج إلى تصريح خاص لكي تقود السيارة من خلالها، وفي حال اخترقت أحد تلك الشوارع دون تصريح فإن غرامات مالية تنتظرك في البريد، حتى ولو بعد عام من اختراق الحظر، وتتراوح قيمة الغرامة ما بين خمسة وسبعون إلى مائة وعشرون دولارًا أميركيًا، أي ما يعادل من مائتين وستين إلى أربع مائة وخمسون ريالًا سعوديًا.

في جنوب أفريقيا عليك أن تتوقف لقطعان الحيوانات والماشية على الطريق إذا أردت المرور، وإذا لم تلتزم بتلك القاعدة المرورية قد تصل غرامتك لأكثر من خمسمائة دولار أميركي، أي ما يعادل خمسة وسبعون وثمان مئة وألف ريالًا سعوديًا.

في سويسرا، إذا كنت ممن يفضلون القيادة على الطرق السريعة بدلاً من الطرق الثانوية فعليك أن تضع ملصقاً بذلك على السيارة، ويمكن أن تشتري الملصق من محطات البنزين أو على النقاط المركزية قبل بداية ونهاية الطريق، وفي حال لم تلتزم بذلك ستتعرض لغرامة تبلغ مائتان وخمسة وثلاثون دولارًا أميركيًا، أي ما يعادل ثمان مائة وثمانون ريالًا سعوديًا.

في لندن، تختلف غرامات الوقوف بالسيارة في مكان ممنوع الانتظار فيه من مكان إلى مكان تبعًا لما يحدده المجلس المحلي لتلك المنطقة، والمدينة مقسمة إلى اثنين وثلاثين منطقة، وتتراوح الغرامات في المدينة ما بين المائة والثلاثون إلى المائة وخمسة وتسعون دولارًا أميركيًا أي ما يعادل ما بين أربع مائة وثمانون إلى سبع مائة وثلاثون ريالًا سعوديًا.

على سائقي التاكسي في فنلندا أن يدفعوا حوالي أربعون دولارًا أميركيًا سنويًا، أي ما يعادل وخمسون ريالًا سعودياً، في حال أرادوا تشغيل الموسيقى أثناء القيادة، وإلا فإنهم يتعرضون للغرامة المالية، فيما يعتبر

طريقة للحفاظ على حقوق الملكية الفكرية، لذلك يتبع سائقو التاكسي القانون بطريقة أخرى، فهم يغلقون الراديو تجنبًا لدفع المبلغ السنوي.

في لوكسمبورغ، لا يوجد قانون يتعلق بضرورة أن تحتوي السيارة أو لا تحتوي على زجاج أمامي للسيارات المكشوفة، وعلى الرغم من إنه لا يوجد ما يمنع ذلك، إلا أنه من الممنوع أن تسير السيارة دون مساحات للزجاج، حتى وإن لم يوجد زجاج من الأساس في بكين، يمنع على قائدي السيارات التوقف عند تقاطعات الأرصفة للمارة، ومن يفعل ذلك يغرم غرامة مالية بقيمة دولار واحد.

في ألمانيا، عليك أن تتأكد من أن سيارتك بها وقود كافٍ قبل أن تستخدم الطريق السريع، وإذا حدث أن نفد منك الوقود فسيتم تغريمك.

تغير بعض الطرق في بانكوك من حالتها خلال ساعات اليوم، ففي بعض الأحيان التي تكون فيها تلك الطرق أحادية الاتجاه، في أحيان أخرى على مدار اليوم تتحول لشوارع ذات اتجاهين، والسبب في ذلك محاولة مجابهة الزحام في بعض ساعات اليوم.

المبحث الثاني:

نصائح وإرشادات عامة

لعلك من خلال قراءتكِ لهذا المؤلف، لا تجدين بين طياته من أنظمة أو مواد أو تعاميم، لأنني لم أعن به قراءة تلك المواد النظامية أو النصوص القانونية، وليس هذا مكان بحثي ومقصدي، بل كنت أعني استشراف المستقبل بشكل ميسر دون تكلف أو تعقيد، وأريد أن أوصل رسالة بان نجعل من المحاماة مهنة كالألماس على عظم قسوته، إلا أنه حساس.

والآن أسرد لكم نصائح وإرشادات عامة لعلها خلاصة التجربة ويخلق الله عز وجل ما لا تعلمون:

1ـ سمعتكِ سر ثباتكِ.

2 ـ من طلب شيء قبل أوانه عوقب بحرمانه فلا تتعجلي.

3ـ قراءة أفكار الخصوم يجعل مذكراتكِ وإجاباتكِ حججًا دامغة.



4ـ هيبتكِ لا تكتمل إلا بعلمكِ ومعرفتكِ.

5ـ لا تسمحي أن يتدخل العميل في خصوصياتكِ مهما كان ومهما بلغ فهي خط أحمر.

6ـ لا تكوني أداة لجهات خارجية ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب.

7ـ ثقي أنكِ حارسة على العدالة والحق والمساواة.

8ـ الخصم مهما بلغ فلا بد أن تعلمي أنه ليس بخصمك وتنتهي الخصومة بانتهاء الجلسة.

9ـ مواعيد الجلسات والدقة في الحضور يعطي الآخر انطباعًا عن احترامكِ له.

10ـ المردود المادي ليس كل شيء فهناك مردودًا آخر هو أقوى وأشرف.

11ـ لا تبخلي على نفسكِ بشراء كل كتاب ترينه يتحدث عن القانون وفروعه، حتى لو لم يكن لك رغبة في قراءته فهو مخزون استراتيجي للمحامي الذكي.

12ـ الانخراط في دورات تدريبية فيما يتعلق بالسلوكيات

كالحوار والإقناع وغيرها أمر مهم.

13ـ تبني القضايا النسائية أضحت وصايتها متنقلة على صفة الاستحقاق لكِ.

14ـ القانون ليس له مشاعر وأحاسيس بل عقل.

15ـ دهاؤكِ بحكمة في الوقت المناسب سر نجاحكِ.

16ـ اعلمي أنكِ محامية فلا يليق بكِ حديث النساء الجانبية، فأنتِ محسوبة على العدل والمساواة.

17ـ عندما تنتهي علاقتكِ بالعميل فاحرصي أن تغلقي الباب خلفه جيدًا.

18ـ لن تسلمي من التهم الشكوك، ثابت الخطى يمشي ملكا.

19ـ ابرزي كونكِ محامية في المناسبات العامة والخاصة، وقدمي لهم كرت لكي يكون لديهم الانطباع الأول لصفتك القانونية.

20ـ المشاركة في الندوات والمؤتمرات القنوات الفضائية، وذلك لإرسال رسائل غير مباشرة بأن المحامية قادمة وبقوة.

خاتمة

ان من طبيعة المجتمع الحي ان تكون فيه خصومات ومنازعات واختلافات في وجهات النظر، وحين توجد هذه الأخيرة يوجد حق الدفاع عن هذه الوجهات المتباينة. فحق الدفاع من لوازم الخصومة وهذه الأخيرة من لوازم المجتمع، ولما كان الناس على درجات مختلفة في القدرة على الدفاع كان لابد ان يستعين الأضعف بالأقوى لتبرير وجهة نظره والمحامي هو ذلك الشخص الأقوى على التعبير عن وجهات نظر موكليه ودعمها بالحجج والأدلة الشيء الذي يساعد القاضي في إصدار الحكم العادل. وقد تعرضت مداخلات وأراء وكتابات عدة إلى دور مهنة.

المحاماة الحضاري والضارب في عمق التاريخ، ولم يكن سردا للزهو بل هو نداء من الماضي إلى الحاضر كي تتواصل الخطى على طريق طويل. وعلى العموم يمكن القول ان مهنة المحاماة مهنة حرة ومستقلة تشارك السلطة القضائية في تحقيق العدالة وتأكيد سيادة

القانون وضمان حق الدفاع وهي جزء من أسرة القضاء. وتنظيم مهنة المحاماة في العالم كله مناط بنقابة حرة ومستقلة تحافظ على مستوى المهنة وتحصر بمجلسها أمر قبول المحامي او رفضه بحيث انه لا يمارس المهنة الا بعد حصوله على شهادة الأهلية لمزاولة مهنة المحاماة ومهنة المحاماة بتقاليدها العريقة وبالنفس الديمقراطي الذي يحكم من حيث المبدأ طريقة تشكل أجهزتها والمنصوص عليها في القانون المنظم وكذا بالأدوار البليغة التي تقوم بها دفاعا عن الحق والقانون والإنسان...، مهنة بهذه المواصفات مرشحة لتلعب دورا جديا في تطوير دولة الحق والقانون وفي تقدم المجتمعات. ومهنة المحاماة تتوفر على ترسانة حقيقية من التقاليد وهي جزء من الواقع الذي تعيش فيه، وهي بالتأكيد مصابة بعاهاته لكن خصوصيتها المنفردة أنها من المرأة السعودية وطموحاتها المهنية كم عانت المرأة من التهميش والقصور، وباتت في وقت من الأوقات تنام على وسادة الاحتكار وتتغطى برداء الاحتقار.

إن الذي لا يفهم ولا يدرك طبيعة الحياة في المملكة العربية السعودية، سيكيل التهم يمنة ويسرة دون فهم أو إثارة من علم، وما ذاك إلا لأنه لم يتأمل ويستوعب حجم وكبر هذه الأرض الطيبة

التي تنوعت العادات والتقاليد فيها كما هي متنوعة في تضاريسها، لذلك فإني اعذر هذا الصدام الحضاري في بعض أوقاته، وهذا الأمر أداة صدامًا صحيًا يستفز حفيظة المثقفين ويستثير فضول العارفين، ولكن هذا الأمر كان له تبعات واقع الحال يشهد على ذلك، فكان من خطط مدروسة ومبنية على معطيات كانت لها دور في إعادة مكانة المرأة في هذا المجتمع بدأت منذ السماح لها بالتعليم ومن ثم أخذت المرأة أدوارًا عدة وكثيرة في مشاركة الرجل في تنمية وتطوير المجتمع وآخرها أنتِ أيتها المحامية، فهذا دليل أنكِ قد توليت وسمح لكِ بأن تشاركين الرجل في الدفاع عن العدل والحق.

فأبارك لكِ هذا التكليف، وأتمنى أن تكوني على قدر التشريف، ودمتي بخير.

انتهى بفضل الله في الثامن من شهر رمضان المبارك لعام الف واربعمائة وخمس وثلاثون للهجرة على صاحبها اتم الصلاة والتسليم

كتبه الفقير لعفو ربه

م/عدنان بن عبدالله بن احمد الصالح ال بريكان

الفصل الأول



الفصل الثانى

الفصل الثالث

الفصل الرابع